



جامعة الأزهر

مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

السنة العاشرة - العدد التاسع والعشرون ١٤٢٧هـ - ٦

مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

السنة العاشرة – العدد التاسع والعشرون ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

العدد التاسع والعشرون

ربيع ثانى - رجب ١٤٢٧هـ
مايو - أغسطس ٢٠٠٦م

مجلــــــة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تصديــــر

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

نحمد الله تعالى، ونصلي ونسلم على خير خلقه، رسول الإنسانية، وهادي البشرية، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وبعد ..

فاستمراراً لأداء الرسالة، وإسهاما في نشر المعرفة الاقتصادية من المنظور الإسلامي، يصدر العدد التاسع والعشرون من مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي متضمناً العديد من الدراسات التي تدور في إطار الهدف العام للمجلة وهو الإسهام في نشر المعرفة الاقتصادية من المنظور الإسلامي.

يصدر هذا العدد حاملاً لهذة الرسالة، ومعبراً عن الفكر الإسلامي النابع من الكتاب، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومهتدياً بالسنة المطهرة المشرفة التي هي المصدر الثاني لهذا الفكر التي تثبت الأيام صلاحيته لإصلاح كل زمان، وقدرته على أن يصعد بالأمة من جديد إلى معارج الرقي والتقدم، إن هي التزمت به، وأقامت حياتها على هدى منه، ومن هنا تأتي أهمية الأبحاث والدراسات التي تحملها أعداد المجلة، فهي تحرص على تبصير المسلمين بهذا الفكر، وتوضح قدرته على إصلاح جنبات الحياة المختلفة.

إن أبحاث هذا العدد الذي بين أيدينا لأصدق دليل على صلاحية هذا الفكر لإصلاح الحياة والأخذ بيدها إلى ما فيه خيرها وصلاح أمورها، لقد تضمن هذا العدد دراسة عقدية، عن الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية، كما تضمن دراسة عن مقومات تفعيل دور المراجع في توثيق الإفصاح البيئي، ودراستين

إحداهما عن نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وآخر عن تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني، ثم ضم العدد بحثاً عن التوظيف في سوق العمل السعودي، يعرض واقعه، ويوضح العقبات التي تحيط به، ويقدم الحلول لها، كما تضمن دراسة عن وقف عائد العمل لجزء من الوقت، كشفت عن إمكانية القيام بهذا الشكل من الأوقات التي تضاف إلى الأشكال التقليدية للوقف. ثم أخيراً البحث الذي يتصدر العدد، والخاص بالنظام النقدي والإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي.

هذه المجموعة من الأبحاث توزعت على جنبات العالم الإسلامي كعهدنا بأعداد المجلة، التي تحرص على أن تنشر للباحثين من شتى بلاد الإسلام.

هذه الباقة من الأبحاث يحملها هذا العدد إلى طالبي المعرفة، ومحبي الثقافة لتكون زاد ثرياً، ولتمثل إثارة فكرية نأمل أن تمثل لديهم قدحاً للفكر، فيمدونها بدراساتهم، وأبحاثهم.

هذه دعوة من المجلة لهم ووعد بنشر ما تتلقاه من الأبحاث القيمة والدراسات الجيدة التي تدور في إطار الهدف العام الذي حدده المركز لمجلته، ونسأل الله تعالى أن يجزي الباحثين عن جهودهم خير الجزاء وأن يوفق المركز والمجلة لأداء الأمانة، والقيام بالرسالة على خير وجه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين

مدير المركز رئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

أولاً: البحوث

النظام النقدي والإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي

دكتور عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي(*)

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى وضع نموذج للنظام النقدي الإسلامي يجسد الدوال السلوكية لمتغيراته، ويقترح قواعد وأدوات لإدارة متغيراته لتحقيق أهدافه، ويضع نموذجاً لمعدل العائد، البديل لسعر الفائدة في النظم التقليدية. ناقش البحث في أجزائه المختلفة النظام النقدي التقليدي والانتقادات الموجهة إليه، ثم ناقش بديل سعر الفائدة في النظام الإسلامي، ثم ناقش النظام النقدي الإسلامي والإدارة النقدية فيه، بما في ذلك طلب وعرض النقود وأهداف وأدوات السياسات النقدية فيه.

مقدمـــــة:

يلعب النظام النقدي دورًا أساسيًا في الاقتصاد على المستويين النظري والتطبيقي، وهو جزء من النظام الاقتصادي، يتأثر بأهدافه، ويجسد قيمه وعقيدته. والنظام الاقتصادي الإسلامي، تختلف بعض قيمه وأخلاقياته، عن النظام الرأسمالي، لذلك كان على النظام النقدي الإسلامي أن تكون أهدافه جزءاً مكملاً لأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن لا تتعارض متغيراته وأدواته وسياساته، مع قيمه بل يجب أن تجسد سلوك متغيراته تلك القيم والأهداف.

النظم النقدية التقليدية:

النظام النقدي والمصرفي هو مجموعة الترتيبات التي يعبر بها، ومن خلالها الناس عن قيمة السلع والخدمات المتبادلة في المجتمع، والنظام يعبر عن درجة تطور

*) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.

المجتمع وتقدمه[1]. وتقوم النظم النقدية بتسهيل إنتاج السلع وتبادلها. والنظام النقدي والمصرفي جزء من النظام الاجتماعي، يرتبط بطبيعة المجتمع وعقيدته وقيمه، لذلك يختلف باختلاف النظم الاقتصادية[2]. فالنظام الرأسمالي، أو نظام السوق، يقوم على مجموعة من القيم، أهمها: الحرية، والفردية، وتعظيم المنفعة، والربح كهدف أساسي للفرد، وعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فكل ما هو صالح للفرد هو في مصلحة المجتمع. لذلك لم تكن عدالة التوزيع أو العدالة الاجتماعية، هدفًا للنظام النقدي الرأسمالي، فتآكل القوة الشرائية للعملة نتيجة للتضخم وآثارها التوزيعية، والتفاوت الكبير في الدخول والثروة في المجتمع، وانفصال سعر الفائدة عن عائد رأس المال، ووجود النشاط المضاربي (الذي يؤدي إلى انفصال الأسعار السوقية للأصول المالية عن عوائدها، وعن القيمة الفعلية لها، وإلى الإخلال بوظيفة النقود الأساسية باعتبارها وسيطاً للتبادل)، كل ذلك لا يعتبر مشكلة في النظام النقدي الرأسمالي، على الرغم من تناقضه مع مبدأ العدالة، ذلك لأن العدالة ليست هدفًا أوليًا للنظام الرأسمالي.

إن القيم التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف في بعض أجزائها عن القيم الرأسمالية. فالعدالة تعتبر هدفًا أوليًا للنظام الإسلامي، إذ يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ (الحديد ٢٥)، والتكافل الاجتماعي وتغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة التعارض، والملكية الفردية والحرية المقيدة بقيود تحقق مصلحة المجتمع، من القيم الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي[3]. لذلك على النظام

(1) Hall, R.,E., and J.,B., Taylor, (1988) Macro Economics, Nortan Com. p.319.

(٢) محمد، يوسف كمال (١٤١٤هـ)، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية، ص ٣٣.

(٣) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد (١٤٢٦هـ)، علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد الإسلامي: دراسة منهجية معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز رقم ٤٢٤/٣٦٨.

النقدي الإسلامي أن يلتزم بهذه القيم وأن تصب أهدافه في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي. لذلك كان سعر الفائدة والقمار في الأسواق المالية، والسماح أو القيام بتخفيض القوة الشرائية للنقود من النشاطات المحرمة في النظام النقدي الإسلامي.

الإدارة النقدية:

يقصد بالإدارة النقدية مناقشة العوامل التي تؤثر على طلب وعرض النقود والأدوات المتاحة للسلطات النقدية في التأثير عليها، ونظرا لتأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن العوامل التي تؤثر على طلب وعرض النقود تصبح في غاية الأهمية.

الطلب على النقود: تطورت النظريات التي تفسر الطلب على النقود، وأهم تلك النظريات هي:

النظرية الكمية للنقود

عرفت (بمعادلة فشر)، التي تقول إن كمية النقود (M) مضروبًا في سرعة تداولها (V)، تساوي حجم المعاملات (T) مضروبًا في مستوى الأسعار (P) أي:

$$M\,V = T\,P \qquad (1)$$

وتفترض النظرية وجود العمالة الكاملة بالمفهوم الكلاسيكي، الذي تؤدي مرونة الأسعار فيه إلى العمالة الكاملة، وتفترض ثبات سرعة التداول، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، كانت هذه النظرية صحيحة في الأجل الطويل، في نهاية القرن السابع عشر، حيث كان الإنتاج زراعيًا وكانت النقود سلعية، والادخار سلعيًا، ويتأثر بسعر الفائدة . وقد أعاد مارشال صياغة النظرية، ليضعها في صيغة طلب على النقود، حيث (M) الطلب على النقود، دالة في التفضيل النقدي (K) الذي يساوي مقلوب سرعة التداول مضروبًا في الدخل النقدي (Y) الذي يساوي الدخل القومي (T) مضروبًا في مستوى الأسعار (P) أي[1]:

(1) Peterson, W.C.(1984), Income, Employment, and Economic Growth, Norton and Company, PP. 301-306.

$$M = K(Y),\ K=1/V,\ \ Y = TP \qquad (2)$$

بنهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، شهد الاقتصاد تحولات هيكلية تمثلت في التالي:

١- حلت النقود الائتمانية محل النقود السلعية، وتوسعت الدول في الإصدار النقدي وفي إصدار سندات الدين.

٢- ظهور البنوك التجارية، وزيادة عرض النقود عن طريق الائتمان الذي تخلقه.

٣- انفصال سعر الفائدة النقدي عن العائد من إنتاجية رأس المال.

٤- ظهور الأسواق المالية وتوسعها في نشاطات المضاربة، حيث شكلت معاملات المضاربة على أسعار الفائدة وأسعار السندات وأسعار العملات غالبية نشاطاتها، وهي معاملات ذات قيمة مضافة منخفضة أو صفرية.

النظرية الكيــــنزية

لم يكن التحليل الكلاسيكي مناسبا للعقود الأولي من القرن العشرين الذي سادت فيه الأزمات والدورات الاقتصادية، وأصبحت البطالة هي الأساس، والعمالة الكاملة هي الاستثناء، لذلك وضع كينز نظريته، بعنوان (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود). وفي تحليله ربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، واهتم بجانب الطلب على النقود، وسماه التفضيل النقدي.

عكست نظرية كينز في النقود، أهمية الفائدة لتوظيف السيولة النقدية في أنشطة قد لا ترتبط بأي قطاع إنتاجي، والنمو الكبير لنشاط المضاربة في الأسواق المالية التي سادت في هذه الفترة. ففي نظرية كينز تطلب النقود لأجل المعاملات والاحتياطي، وتكون دالة في الدخل، كما تطلب لغرض المضاربة، وتكون دالة في سعر الفائدة. وبذلك يكون الطلب على النقود (Md) دالة في الدخل (y)، وفي سعر الفائدة (r).

$$Md = f(r,y) \quad f'y > 0 \;,\; f'r < 0 \qquad (3)$$

تقوم نظرية كينز على افتراض مرونة الطلب على النقود، ومرونة الإنفاق للتغير في سعر الفائدة. ولكن كينز يعتقد أن تأثير سعر الفائدة على الاقتصاد الحقيقي محدود، بسبب انخفاض مرونة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال للتغير في سعر الفائدة، كما أن العامل المؤثر في الاستثمار هو الربح المتوقع، وليس سعر الفائدة، وهذا يعني أن منحنى توازن سوق النقد (LM) يكاد يكون عموديًا، ويعني أن تأثير التغيرات في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى (LM)، على الدخل يكاد يكون محدودًا، بسبب المرونة المرتفعة للطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة. ولرفع مستوى العمالة؛ فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية من السياسة النقدية[١].

النظرية النقدية الحديثة

أعاد فريدمان الحياة إلى النظرية الكمية التي عرفت بالنظرية الكمية الحديثة، حيث افترضت وجود بطالة، مخالفة بذلك النظرية الكلاسيكية، وقالت بتأثير زيادة عرض النقود على الدخل والإنفاق في الأجل القصير، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود حتى تتساوى مع الزيادة في العرض، ولكن عند مستوى دخل أعلى، وعند مستوى قريب من التشغيل الكامل. وفي الأجل الطويل، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الأسعار ولا تؤثر على مستوى الدخل . والطلب على النقود حسب هذه النظرية (Md) دالة في الدخل الدائم (Yp)، كممثل للثروة الكلية للفرد، والعائد على الاستخدامات البديلة للثروة (Ri) حيث (i) تمثل عدد الأصول المكونة للثروة، والتضخم المتوقع (P^o) .

$$Md = f(Yp, Ri, P^o) \;,\; f'yp > 0 \;,\; f'Ri < 0 \;,\; f'\,P^o > 0 \qquad (4)$$

تختلف النظرية النقدية الحديثة عن النظرية الكينزية، بافتراضها أن الإنفاق الذي هو دالة في الدخل الدائم، وليس الدخل المتاح، يتسم بالثبات. ومنحنى

(1) Keynes. M., (1986), The General Theory of Employment ,Interest, and Money, Macmillan.

الادخار والاستثمار يتسم بالمرونة . ويعتقد النقديون أن عرض النقود هو المتغير الأكثر أهمية للناتج القومي الإجمالي في الأجل القصير والتغير التكنولوجي وكمية الموارد في الأجل الطويل، كما أن عرض النقود هو المؤثر على مستوى الأسعار في الأجل الطويل. كما يعتقدون أن آلية السوق كافية لإرجاع الاقتصاد إلى حالة التوازن في حالة وجود أي اضطراب، لذلك على الدولة أن لا تتدخل في الاقتصاد بسياستها المالية، كما أن تأثير السياسة النقدية يكون بطيئًا، لذلك يجب عدم استخدامها في الأجل القصير كوسيلة لتحقيق الاستقرار، كما يجب الاهتمام بعلاج التضخم أكثر من علاج البطالة، واستخدام كمية النقود كهدف للسياسة النقدية والقاعدة النقدية كمؤشر لها[1].

تعتبر المدرسة النقدية امتدادًا لأفكار كينز حيث استخدمت مفاهيم التوازن وأسلوب التفضيل النقدي، ولكن امتد تحليلها ليشمل الأجل الطويل والقصير، بينما اقتصر تحليل كينز على الأجل القصير، كما استعملت محفظة الأوراق المالية وسيلة لانتقال آثار تغير كمية النقود، وكانت النقود أصلاً ماليًا يتأثر بالثروة والعوائد المختلفة لمكونات المحفظة من الأصول[2].

عرض النقود:

يعرف عرض النقود (Ms)، بأنه يساوي مجموع العملات النقدية في يد الجمهور (Cp) خارج النظام المصرفي، مضافاً إليها الحسابات الجارية (DD) في المصارف والاحتياطيات غير المقترضة من المصرف المركزي (UR). وهي الاحتياطيات لدي البنوك الناتجة عن شراء المصرف المركزي للسندات الحكومية خلال عمليات السوق المفتوحة. وعرض النقود يعتمد على النسبة من إجمالي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في شكل عملات نقدية، وعلى الاحتياطيات الفائضة (FR)، التي تساوي الاحتياطيات غير المقترضة (UR)، ناقصًا

(1) Fisher., (1988) Monetary and Fiscal Policy, Macmillan. pp. 210-212.
(2) Stuther, J., and H. Speight(1986) Money, Institution, Theory and Policy. Longman, London, pp.117-225.

الاحتياطيات المقترضة (BR) من البنك المركزي التي تحتفظ بها البنوك، وهذه تكون دالة في سعر الفائدة، وبهذا تكون دالة عرض النقود كالتالي[1]:

$$Ms = a\,UR + b\,FR(r) \quad , \; f'r > 0 \, , \, a < 1 \, , \, b < 1 \qquad (5)$$

$$UR + BR = R = RR + FR + Cp \qquad (6)$$

حيث (R) إجمالي الاحتياطي، (RR) الاحتياطي القانوني.

انتقادات النظام النقدي المعاصر:

تعتبر الكفاءة الاقتصادية الهدف الأول للنظرية الاقتصادية المعاصرة، والنظام النقدي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي، يجب أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، إلا أنه أصبح السبب في عدم تحقيق هذا الهدف، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول وجود الفائدة كمتغير يؤثر في طلب وعرض النقود، والثاني إقرار المضاربة (القمار) كنشاط اقتصادي، إذ نتج عنهما إساءة توزيع الموارد، وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، ويتضح ذلك في الآتي[2]:

١- إن النظام النقدي المبني على الفائدة، يمنح التمويل فيه لمن تتوفر لديه الضمانات، ولديه تدفقات نقدية ثابتة كافية لسداد التمويل، لذلك تمنح القروض للأفراد الأكثر ملاءة والتي قد تستخدم في استهلاك بذخي أو تفاخري، أو للشركات الكبيرة التي لديها الإمكانات المالية وتحرم منه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي قد يكون استثماراتها أكثر كفاءة، ولديها قيمة مضافة أكبر، لكن ليس لديها الضمانات، وهذا يعني توزيع غير كفء للموارد الاقتصادية.

٢- يؤدي التوسع في التمويل الاستهلاكي إلى زيادة الاستهلاك غير الضروري، وبالتالي خفض الادخار، الذي ينتج عنه زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي تخفيض الاستثمار وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي.

---

(1) Branson, W.H. (1972) Macroeconomic Theory and Policy, Harper and Row Publishers, pp. 258-260.
(2) Chapra, U.M.(1996) (Monetary Management in An Islamic Economy, Islamic Economic Studies, Vol. 4, No. 1, pp. 1-34.

٣- تؤدي القروض الربوية القائمة على الجدارة الائتمانية إلى تركيز الائتمان في الطبقات الغنية، والتي تزداد غنى، ويحرم منها الطبقات الفقيرة التي تزداد فقرًا، فتسبب سوء توزيع الدخول والثروات وتركيزها.

٤- إن العامل الأساسي في عدم الاستقرار الاقتصادي المعاصر، يرجع إلى سعر الفائدة[١]، ذلك أن التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة، تؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار المالية، وبالتالي صعوبة الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا يجعل الاستثمار في المضاربة قصير الأجل و التي تتسم بانخفاض قيمتها المضافة، أكثر جاذبية.

٥- إن نشاط المضاربات يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للأوراق المالية في شكل فقاعات مما يشعر المدخر بزيادة ثروته، وهذا يؤدي إلى زيادة استهلاكه الغير ضروري، كما يؤدي إلى تخفيض ادخاراته، وينتج عن ذلك نقص المدخرات الحقيقية، وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، وانخفاض في الاستثمار.

٦- يؤدي انفجار تلك الفقاعات إلى خسارة كبيرة في الأسواق المالية، وإلى تقلبات واسعة في أسعار الأوراق المالية، مما يؤدي إلى ضعف الثقة في الأسواق المالية، ولذلك تصبح مقياسًا ومعيارًا غير جيد للنشاط الاقتصادي.

النقود في الإسلام:

أدت التطورات المتلاحقة في مؤسسات النظام النقدي إلى ظهور وسائل دفع وأدوات جديدة لتسهيل المبادلات، مما أدى إلى صعوبة تعريف النقود، لذلك عرفت النقود بوظائفها، فكل ما قام بوظائف النقود أو بمعظم وظائفها يعتبر نقودا، وقد وجدت تلك المرونة في تعريف النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ يقول في ذلك ابن تيمية (وأما الدرهم والدينار، فلا يعرف له حد طبيعي أو شرعي، بل مرجعه العادة والاصطلاح، ذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن

(1) Friedman. (1982), The Yo-Yo US Economy, Newsweek, 15 February.

يكون معيارًا لما يتعاملون به. والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها)[1].

وظائف النقود:

تؤدي النقود إلى تخفيض نفقات التبادل، وتوفير الأساس لحسابات اقتصادية رشيدة، كما توفر أسباب دفع النمو الاقتصادي بقدرتها على توفير المدخرات اللازمة للتقدم الفني والتكوين الرأسمالي[2].

تؤدي النقود في النظام النقدي الإسلامي كما في النظم الأخرى الوظائف التالية:

١- مقياسًا للقيمة: يقول ابن العربي في تحريم كسر الدراهم والدنانير (لأنها واسطة في تقدير قيم الأشياء، والسبيل إلى معرفة كمية الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها، ... فإذا كسرت صارت سلعة، وبطلت الفائدة فيها، فأضرت بالناس، فلأجله حرمت)[3]. ويقول إبن تيمية: (إن المقصود من الأثمان أن تكون معيارًا للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بها بعينها)[4].

٢- واسطة للتبادل: يقول ابن همام: (وقولهم في النقدين، خلقا للتجارة: إنهما خلقا للتوسط بهما إلى تحصيل غيرهما، ...، فخلق النقدان لغرض أن تستبدل بهما ما تندفع به الحاجة بعينه بعد خلق الرغبة فيها، فكانت للتجارة خالقة)[5].

---

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج ٢٩، مكتبة المعارف- الرباط.
(٢) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، (١٩٨٧)، ص ص ١٣-١٤.
(٣) ابن العربي (د.ت)، أحكام القرآن، ج ٣، دار الشعب، (د.ت.)، ص ١٠٦٤،
(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٤٧١/٢٩.
(٥) ابن همام (١٩٧٢)، شرح فتح القدير، ج٢، دار الفكر، ط٢، ص١٥٥.

٣- مخزنًا للقيمة: يؤدي استخدام النقود في التبادل إلى فصل عملية البيع عن الشراء، التي تتم في آن واحد في عملية التبادل بالمقايضة، لذلك كان يجب على النقود في حالة استخدامها كوسيلة للتبادل أن تكون فيها خاصية تخزين القيمة إلى حين الحاجة إليها. وهذا لا يعني اكتنازها. يقول ابن خلدون: (إن الله تعالى خالق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة، قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب)[١].

٤- معيارًا للمدفوعات المؤجلة: الديون والالتزامات المؤجلة غالبًا ما يتفق ردها بوحدة الحساب نفسها التي تستخدم كوسيط للتبادل، لذلك يجب أن تتصف قيمتها بالثبات، وإلا استخدمت سلعة أخرى تكون أساسًا لحساب المدفوعات المؤجلة كالذهب. ويقول في ذلك ابن القيم: (والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض)[٢].

بديل الفائدة في النظام النقدي الإسلامي:

يعتبر سعر الفائدة متغيرًا أساسيًا في النظم النقدية المعاصرة، إذ يشكل ثمن الفرصة البديلة للحفاظ على النقد السائل لدي الوحدات الاقتصادية، وهو المتغير الوحيد الذي يؤثر على الطلب على النقود من أجل المضاربة لدى كينز، كما أن سعر الفائدة والعوائد على مكونات المحفظة الاستثمارية للفرد عامل مؤثر على الطلب على النقود لدى المدرسة النقدية الحديثة. كذلك فإن سعر الفائدة يؤثر على عرض النقود، وذلك بتأثيرها على الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف. وفي ضوء تحريم الفائدة في النظام النقدي الإسلامي، كان لابد من تطوير بديل لسعر الفائدة يكون ثمنًا للفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد، وتكلفة للتمويل التي تقوم المصارف بمنحه من احتياطياتها الحرة.

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد، القاهرة، دار نهضة مصر، ص٨٠٩/٢.
(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٢، دار الجيل - بيروت، ص ١٥٦

معدل العائد في النظام النقدي الإسلامي[1]:

يخلو النظام المالي الإسلامي من أدوات الاستثمار ذات الفوائد مثل السندات الحكومية التي تعتبر العوائد عليها عوائد خالية من المخاطر، وبالتالي تكون الأدوات الاستثمارية في سوق المال الإسلامي ذات مخاطر، ولكن حجم المخاطر فيها متفاوتة. وهذا يتفق مع القاعدة الإسلامية في الاستثمار (الغنم بالغرم). ويمكن التميز بين نوعين من الأصول المالية في النموذج المقترح، أصول مبنية على المشاركات، وهي أقرب للأسهم، وتكون غالبًا عالية المخاطر، منخفضة السيولة. وأصول مبنية على عقود البيوع الآجلة، وهي غالبًا ذات مخاطر منخفضة، وسيولة مرتفعة، ولكن بدرجات متفاوتة.

افتراضات النموذج:

للتبسيط يقوم النموذج على الافتراضات التالية:

١- إن المدخر في عرضه لمدخراته، أو عرضه للتمويل، يتأثر بالعائد المتوقع بالإضافة إلى المخاطر المتوقعة المصاحبة للعائد.

٢- يستثمر المدخر ادخارا ته في محفظة استثمارية مكونه من مزيج متنوع من الأصول الموظفة في توظيفات بأسلوب المشاركات وعقود البيوع الآجلة.

٣- يمكن تمثيل الاستثمار بدالة سلسة مستمرة، ويمكن أن يكون هذا الافتراض واقعيًا إذا كانت هنالك سوق مالية يتم فيها تصكيك الاستثمارات وبيعها في شكل أوراق مالية.

٤- المدخر يكره المخاطر، لذلك يتوقع عائدًا أعلى في حالة زيادة المخاطر.

---

(١) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد (١٤٢٦هـ)، نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز بحث رقم٤٢٥/٣٥٨.

٥- يقاس العائد المتوقع على الادخار بمجموع العوائد المتوقعة، مثقلة بالاحتمالات المصاحبة لكل منها، علما بأن مجموع تلك الاحتمالات يجب أن تكون واحدًا صحيحًا.

٦- تقاس المخاطر المتوقعة بالانحراف المعياري وهو الجذر التربيعي لمجموع تباين الأصول.

٧- إن قرار الادخار والاستثمار يكون لفترة زمنية واحدة.

٨- إن التوقعات لعارض التمويل، ولطالبه تكون متجانسة.

٩- إن سوق رأس المال تسوده المنافسة الكاملة التي تعني عدم وجود احتكار وعدم وجود تكلفة للمعاملات المالية.

معدل العائد الحقيقي في الأجل الطويل:

يتحدد معدل العائد الحقيقي (Rr)، بتوازن الادخار مع الاستثمار، وحيث إن معدل العائد، هو معدل احتمالي، فإن مخاطر العائد تقاس بالانحراف المعياري للعائد (σ)، الذي يؤثر في حجم الادخار والاستثمار التوازني.

معدل العائد الحقيقي التوازني:

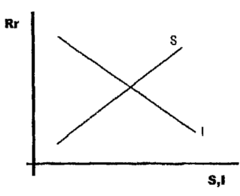
دالة الادخار:

الادخار (S) وهو الجزء الغير منفق من الدخل، وعلاقته موجبة في الدخل، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار. ويتأثر الادخار أيضا بالعائد المتوقع، وعلاقته موجبه أي أن ارتفاع العائد المتوقع على الادخار، يؤدي إلى تأجيل أو الاقتصاد في الإنفاق لارتفاع قيمة الفرصة البديلة له، الذي يعني أن زيادة العائد المتوقع يؤدي إلى زيادة الادخار، وتكون العلاقة بين الادخار والعائد الحقيقي (Rr) علاقة موجبة.

دالة الاستثمار:

تمثل دالة الاستثمار العلاقة بين الاستثمار(I) والعائد الحقيقي المتوقع (Rr)، ويقاس عائد الاستثمار في هذا النموذج بمعدل العائد الداخلي المعدل بالخطر (Risk Adjusted Internal rate of Return) (الذي يعرف بأنه معدل الخصم المعدل بمخاطر الاستثمار (σ)، التي تخصم به صافي التدفقات المالية للمشروع، لتصبح قيمتها الحالية تساوي الصفر)، وحيث إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة استعمال رأس المال، وبفرض ثبات العوامل الأخرى، و ثبات أسعار رأس المال، فإن الإنتاجية الحدية للاستثمار سوف تنخفض بسبب تناقص العائد الداخلي للمشروعات، أي أن العلاقة بين الاستثمار ومعدل العائد علاقة سلبية، أي أن معدل الإحلال بين العائد وحجم الاستثمار (MRS) سالب، وهنا يكون المتغير المستقل هو الاستثمار وليس معدل العائد لأن زيادة الاستثمار يؤدي الى انخفاض المعدل الداخلي للاستثمار.

وبتقاطع كلا من الادخار والاستثمار، يتحدد معدل العائد الحقيقي التوازني (شكل ١)

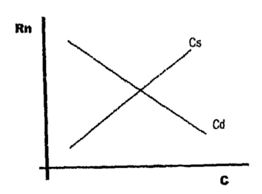


شكل رقم (١) توازن الادخار والاستثمار

معدل العائد النقدي التوازني في الأجل الطويل:

في الوقت الذي يتخذ الادخار والاستثمار شكل سندات تباع وتشترى في سوق

الإقراض في النظرية الكلاسيكية، فإن الادخار في الاقتصاد الإسلامي يأخذ شكل أرصدة في حسابات الاستثمار لدى المؤسسات المالية، أو وحدات في صناديق الاستثمار، أو شراء تمويلات مصككة، تأخذ شكل أوراق مالية (أقرب إلى الأسهم) تشارك في أرباح وخسائر النشاطات الممولة، وتشكل عرض التمويل (Cs)، وتكون العلاقة بين الادخار والعائد المتوقع علاقة ايجابية. أما الاستثمار فيأخذ شكل عقود تمويل، أو أوراق مالية قابلة للتداول، تستخدم قيمتها في الاستثمار، وتشكل الطلب على التمويل (Cd)، ونظرًا لأن العوائد المتوقعة تتناقص بزيادة الاستثمار، تكون العلاقة بين العائد والطلب على التمويل علاقة سلبية، ويتحدد العائد النقدي التوازني في الأجل الطويل بتقاطع عرض وطلب الائتمان (شكل رقم ٢).



شكل رقم (٢) توازن عرض وطلب الائتمان

نموذج توازن معدل العائد في الأجل الطويل :

توازن الاستثمار والادخار

$$Rr = r(I) \qquad r'I < 0 \qquad (7)$$

$$S = s(Rr) \qquad s'Rr > 0 \qquad (8)$$

$$I = S \qquad (9)$$

توازن سوق الائتمان

$$Cd = f(Rn) \qquad f'Rn < 0 \qquad (10)$$

$Cs = f(Rn) \qquad f'Rn > 0$ (11)

$Cd = Cs$ (12)

تساوي معدل العائد النقدي والعائد الحقيقي

$Rr = Rn$ (13)

معدل العائد والمخاطر التوازني

$U = f(Rn,\sigma) \qquad f'Rn > 0 \quad f' < 0$ (14)

$W = f(Rn,\sigma) \qquad f'Rn > 0 \quad f' < 0$ (15)

يتكون النموذج من مجموعة من الدوال، في المجموعة الأولى تمثل القطاع الحقيقي، الدالة (١) دالة الاستثمار (I)، التي تكون متناقصة في العائد الحقيقي المتوقع، والدالة (٢) دالة الادخار (S) التي تكون متزايدة في العائد الحقيقي المتوقع، والدالة (٣) حالة توازن الاستثمار والادخار .

وتمثل المجموعة الثانية قطاع التمويل، الدالة (٤) الطلب على التمويل (Cd) التي تكون متناقصة في العائد النقدي المتوقع، الدالة (٥) عرض التمويل (Cs) التي تكون متزايدة في العائد النقدي المتوقع والدالة (٦) حالة توازن عرض وطلب التمويل. وحيث إن الاستثمار يأخذ شكل طلب على التمويل، والادخار يأخذ شكل عرض للتمويل فإن العائد الحقيقي المتوقع يجب أن يتساوى مع العائد النقدي المتوقع، وتمثل هذه الحالة الدالة (٧).

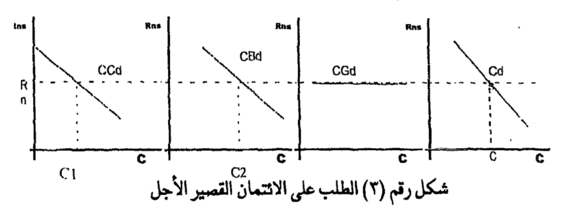
المجموعة الثالثة تمثل حالة توازن العائد المتوقع مع مستوى المخاطر، الدالة (٨) تمثل دالة منفعة المدخر ومنحنى السواء بين العائد والمخاطر، الدالة (٩) تمثل ثروة المدخر (W) التي تتأثر بالعائد المتوقع والمخاطر. ونقطة تلامس منحنى السواء مع منحنى إمكانية الاستثمار للمدخر تحدد الخطر الأمثل للعائد النقدي التوازني.

معدل العائد النقدي التوازني في الأجل القصير:

يحدد معدل العائد النقدي في الأجل القصير (Rns) في قطاع الائتمان بتوازن الطلب على الائتمان في الأجل القصير(Cds) مع عرض الائتمان (Css).

اشتقاق منحني الطلب على الائتمان:

يتكون الطلب على الائتمان من مجموع طلب قطاع الأعمال (CBd) الذي يكون دالة متناقصة في معدل العائد النقدي (Rns) الذي يتمثل في معدل العائد الداخلي المثقل بخطر المشروع، بالإضافة إلى طلب القطاع الاستهلاكي للائتمان (CCd) الذي يكون دالة متناقصة في العائد الذي يمثل تكلفة التمويل، والمكون الثالث لطلب الائتمان هو طلب قطاع الحكومة (CGd) الذي يحدده عجز الموازنة العامة للدولة (G°) وهو لا يتأثر بالعائد النقدي. وبالتالي يكون الطلب الكلي للائتمان دالة متناقصة في العائد النقدي.



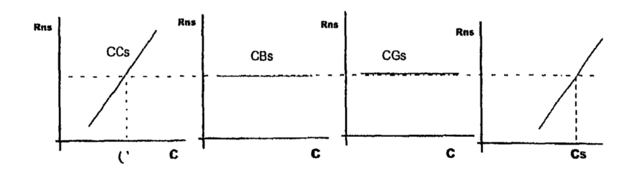
شكل رقم (٣) الطلب على الائتمان القصير الأجل

الشكل رقم (٣) يوضح كيفية الحصول على منحى الطلب على الائتمان، وذلك بجمع طلب القطاع الاستهلاكي (c1) عند معدل العائد النقدي قصير الأجل (Rns1)، وطلب قطاع الأعمال (c2) وطلب القطاع الحكومي للتمويل (G°) ليكون إجمالي الطلب (c).

اشتقاق منحنى عرض الائتمان:

يتكون عرض الائتمان من مجموع عرض مدخرات القطاع العائلي (CCs) الذي يكون دالة متزايدة في العائد النقدي (Rns)، ومتناقصة في المخاطر (σ)، وعرض مدخرات قطاع الأعمال (CBs) الذي يكون دالة في حجم الأرباح غير

الموزعة (π)، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود (M°)، والذي يأخذ شكل زيادة في خلق النقود من قبل المصارف، أو زيادة في كمية النقود من قبل البنك المركزي.



شكل رقم (٤) عرض الائتمان قصير الأجل

الشكل رقم (٤) يوضح كيفية اشتقاق منحى عرض الائتمان، ويكون بجمع عرض القطاع الاستهلاكي (c1) عند معدل العائد النقدي قصير الأجل (Rns1)، وعرض قطاع الأعمال (π)، وعرض القطاع الحكومي للتمويل (M°) ليكون إجمالي العرض للائتمان (c).

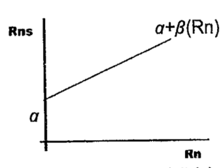
علاقة معدل العائد النقدي قصير الأجل مع طويل الأجل:

لا يشترط أن يتساوى معدل العائد طويل الأجل مع معدل العائد قصير الأجل، فمعدل العائد طويل الأجل يتحدد بتقاطع دالة الاستثمار، الذي يؤثر فيها إنتاجية رأس المال، الذي تحدده التكنولوجيا المستخدمة ودالة الادخار تحكمها العادات الادخارية للمستهلك، وهذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير، ولكن العائد قصير الأجل يمكن أن يتأثر في هذا النموذج بالأرباح غير الموزعة للشركات وبعجز أو فائض الموازنة العامة (G°)، وبالتغير في عرض النقود (M°)، وعليه، يمكن القول أن

هناك علاقة بين العائد النقدي قصير الأجل (Rns)، والعائد النقدي طويل الأجل (Rn) في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتمثل هذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$Rns = \alpha + \beta (Rn) + \epsilon \qquad \sum\epsilon = 0$$

حيث (α) تمثل العوامل غير السوقية التي يمكن أن تؤثر على العائد القصير الأجل، مثل توقع تغير الأسعار وغيرها، أما (β)، وهي تساوي التغاير (covariance) بين العائد طويل الأجل والعائد قصير الأجل، مقسوما على تباين (Variance) العائد طويل الأجل. وتمثل العلاقة بين التغير في معدل العائد طويل الأجل، ومعدل العائد قصير الأجل، أو تمثل النسبة من مخاطر العائد قصير الأجل التي يكون سببها مخاطر العائد طويل الأجل، أما (ε) فهو متغير عشوائي يمثل العوامل الأخرى غير معدل العائد طويل الأجل الذي يؤدي إلى تغير معدل العائد قصير الأجل وقيمته المتوقعة يجب أن تكون صفرًا وتباينه ثابتًا.



شكل رقم (٥) العلاقة بين العائد النقدي قصير الأجل وطويل الأجل

نموذج تحديد العائد قصير الأجل التوازني

١- الطلب على الائتمان:

$$CCd = f(Rns) \qquad f' Rns < 0 \qquad (16)$$

$$CBd = f(Rns) \qquad f' Rns < 0 \qquad (17)$$

$$CGd = G^{0} \qquad (18)$$

$$Cd = CCd + CBd + CGd \qquad (19)$$

$$Cd = f(Rns) \qquad f'Rns < 0 \tag{20}$$

٢- عرض الائتمان:

$$CCs = f(Rns,\sigma) \qquad f'Rns > 0 \;\; f'\sigma < 0 \tag{21}$$

$$CBs = \pi \tag{22}$$

$$CGs = M^{o} \tag{23}$$

$$Cs = CCs + CBs + CGs \tag{24}$$

$$Cs = f(Rns,\sigma) \qquad f'Rns > 0 \;\; f'\sigma < 0 \tag{25}$$

٣- توازن الائتمان في الأجل القصير:

$$Cd = Cs \tag{26}$$

٤- مخاطر الائتمان في الأجل القصير:

$$Rns = \alpha + \beta(Rn) + \epsilon \qquad \sum\epsilon = ٠ \qquad \beta > ٠ \tag{27}$$

يتكون نموذج توازن العائد في الأجل القصير في النظام المالي الإسلامي من أربع مجموعات من المعادلات هي كالتالي:

معادلات الطلب على الائتمان، وتتكون من دالة طلب المستهلكين للائتمان (١٠)، وهي دالة متناقصة في العائد قصير الأجل الذي يمثل تكلفة للائتمان، حيث (f') يمثل المشتقة الأولى للدالة، والدالة (١١) تمثل دالة طلب قطاع الأعمال للتمويل، وهي دالة متناقصة في معدل العائد، والدالة (١٢) تمثل طلب القطاع الحكومي للائتمان وتتوقف على حجم عجز الموازنة العامة (G^{o})، وهي ليست دالة في معدل العائد، وبالتالي يكون الطلب على الائتمان، مجموع طلب المستهلكين والأعمال والحكومة، دالة (١٣)، وهي دالة في معدل العائد النقدي القصير الأجل دالة (١٤).

وتمثل المجموعة الثانية عرض الائتمان ويتكون من عرض القطاع العائلي

(١٥)، وهو دالة متزايدة في العائد النقدي قصير الأجل، ومتناقصة في معدل المخاطر، أي أن زيادة المخاطر تؤدي إلى انخفاض الادخار، والدالة (١٦) تمثل عرض قطاع الأعمال للادخار، وهو يعتمد على الأرباح غير الموزعة في الشركة وهو ليس دالة في معدل العائد، أما الدالة (١٧) تمثل عرض الحكومة للائتمان، وهو يتوقف على عرض النقود (M°)، الذي يعتمد على السياسة النقدية للدولة وليس على معدل العائد، بل هو أحد أدوات السياسة النقدية التي يمكن بها التأثير على معدل العائد النقدي. والمعادلة (١٨) هي لإجمالي عرض الائتمان الذي يتكون من عرض القطاع العائلي، وعرض قطاع الأعمال، وعرض النقود. وعرض الائتمان يكون دالة متزايدة في معدل العائد النقدي ومتناقصة في معد المخاطر (١٩).

أما المعادلة (٢٠) تمثل توازن سوق الائتمان، حيث يتساوى عرض الائتمان مع الطلب عليه، ويتحدد فيه معدل العائد التوازني والكمية التوازنية للائتمان. والمعادلة (٢١) تمثل العلاقة بين العائد النقدي في الأجل القصير، والعائد النقدي في الأجل الطويل، ومعامل بيتا (β) يكون موجبًا.

النظام النقدي والمصرفي الإسلامي:

النظام النقدي والمصرفي هو مجموعة الترتيبات التي يعبر بها الناس عن قيم السلع والخدمات، وهو يعبر عن درجة تطور المجتمع وتقدمه[1]. والنظام النقدي والمصرفي جزء من النظام الاجتماعي يرتبط بطبيعة المجتمع وعقيدته وقيمه، وتقوم النظم النقدية بتسهيل إنتاج السلع وتبادلها، لذلك يختلف باختلاف النظم الاقتصادية[2].

(1) Hall, R.,E., and J.,B., Taylor, (1988) Macro Economics, Nortan Com. p. 319

(٢) محمد، يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية، (١٤١٤هـ)، ص ٣٣.

أهداف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي:

يهدف النظام النقدي الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يشترك مع النظم الأخرى في استهدافها ويختلف عنها في وسائل وأدوات وطرق تحقيقها، والأهداف هي[1]:

١- رفاهية اقتصادية، وعمالة كاملة، ومعدل أمثل للنمو.

٢- عدالة اجتماعية، وتوزيع عادل للثروة والدخل.

٣- استقرار لقيمة العملة.

٤- تعبئة واستثمار المدخرات في التنمية الاقتصادية.

٥- تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة عالية.

ويشترط لتحقيق الأهداف السابقة توفر الشروط التالية:[2]

أ - الكفاءة: وتتحقق بتطوير أدوات ووسائل وعقود مالية إسلامية معاصرة تستطيع تلبية احتياجات كلاً من المدخر والمستثمر للسيولة والعائد والمخاطرة المناسبة عن طريق السوق وجهاز الأسعار.

ب - الاستقرار: وذلك بتمتع الأدوات المستخدمة بالشرعية والثقة من قبل المتعاملين بها وتتسم بعدم التقلب.

ج - العدالة: وتتحقق بمنع الطرق والوسائل التي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وتوفير وسائل الاستثمار ذات العائد العادل من ذلك:

---

(١) شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤٠٨هـ)، ص ص ٤٦-٥٥ .

(٢) محمد، يوسف كمال (١٤١٤هـ)، مرجع سابق، ص ص٣١٢-٣١٣.

١- تحريم الربا والغش والتدليس، وتوفير وسائل الاستثمار القائمة على المشاركة في الغنم والغرم.

٢- المحافظة علي القوة الشرائية للنقود، ومنع التضخم الذي يؤدي إلى تآكل الأصول النقدية.

٣- منع القمار الذي يمارس في الأسواق المالية، الذي يعطل الأصول المالية ويدفعها إلى أنشطة ذات قيمة إضافية صفرية.

الإدارة النقدية في النظام النقدي الإسلامي:

يتم في الإدارة النقدية في النظام الإسلامي، دراسة العوامل التي تؤثر على عرض وطلب النقود في النظام النقدي الإسلامي، والأدوات التي تمكن السلطات النقدية بوظيفة السيطرة على حجم الكتلة النقدية في النظام، يقول النووي: (يكره لغير الإمام (السلطات النقدية) ضرب الدراهم والدنانير، وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد)[١]، كما تتطلع بمهمة المحافظة على ثبات قيمة النقود التي يسعى النظام إلى تحقيقه، يقول ابن القيم: (إن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددًا مضبوطًا، لا يرتفع ولا ينخفض)[٢].كما تقوم السلطات النقدية باتخاذ الوسائل اللازمة لقيام النقود بوظيفتها الأساسية، وهي أن تكون وسيطًا للتبادل وتمنع ما يضر بهذه الوظيفة، كأن تتخذ سلعة يتاجر بها، كما في ربا الفضل، أو يتكسب منها كإقراضها بفائدة، أو تخزينها ومنعها من التداول بغرض المضاربة (المقامرة) بها.

(١) النووي، محي الدين، المجموع، تحقيق محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد، (د.ت.)، ١٠/٦.

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ١٣٤/٢.

الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي:

يمكن الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي (Md) أن يكون دالة في الثروة المالية وغير المالية، التي يمكن أن تقرب بالدخل الدائم (Yp) الذي يساوي الفرق بين الدخول لفترات متعددة ((Yt − (Yt−1))، والعوائد على الأصول المالية وغير المالية المكونة للثروة (Rnsi) المختلفة.

$$M=m1+m2(Yp)+m3(Rnsi)+m4(P^{o}),\ f'yp>0, f'Rnsi<0,\ f'\ P^{o}>0 \qquad (28)$$

$$Yp = Yt-(Yt-1) \qquad (29)$$

$$Ms = M^{o} \qquad (30)$$

الدالة (٢٨) هي دالة الطلب على النقود ، حيث إن العلاقة بين الطلب على النقود والدخل الدائم الممثل للثروة علاقة موجبة، والعلاقة بينه وبين عوائد الأصول تكون سالبة، لأنها تمثل الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ، والعلاقة بينه وبين التضخم المتوقع تكون موجبة، والدالة (٢٩) هي تعريف للدخل الدائم، والدالة (٣٠) هي لحالة التوازن بين الطلب وعرض النقود .

صفات دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي:

تتسم الدالة المقترحة للطلب على النقود في اقتصاد إسلامي بالصفات التالية :

١- عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود للأسباب التالية :

أ ـ لتحريم التعامل بالفائدة .

ب ـ عدم تأثير سعر الفائدة النقدي على منحنى كفاءة رأس المال، كما أشار إلى ذلك كينز واعتبره معوقًا لنمو رأس المال، وأقترح إنقاصه ليصبح مساويًا لمعدل الكفاية الحدية لرأس المال عند مستوى التشغيل الكامل[1] .

(1) Keynes, J. M. (1986), op. cit. pp.353-358.

٢- لا تطلب النقود في الاقتصاد الإسلامي بغرض المضاربة، لأن بها المحظورات التالية:

أ- نهي الرسول ﷺ عن بيع (ما ليس عنده) ومن صوره أن يبيع أصلاً لايمتلكه، ثم يشتريه من السوق بسعر أقل، ويسلمها إلى المشتري، وهذا الوصف ينطبق على البيع المكشوف، وعلى الراجحة للأصول المالية.

ب- النهي عن بيع ما لا يملك وبيع الصكوك، وهو بيع أصل قبل استيفائه وحيازته، وهذا ينطبق على بيع الأصول وشرائها، ليس بقصد حيازتها أو استيفائها وإنما بهدف الحصول على فرق أسعارها[١].

ج- لم يكن نشاط المضاربة على الأوراق المالية مقبولاً أخلاقيًا في المجتمعات الرأسمالية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث اعتبر العقد الذي يبرم بهدف الحصول على فرق السعر بين سعر الشراء وسعر البيع بدون تسلم أو تسليم الأصل موضع العقد هو عقد قمار[٢]، وقد أخذت بهذا الرأي المحكمة العليا بولاية ميامي وولاية إنديانا عام ١٨٨٥م والمحكمة العليا بولاية اللينوي عام١٨٨٧م[٣]. ولم تنشأ سوق منظمة لتداول الأوراق المالية بغرض المضاربة(المشتقات المالية) إلا في عام ١٩٧٢م حيث يتم تداولها في بورصة شيكاغو، بعد انتشار اللبرالية الاقتصادية وشيوع الاتجاه النفعي في الاقتصاد، واضمحلال القيم الأخلاقية والدينية في المجتمع الرأسمالي.

---

(١) المصري، رفيق يونس (١٤١٢هـ)، الجامع للأصول الربا، ص. ٣٤٩-٣٥٤ .

(2) Raines, J.P. and Loathers, C.G. (1994), "Financial Derivative Instruments and Social Ethics, Journal of Business Ethics, Vol. 13, pp. 197-207

(3) Blakey, R.G. (1977), «The Development of the Law of Gambling», National Institute of Law Enforcement and Criminal Justice, 1776-1976, Washington, DC.

٣- قيامها على التحليل قصير الأجل وطويل الأجل للعوامل المؤثرة في الطلب على النقود .

٤- ارتباط العائد فيها على إنتاجية رأس المال .

٥- إمكانية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتصحيح انحرافات العائد قصير الأجل عن مساره وعودته إلى الاقتراب من العائد طويل الأجل .

عرض النقود في اقتصاد إسلامي:

يعرف عرض النقود (M) بأنه يساوي العملات النقدية في يد الجمهور (Cp) خارج النظام المصرفي، مضافًا إليها الحسابات الجارية (DD) في المصارف، وودائع البنك المركزي الجارية والاستثمارية لدي المصارف الإسلامية التي تستخدمها المصارف كاحتياطيات (CBR)، وهي الأداة المقترحة البديلة عن عمليات السوق المفتوحة التي تشرح لاحقا . وعرض النقود يعتمد على النسبة من إجمالي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في شكل عملات نقدية، وعلى الاحتياطيات الفائضة (FR) التي تساوي ودائع المصرف المركزي لدى المصارف التجارية (CBR) مخصومًا منها الودائع الجارية للمصارف لدى المصرف المركزي (BDD) . وتكون هذه دالة في معدل العائد قصير الأجل (Rns)، وفي حال توقع ارتفاع العائد تحصل المصارف على تسهيلات ائتمانية غير ربوية من المصرف المركزي، ويصبح رصيدها الجاري لدى المصرف المركزي سالبًا .

$$M = a\,CBR + b\,FR(Rns) \quad , \ f'r > 0 , a < 1 , b < 1 \qquad (31)$$

$$CBR + BDD = R = RR + FR + Cp \qquad (32)$$

$$FR = CBR - BDD \qquad (33)$$

حيث (R) إجمالي الاحتياطي، (RR) الاحتياطي القانوني.

السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

تشارك السياسة النقدية السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة المالية والسياسة الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية السابقة، ولكنها تختص في النظام الإسلامي بأهداف محددة، مثل السيطرة على التضخم، وتحقيق استقرار مستوى الأسعار، واستقرار سعر العملة المحلية، والحد من المعاملات المضاربية، والتأكد من شرعية وعملية العقود المستخدمة في التمويل.

نظرًا لطول الفترة بين تنفيذ إجراءات السياسة النقدية وملاحظة تأثيرها على الأهداف النهائية السابقة، يجب وضع إستراتجية متكاملة لتنفيذ الأهداف النهائية للسياسة النقدية، التي تتضمن التالي[1]:

أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

نظرًا لتحريم الربا، فإنه لا يمكن أن توجد سندات حكومية يمكن أن تستخدم في عمليات السوق المفتوحة في النظام النقدي الإسلامي، كما أن استخدام الأسهم والأوراق المالية القابلة للتداول إسلاميًا مثل وحدات صناديق التأجير والمشاركات في عمليات السوق المفتوح غير مرغوب فيه، لأنه سوف يؤدي إلى الإخلال بكفاءة عمل السوق، وإلى تشجيع المضاربة على هذه الأدوات؛ وهذا يعارض أهداف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي، كما أن استخدام نسبة المشاركة في الأرباح، يؤدي إلى الإخلال بكفاءة السوق في توزيع الموارد[2]، وقد اقترح منع المصارف من خلق

(١) الحميدي، عبد الرحمن، وعبد الرحمن الخلف، مكتبة الديوان، الرياض، (١٤٢٢هـ)، ص ص ٢٢٦-٢٤٢.

(٢) يوسف، كمال محمد، مرجع سابق، (١٤١٤هـ)، ص ص ٣١٥-٣١٦.

الائتمان بفرض نسبة ١٠٠٪ احتياطي قانوني[1]، إلا أن هذا الاقتراح غير عملي، ويعزل النظام المصرفي الإسلامي عن النظم الأخرى، ويؤثر على كفاءة أداء المصارف الإسلامية، وعلى مقدرتها على المنافسة في عصر الانفتاح والعولمة.[2] كما أنه لا يمكن استخدام أداة سعر الخصم لأنه الربا المحرم.

ومع ذلك لا يزال لدى المصرف المركزي أدوات كافية لتحقيق أهدافه، ومن هذه الأدوات.

أ- نسبة النمو في مجاميع النقود، أو نسبة النمو في النقود المعروضة، التي يجب أن تتناسب مع نمو الناتج القومي الإجمالي حتى يمكن تجنب التضخم أو الكساد.

ب- استخدام السقوف الائتمانية للسيطرة على حجم الائتمان الكلي، والتوزيع الائتماني للائتمان داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ج- الاحتياطي القانوني واحتياطي السيولة لتشجيع أو الحد من قدرة المصارف على خلق الائتمان.

د- فتح حسابات جارية للمصرف المركزي لدى المصارف التجارية يتم الإضافة إليها في حالة الرغبة في زيادة حجم الائتمان قصير الأجل الذي يتم بعقود البيوع الآجلة أو في تخفيض تكلفته، والسحب منها في حالة الرغبة في تقليص

(١) شحاتة، شوقي (١٩٧٧م)، البنوك الإسلامية، دار الشروق، جدة؛ عبده، عيسى (١٩٧٠م)، بنوك بلا فوائد، دار الفتح، ص ص ٣٥-٣٢.
الجارحي، معبد، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (١٩٨١م)، ص ص ٤٧-٤٩.

(٢) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، (١٤١٤هـ)، ص ص ٣٩٤-٤٠٠.

السيولة، أو رفع تكلفة الائتمان .كما يمكن، وهذه يمكن أن تكون بديلاً لعمليات السوق المفتوحة.

هـ - فتح حسابات استثمارية بصيغة المشاركة في الربح والخسارة من قبل البنك المركزي لدي المصارف بهدف تشجيع الائتمان طويل الأجل الذي يتم بعقود المشاركات، أو تقليصه، في الاقتصاد أو لقطاعات اقتصادية مستهدفة.

و - استخدام الحسابات الجارية للمصارف لدي المصرف المركزي، لتقديم ائتمان المصارف، وتكون بديلا لوظيفة المقرض الأخير، وتكون الأرصدة فيها سالبة في حالة احتياج المصارف إلى تسهيلات ائتمانية، ولا يتقاضى المصرف المركزي سعر فائدة على هذه التسهيلات، وإنما يشارك المصرف في الأرباح المتحصلة في استخدام تلك التسهيلات.

الأهداف العملية والوسيطة للسياسة النقدية:

إن الأهداف النهائية للسياسات النقدية في اقتصاد إسلامي قد تكون :

١- تثبيت القوة الشرائية للنقود ، أو التقليل من تقلباتها .
٢- تقليل تقلبات العائد قصير الأجل حول العائد طويل الأجل.
٣- تشجيع استغلال الموارد للوصول إلى التشغيل الكامل وتقليل البطالة.
٤- تسبيط النشاطات المضاربية، بتخفيض السيولة المتاحة لتلك النشاطات.

نظرًا لأن المعلومات المتاحة عن الأهداف النهائية في الغالب تكون سنوية، كما أن تأثير أدوات السياسة النقدية عليها يكون غير مباشر، فإنه يجب اختيار أهداف عملية، للتأثير عليها باستخدام أدوات السياسة النقدية، مثل الاحتياطيات الحرة

لدى المصارف (FR)، وذلك للتأثير على الهدف الوسيط مثل عرض النقود (Ms)، أو معدل العائد القصير الأجل (Rns)، والذي يؤثر على الهدف النهائي .

ويشترط لفعالية الأهداف العملية والوسيطة أن تكون:[1]

١- قابلة للقياس، وتتوفر عنها المعلومات خلال فترات قصيرة، وبالتالي يستطيع المصرف المركزي التدخل في الوقت المناسب لتغيير مسارها في حالة الانحراف عن الهدف المخطط لها.

٢- أن تكون لدى البنك المركزي القدرة على التحكم التام فيها، وبالتالي يستطيع توجيهها للمسار المخطط لها.

٣- أن تكون العلاقة بين الهدف الوسيط والهدف النهائي علاقة قوية ومباشرة، وبالتالي يؤدي تغيير الهدف الوسيط إلى تحقيق التغيير المستهدف في الهدف النهائي.

تأثير السياسة النقدية و المالية على معدل العائد:

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي الإسلامي للتأثير على عرض النقود (M^o)، وبالتالي على عرض الائتمان في نموذج معدل العائد المقترح، كما يمكن استخدام أدوات السياسة المالية (G^o) للتأثير على الطلب على الائتمان في الأجل القصير بزيادة أو تخفيض الائتمان الحكومي الذي قد يأخذ شكل استصناع أو تأجير أو مرابحة .

---

(١) الحميدي، عبد الرحمن والخلف، عبد الرحمن، مرجع سابق، (١٤٢٢هـ)، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

في النموذج التالي استخدمت معادلات صريحة لطلب وعرض الائتمان وهي كالتالي:

معادلات الطلب على الائتمان:

$$CCd = d1 + a1\ (Rns) \quad (34)$$

$$CBd = d2 + a2\ (Rns) \quad (35)$$

$$CGd = G^{o} \quad (36)$$

$$Cd = CCd + CBd + CGd \quad (37)$$

$$Cd = (d1 + d2 + G^{o}) + Rns\ (a1 + a2) \quad (38)$$

معادلات عرض الائتمان:

$$CCs = s1 + a3\ (Rns) + a4(\sigma) \quad (39)$$

$$CBs = \pi \quad (40)$$

$$CGs = M^{o} \quad (41)$$

$$Cs = CCs + CBs + CGs \quad (42)$$

$$Cs = (s1 + M^{o} + \pi) + a3(Rns) + a4(\sigma) \quad (43)$$

$$Cd = Cs \quad (44)$$

$$d1+d2+G^{o}+Rns(a1+a2)=s1+M^{o}+\pi+ a3\ (Rns) +a4(\sigma) \quad (45)$$

معادلة معدل العائد التوازني قصير الأجل:

$$Rns\ (a1+a2-a3) = s1+ M^{o}+ \pi + a3- d1-d2 - G^{o} \quad (46)$$

تأثير التغير في عرض النقود على معدل العائد التوازني

$$\partial Rns/\partial M^{o} = (1/a1+a2-a3) < 0 \quad a1<0 , a2<0 , a3>0 \quad (47)$$

تأثير زيادة عرض الائتمان بزيادة الإرباح غير الموزعة على معدل العائد

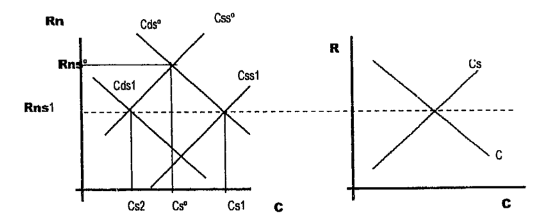
$$\partial Rns/\partial \pi = (1/a1+a2-a3) < 0 \quad (48)$$

تأثير تغير الطلب على الائتمان بتغير التمويل الحكومي على معدل العائد

$$\partial Rns/\partial G^{o} = -\ (1/a1+a2-a3)\ > 0 \qquad (49)$$

المعادلة (٣٤)، (d1) يمثل معامل انتقال دالة طلب المستهلكين للائتمان الذي قد يكون بسبب تغير الدخل أو الذوق، وفي المعادلة (٣٥)، (d2) يمثل معامل انتقال دالة طلب قطاع الأعمال للائتمان، الذي قد يكون توقع زيادة الأرباح، وفي المعادلة (٣٦)، (s1) يمثل معامل انتقال دالة عرض الائتمان من قبل قطاع الأعمال. اما(a1)، (a2)، فهو معامل ميل دالة طلب قطاع المستهلكين والأعمال للائتمان، و(a3) فهو معامل ميل دالة عرض المستهلكين للائتمان.

استهداف معدل العائد كهدف وسيط للسياسة النقدية :

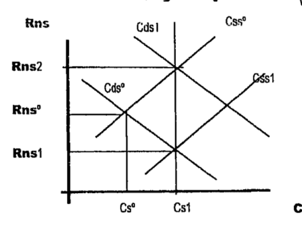


شكل رقم (٦) معدل العائد هدف وسيط

لو استخدم المصرف المركزي معدل العائد كهدف وسيط للسياسة النقدية، في الشكل رقم (٦)، ولو كان (Rns°) هو معدل العائد التوازني القصير الأجل، واعتقد المصرف المركزي أن (Rns1) هو معدل العائد الذي يتساوى فيه العائد قصير الأجل(Rns) وطويل الأجل(Rn)، فيمكنه تخفيض العائد بزيادة عرض النقود

بمقدار (ΔM^o)، أي عرض الائتمان من قبل السلطات النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى عرض الائتمان القصير الأجل من (Css^o) إلى($Css1$)، فيتحقق العائد المستهدف، ولكن الكمية التوازنية من الائتمان سوف تزداد من (Cs^o)، إلى ($Cs1$). ولو كانت هذه الزيادة في الائتمان أكبر مما يجب، وقد تتسبب في زيادة معدل التضخم في الأجل القصير، يمكن التنسيق مع السلطات المالية التي يمكن أن تقلّل طلبها للائتمان، وهذا يؤدي إلى تخفيض العائد، وبالتالي يمكن الوصول إلى العائد المستهدف بزيادة عرض النقود وتخفيض الائتمان الحكومي(ΔG) معا، ليكون حجم الائتمان($Cs2$).

استهداف حجم الائتمان كهدف وسيط:



شكل رقم (٧) حجم الائتمان هدف وسيط

لو كان (C^o) هو حجم الائتمان التوازني في الشكل (٧)، ويعتقد المصرف المركزي أن حجم الائتمان عند مستوى التشغيل الكامل هو ($C1$)، يمكن للمصرف المركزي زيادة عرض النقود بمقدار (ΔM^o)، وهذا سوف يؤدي إلى انتقال منحنى عرض الائتمان القصير الأجل من (css^o) إلى ($css1$)، فيمكن بذلك الوصول إلى حجم الائتمان المستهدف، ولكن عند معدل عائد منخفض ($Rns1$)، بدلا من

(Rns^{o}) . فلو كان المصرف المركزي يعتقد أن هذا المستوى من العائد سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، فيمكن التنسيق مع السلطات المالية التي يمكنها زيادة طلبها للائتمان(ΔG) لتمتص جزءاً من الزيادة في عرض الائتمان من قبل المصرف المركزي، بذلك يمكن الوصول إلى حجم الائتمان المستهدف ولكن عند معدل عائد ($Rsn2$) وهو أعلى من ($Rsn1$)، , (Rns^{o}) .

مراجع البحث العربية

ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٣، (د ـت.)، دار الشعب.

ابن القيم، أعلام الموقعين، ج٢، (د ـت.)، دار الجيل بيروت.

ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج ٢٩، مكتبة المعارف- الرباط.

ابن خلدون (د ـت.)، المقدمة، ط٣، تحقيق علي عبدالواحد، القاهرة، دار نهضة مصر.

ابن همام (١٩٧٢م)، شرح فتح القدير، ج٢، دار الفكر، ط٢ .

باري سيجل (١٩٨٧م)، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ.

الجارحي، معبد (١٩٨١م)، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

الحميدي، عبد الرحمن، وعبد الرحمن الخلف، مكتبة الديوان، (١٤٢٢هـ)، الرياض.

الساعاتي، عبد الرحيم، علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد الإسلامي: دراسة منهجية (١٤٢٦هـ)، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، بحث رقم٣٦٨/٤٢٤.

الساعاتي، عبد الرحيم، نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي (١٤٢٦هـ)، معهد البحوث والاستشارات، بحث رقم ٣٥٨/٤٢٥.

شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٤٠٨هـ).

شحاته، شوقي، البنوك الإسلامية، دار الشروق، (١٩٧٧م)، جدة .

عبده، عيسى، بنوك بلا فوائد، دار الفتح (١٩٧٠م).

كمال محمد، يوسف، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية (١٤١٤هـ).

المصري، رفيق، الجامع للأصول الربا (١٤١٢هـ).

النووي، محي الدين (د.ت)، المجموع، تحقيق محمد مجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد.

مراجع البحث الأجنبية

Blakey, R.G. (1977), «The Development of the Law of Gambling», 1776-1976, Washington, DC: National Institute of Law Enforcement and Criminal Justice.

Branson, W.H. (1972), Macroeconomic Theory and Policy, Harper & Row Publishers.

Chapra, U.M. (1996), «Monetary Management in An Islamic Economy», Islamic Economic Studies,Vol.4, No.1.

Fisher. (1988), Monetary and Fiscal Policy, Macmillan.

Friedman. (1982), the Yo-Yo US Economy, Newsweek, 15 February

Hall, R., E., & J., B., Taylor, (1988) Macro Economics, Nortan Com.

Keynes. M., (1986), The General Theory of Employment ,Interest, and Money, Macmillan.

Peterson, W.C. (1984), Income, Employment, and Economic Growth, Norton and Company.

Raines, J.P. and Loathers, C.G. (1994), «Financial Derivative Instruments and Social Ethics», Journal of Business Ethics, Vol. 13.

Stuther, J., &H.Speight (1986), Money, Institution, Theory and Policy. Longman, London.

Summary:

The monetary system plays important role in economy, at theoretical and practical level. But it is a part of the economic system, which embodied the social ethics and values. The monetary system of Islamic society, must be in conformity with its values and ethics. In this article a model for Islamic monetary system is built, behavioral equations for its variables are specified, polices and instruments, which are in conformity with Islamic values are suggested.

مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

دكتور عادل ممدوح غريب(*)

موضوع البحث :

شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالبيئة على مستوى كافة الدول بهدف الحفاظ عليها وقد جاء هذا الاهتمام ردا على التلوث الذي شهدته البيئة خاصة من المشروعات الصناعية مثل مشروعات البتروكيماويات والغازات والبترول وما شابهها . وقد أخذ هذا الاهتمام صورا متعددة منها إصدار قوانين وتشريعات تلتزم بها الشركات ، وإنشاء وزارات وهيئات للتحقق من مدى التزام هذه الشركات بهذه الإصدارات، أيضاً إلزام الشركات بإصدار تقارير تفصح فيها عن مدى التزامها بالمحافظة على البيئة .

ففي مصر (على سبيل المثال) زاد الاهتمام بالبيئة خاصة بعد صدور القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م، والذي بموجبه تم إنشاء جهاز شئون البيئة الذي يختص برسم السياسات العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، كما يقع من اختصاصات هذا الجهاز وضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الإنشاء وأثناء التشغيل، كما يقوم الجهاز بالمتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التي تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والإرشادات (المادة الثانية والخامسة من القانون)، كما نجد أن القانون قد الزم المنشآت بالاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة ويقع على جهاز شئون البيئة إجراء الاختبارات اللازمة لبيان تأثير

(*) كلية التجارة – جامعة الأزهر

نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة لحماية البيئة (المادة ٢٢ من القانون).

ونظراً لأن القوانين المرتبطة بالبيئة قد تضمنت غرامات صارمة حال عدم الالتزام بها قد تصل إلى إيقاف الشركة عن العمل (انظر على سبيل المثال المواد من ٨٤ – ١٠١ من قانون البيئة المصري) ، كما أن أصحاب المصلحة في هذه الشركات (المساهمون - المقرضون - وغيرهم) أصبحوا في حاجة ماسة إلى معرفة مدى التزام إدارة الشركة بالمحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها ، ظهرت الحاجة إلى قيام الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي وأصبح توثيق (إقرار) هذا الإفصاح مطلبا أساسيا بهدف التحقق من مزاعم إدارة الشركة بشأن التزامها بالسياسات والقوانين البيئية وعمل كافة التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة.

وعلى الرغم أن الإفصاح عن الأداء البيئي لم يأخذ صفة الإلزام في العديد من الدول شأن الإفصاح (المحاسبي) ، إلا أن هناك بعض الشركات التي تقوم بالإفصاح عن مساهمتها في منع التلوث البيئي خاصة إذا كانت لها إسهامات فعالة في هذا المجال.

وإذا كانت التقارير التي تصدرها الشركات الأداة أو الوسيلة الأساسية للتحقق من مدى صدق هذه الشركات في الحفاظ على البيئة ، كان لزاما التحقق من مدى صدق المحتوى الإخباري لهذه التقارير ، وقد كثر الحديث في الأدب المحاسبي على التأكيد على مسئولية المراجع المالي في القيام بتوثيق الإفصاح البيئي للشركات شأن قيامه بتوثيق الإفصاح المحاسبي.

وهنا يثار تساؤلين أساسيين يمثلان مشكلة البحث أولهما : هل يمكن للمراجع المالي أن يقوم أو يساهم في توثيق الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات شأن قيامها بتوثيق القوائم المالية المنشورة ؟ وثانيهما : هل لدى المراجع المالي القدرة أو إمكانية المساهمة في القيام بهذا الدور ؟

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على دور المراجع المالي في توثيق الأداء البيئي للشركات، ومدى كفاية القدرات والمؤهلات التي يمتلكها للقيام بهذا الدور ، وتقديم المقترحات التي تؤدى إلى تفعيل دوره في هذا المجال .

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث لعدة أسباب تتمثل في:

١ـ الاهتمام بالبيئة وتشديد العقوبات على من يتسبب في الإضرار بها .

٢ـ ندرة الأبحاث التي تناولت تقييم مدى قدرة المراجع المالي على توثيق الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات .

٣ـ أن هذه الدراسة تعد المدخل للتعرف على التحديات التي تواجه المراجع المالي في هذا المجال وطرق التغلب عليها بهدف تفعيل دور المراجع المالي في هذا المجال .

٤ـ أيضاً فإن التعرف على هذه التحديات وسبل مقاومتها يلعب دوراً فعالاً في تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المراجع عند مراجعة الشركات ذات الأثر البيئي .

منهج البحث :

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي والمتمثل في دراسة واستقراء الدراسات السابقة في المجال البيئي سواء في أدبيات علم المحاسبة أو في العلوم الأخرى بهدف استنباط أو الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة البحث .

خطة البحث : لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : الإفصاح البيئي من المنظور المحاسبي .

المبحث الثاني : مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي .

وسوف يختتم البحث بالنتائج والتوصيات

المبحث الأول
الإفصاح البيئي من المنظور المحاسبي

١/١ مفهوم الإفصاح البيئي

الإفصاح البيئي هو عرض أو نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركة سواء كانت هذه البيانات والمعلومات وصفية أو كمية أو مالية .

ويلاحظ أن الكيفية التي يجب أن يفصح بها عن المعلومات والبيانات البيئية للشركات لم تتحدد بعد ولم تأخذ صفة الإلزام ولعل هذا ما أدى إلى تعدد وجهات النظر فيما يتعلق بالإفصاح البيئي من حيث الشكل والمضمون ، فهناك من يرى(١)، أن الإفصاح البيئي يجب أن يكون في القوائم والتقارير المالية مما يسهل عمل مستخدمي المعلومات عند تقييم الأداء البيئي، وهناك من يرى(٢) أن الإفصاح البيئي من حيث الشكل يمكن أن يتم في قوائم وتقارير مستقلة مثل قائمة نتائج الأنشطة البيئية أو ضمن القوائم والتقارير المالية التقليدية، أما من حيث المضمون فإن الإفصاح البيئي يجب أن يشتمل على مجموعة من البيانات المالية والكمية والفعلية للأعباء والمنافع المتعلقة بالأنشطة البيئية ، وهناك رأى آخر(٣)، يرى أنه يجب أن يتم إعداد تقرير مستقل يتعلق بمدى فعالية نظم الإدارة البيئية يعبر فيه المراجع أو

---

(١) د. جمعه إبراهيم محمد شهاب، دور المعايير المحاسبية في توثيق الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ٧٤.

(٢) د. محمد حسين أحمد ، الإفصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وآثاره الايجابية – دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، العدد الأول والثاني ، ١٩٩٩ ، ص ١٥٧.

(٣) د. جورج دانيال غالى، أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدة الاقتصادية على ممارسة مهنة المراجعة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ١٩٩٥، ص ص ١٥٤٨-١٥٤٩.

الفاحص عن مدى فعالية الرقابة الداخلية على الأداء البيئي من خلال نظام الإدارة البيئية.

ويرى الباحث أن البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية قد تتمثل في بيانات وصفية تختص بالإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقوانين والسياسات البيئية، وقد تتمثل في بيانات مالية مثل التكاليف والإيرادات والأصول والخصوم المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركة ، ويمكن للإفصاح المحاسبي أن يسعها سواء داخل القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة.

وهناك عدة عوامل تبرز أهمية الإفصاح البيئي تتمثل في[1]:

- تطوير العرض والإفصاح عن طريق التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من حيث الشكل والمضمون لتشمل الأداء البيئي للمنشآت.
- تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات البيئية للمنشأة في ظل تعدد هؤلاء المستخدمين وتباين احتياجاتهم .
- ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بتقييم مدى وفاء المنشآت بمسئولياتها تجاه المحافظة على البيئة من التلوث .
- يساعد الإفصاح عن الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة في التحليل والتنبؤ بكفاءة الموارد الاقتصادية للدولة في ضوء التغيرات البيئية مما يؤدى إلى زيادة فاعلية الخطط الاقتصادية للدولة .
- دعم وزيادة ثقة المجتمع في المنشآت التي تفي بمسئوليتها البيئية وتشجيعها على تنمية وتطوير أنشطتها والتوسع في استثماراتها، وفى

(١) د. جمعه إبراهيم محمد شهاب ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨-٩٠.

المقابل زيادة الضغوط على المنشآت التي لا تفى بهذه المسئولية لتحميلها بأعباء معالجة الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة.

- أن الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات قد يكون دافع لهذه الشركات على الحفاظ على البيئة [1].

٢/١ العلاقة بين الإفصاح البيئي والإفصاح المحاسبي

يتمثل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ممثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة وكذلك الإيضاحات المرفقة لهذه القوائم والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، أما الإفصاح البيئي فكما سبقت الإشارة يتعلق بالبيانات والمعلومات البيئية في شكل مالي أو كمي أو وصفي. ومن الوجهة المحاسبية يعد الإفصاح البيئي جزء لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي حتى لو تم الإفصاح البيئي في شكل مستقل خاصة فيما يتعلق بالنواحي المالية، بمعنى أن المسائل البيئية المتعلقة بالشركة قد تنعكس ماليا إما في شكل مصروف أو إيراد أو أصول أو خصوم ، وهذا ما جعل الإفصاح البيئي من الأمور التي لاقت اهتماما متزايدا في الفترة الأخيرة على صعيد البحث المحاسبي.

٣/١ دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

يقصد بتوثيق الإفصاح البيئي هو إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية التي تنشرها الشركات . ويعد هذا التوثيق نتاج لعمليات المراجعة لكافة الأنشطة البيئية (المراجعة البيئية) .

(١) د. سمير كامل محمد ، العلاقة بين الأداء البيئي والإفصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة – دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الغاز والبترول، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٠م، ص ١٣.

ومن المنظور المحاسبي فإن التزام الشركات بالمتطلبات القانونية عموما يرتب العديد من الآثار المالية التي تنعكس في السجلات المحاسبية وبالتالي في القوائم المالية المنشورة للشركات، لهذا يجب على المراجع أن يولى اهتمامه إلى مثل هذه المتطلبات والآثار المالية المترتبة عليها .

ومن هذا المنظور أكدت إحدى الدراسات[1] على دور المراجع في توثيق الإفصاح البيئي أثناء قيامه بمراجعة القوائم المالية، لان الموضوعية في المراجعة تتطلب أن يكون المراجع قادرا على التعبير عن رأيه فيما إذا كانت هناك تحريفات جوهرية، ومن المسائل التي لها تأثير مباشر على ذلك التكاليف والالتزامات البيئية .

لهذا يجب على المراجع أن يقيم الإفصاح البيئي ضمن تقييمه للإفصاح الشامل للشركة ككل وفيما يتعلق بالإفصاح البيئي على وجه الخصوص فإن المراجع مطالب بـ[2] :

أ - تقييم مدى ملاءمة الإفصاح عن الأمور الجوهرية في القوائم المالية فيما يرتبط بإبداء رأيه الفني بشأن عرض القوائم المالية بما يتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

ب - فيما يتعلق باحتمالات الخسارة البيئية يجب عليه أن يقيم تقدير الإدارة لاحتمال الخسارة ومقدرتها على عمل تقدير معقول للخسارة المحتملة .

جـ - تقييم مدى ملاءمة الإفصاح البيئي الملزم بما في ذلك أية استنتاجات عبرت عنها الإدارة بخصوص العائد المتوقع لمثل هذه المفردات المحتملة.

(1) INTOSAI working group on environmental auditing, Environmental Audit and Regularity Auditing , www. Environment auditing. org , 2004, p.1.

(٢) د. عبدالوهاب نصر على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ١٤٨.

د ـ تقييم أثر الإفصاح عن الأمور والأحداث البيئية على القوائم المالية ككل.

هـ ـ تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاح عن عدم الثبات في تطبيق معايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة عن نتائج الأحداث والتصرفات البيئية للشركة.

أيضاً في حالة توثيق الإفصاح البيئي بشكل مستقل عن طريق ما يسمى بالمراجعة البيئية وذلك من خلال فريق عمل يكون المراجع الخارجي أحد أعضائه سواء كان هذا الفريق من نفس الشركة محل المراجعة أو كان الفريق مكلف من قبل جهات أخرى، في هذه الحالة فإن المسئولية عن أداء المراجعة البيئية وإعداد التقرير تتوقف على موقع المراجع بمعنى : إذا كان المراجع يعمل كمسئول أو قائد الفريق فإن المراجع يعد مسئول مسئولية كاملة عن أداء العمل تجاه الطرف الثالث وكذلك إعداد التقرير، أما إذا كان المراجع يعمل داخل فريق المراجعة كعضو من الأعضاء داخل التنظيم فإن المسئولية تكون مشتركة على جميع أفراد التنظيم كل حسب ما كلف به من عمل ويجب أن ينعكس ذلك في تقرير المراجعة البيئية [1].

يتضح من العرض السابق مسئولية المراجع المالي عن توثيق المعلومات البيئية سواء قام بهذا العمل أثناء قيامه بمراجعة القوائم المالية، أو قام به ضمن فريق عمل المراجعة البيئية.

٤/١ مدى قدرة المراجع المالي على توثيق الإفصاح البيئي :

يرى الأصوليون من أنصار البيئة أن ذلك مجال اختصاص علماء البيئة والمهندسين والكيميائيين أو غيرهم ممن لهم مهارات مماثلة، أما مجالات عمل المحاسبين والمراجعين من وجهة نظرهم فهي أقل ملاءمة في هذا المجال ، بل يرون أن

(1) Dixon, R., And others, the necessary characteristics of environmental auditors: a review of the contribution of the financial auditing profession, accounting forum , no.28, 2004, pp. 128 -129.

مشاركتهم قد تكون ضارة في مجال اتخاذ القرارات البيئية الفعالة لأنه يضعف التركيز بالنسبة للأمور البيئية الحقيقية [1].

أما القائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة يرون أن المراجع المالي مؤهل للقيام بدور جوهري في توثيق الأداء البيئي للشركات وأن هذه الملاءمة مبنية على الخبرة المحاسبية في مجال إجراءات وعمليات وأساليب المراجعة التي يمكن أن تطبق في العديد من المجالات التي تتطلب التقييم والتقرير ومنها بطبيعة الحال مجال المراجعة البيئية[2]، ومما يؤيد ذلك أن معايير المراجعة الدولية قد أشارت في معيارها رقم ٦٢٠ أنه يمكن للمراجع الاستعانة بالخبراء في المجالات الأخرى عند أدائه لعملية المراجعة.

لهذا يمكن للمراجع أن يقوم بتوثيق الإفصاح عن الأداء البيئي عن طريق الاستعانة بالخبراء في المجال البيئي ، وتنبع أهمية استعانة المراجع بالخبراء في المجال البيئي إلى أن هناك العديد من القضايا البيئية تثير العديد من التساؤلات يحتاج المراجع الإجابة عليها بهدف تقييم أثرها على القوائم المالية ، فمثلا قد يحتاج المراجع إلى الاستعانة برأي القانونيين للتعرف على القضايا المرفوعة ضد الشركة وموقف الشركة القانوني وذلك كمدخل لتقييم أو تقدير الالتزامات المحتملة .

ولكن نظرا لان المراجع مسئول عن أعمال مساعديه كما تقضي بذلك معايير المراجعة لهذا يجب أن يكون لديه من المقومات التي يستطيع بها تقييم عمل هؤلاء الخبراء .

---

(١) د. عوض لبيب فتح الله الديب، المراجعة البيئية ودور المراجع المالي فيها، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ملحق العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٨م، ص ص ٣٨-٣٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

المبحث الثاني
مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

يتضح من العرض السابق أن توثيق الإفصاح البيئي يستلزم من المراجع القيام بأداء العديد من الإجراءات شأن قيامه بتوثيق القوائم المالية ، وهذا يتطلب توافر لديه العديد من المقومات حتى في حالة استعانته بالخبراء من مجالات أخرى ، من هذه المقومات على سبيل المثال تقييم وفحص نظم المعلومات البيئية ، تقييم أعمال المساعدين له من المتخصصين في المجال البيئي وأثر ذلك على القوائم المالية ، لهذا يجب أن تمتد معرفة المراجع إلى جوانب معرفية أخرى إلى جانب معرفته المجالية أو المهنية. وهناك من المقومات التي يمكن استخدامها كمدخل في إثراء الجوانب المعرفية المتصلة بالمسائل البيئية لدى المراجع بما يمكنه من القدرة على توثيق الإفصاح البيئي، تتمثل في تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع ، أيضا تفعيل دور البحث المحاسبي، ووجود إرشادات أو معايير مهنية تختص بمعالجة المسائل البيئية ، ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالي :

١/٣ تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع المالي

يعد تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع من الأمور اللازمة حتى يستطيع المراجع مقابلة المستجدات المهنية والتي منها القضايا أو المسائل البيئية ، ومما يؤكد ذلك أن إحدى الدراسات [1] ، أشارت إلى أن الأداء الحالي للمراجع يحتاج إلى تطوير حتى يستطيع مقابلة الاحتياجات المتطورة لمستخدمي المعلومات .

ويرى الباحث أن هناك عدة مداخل يمكن بها تطوير تأهيل المراجع تتمثل في تحديث برامج التعليم المحاسبي سواء في مرحلة ما قبل مزاولة المهنة (التعليم الجامعي)، أو في مرحلة ما بعد مزاولة المهنة (التعليم المهني المستمر) .

---

(١) د. محمود السيد الناغى، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٥٠٥ .

فقد أشارت إحدى الدراسات(1)، أن التعليم المحاسبي بوضعه الراهن غير قادر على مواجهة التغيرات العملية ويرجع ذلك إلى عدة عوامل هي:

- أن محتوى المناهج التعليمية قديم جداً وغير مرتبط بالواقع حيث يوجد فضل تام بين ما يدرس في المجال المحاسبي وواقع الممارسة العملية للأعمال.
- أن التدريس المحاسبي يقوم على المنهج التقليدي وهو منهج الحفظ عن ظهر قلب بدلا من إدخال التفكير الانتقادى والابتكار والابتداع في هذا المجال.
- أن التركيز ينصب فقط على المحتويات دون التركيز على تطوير المهارات.
- أيضا أن إدخال التكنولوجيات في المجالات المحاسبية ما زالت محدودة جداً، فما زال التركيز ينصب فقط على بقايا التكنولوجيات مثل نظام إمساك الدفاتر بدلا من التركيز على كيفية استخدام التكنولوجيات كمدخل فعال في مجال صنع القرار.

ويرى الباحث أن أوجه القصور هذه قد يترتب عليها تخريج طلاب غير قادرين ليس فقط على مقابلة المسائل البيئية ولكن أيضا على مقابلة كافة المسائل والممارسات المحاسبية الأخرى.

لهذا يعد إثراء المناهج التعليمية في التعليم المحاسبي بالمحاسبة البيئية والمراجعة البيئية من مرتكزات تفعيل دور المراجع المالي في مواجهة المسائل البيئية المختلفة، فهناك العديد من المسائل البيئية لم تحتل مكانتها في الأدب المحاسبي بالقدر الكافي، فعلم المحاسبة مازال غير قادر على استيعاب محاسبة خاصة

(1) Howieson, B., Accounting practice in the new millennium : is accounting education ready to meet the challenge? the british accounting review, vol. 35, June 2003, pp. 69-103.

بالبيئة[١]، حيث يلاحظ أنه مازال هناك قصور في هذه المجالات سواء من حيث التعريف بالتكاليف البيئية والالتزامات البيئية وما هو منها قصير الأجل وما هو منها طويل الأجل ، كل هذا مطلوب تحديده بدقة كمدخل أساسى للمعالجة المحاسبية سواء القياس أو الإفصاح أو تكوين الاحتياطيات اللازمة [٢].

أيضا أدبيات علم المراجعة تفتقر إلى تناول العديد من المسائل البيئية التي تواجه المراجع منها طبيعة المخاطر المرتبطة بها ، وأثر هذه المسائل على تقرير المراجع.

أما على مستوى التعليم أثناء الممارسة المهنية فإنه بهدف تحديث المعرفة لدى المراجعين ألزمت العديد من الدول المراجع بتلقي برامج التعليم المستمر واعتبرته شرطاً أساسياً لمزاولة المهنة ، وتهدف هذه البرامج إلى تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المراجعة بغرض تطوير الكفاءة المهنية والفنية لممارسي المهنة، ومن هنا يعد وجود برامج للتعليم المهني المستمر بشكل ملزم أمراً ضرورياً ، ليس فقط للارتقاء بمستوى المهنة وأداء أعضائها ولكن أيضاً لاكتساب ثقة مجموعة الأطراف المستفيدة والمجتمع بصفة عامة ، كما أن دور هذه البرامج يعد مكملا لادوار المعايير وقواعد السلوك المهنية وغيرها من مقومات تنظيم وتطوير المهنة[٣].

لهذا وكمدخل لتفعيل دور المراجع في توثيق الإفصاح البيئي يجب إدخال كافة المسائل البيئية والتي لها علاقة بالإفصاح البيئي ضمن برامج التعليم المهني المستمر

---

(١) د. أيمن فتحي الغبارى، أهمية الإفصاح البيئي في إضفاء الشرعية على الأنشطة الرئيسية للشركات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠٠٠م، ص ٢٣.

(2) INTOSAI working group on environmental auditing, op.cit. , p. 13.

(٣) د. حسام عبد المحسن العنقرى ، مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية ، بدون ناشر، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤م ، ص ٧٦.

وتطبيق هذه البرامج بشكل الزامى ، لان المراجع في حاجة إلى العديد من المهارات حتى يستطيع توثيق الإفصاح البيئي منها :

- مناهج تقييم أثر الاعتداء على البيئة على القوائم المالية.
- إجراءات تحليل المعلومات البيئة بكفاءة وموضوعية.
- تقدير وتقييم الالتزامات المحتملة والمرتبطة بالمسائل البيئية.

٢/٣ تفعيل دور البحث المحاسبي

يعد تواصل البحث العلمي في أية مهنة من المهن نواة التقدم والرقى ، كما يجعل للمهنة مكانتها وقدرتها على التكيف مع المستجدات المهنية ، ولكن شريطة أن يكون هذا البحث مرتبط بالواقع من جانب وقابل للتطبيق من جانب آخر .

وعلى صعيد البحث المحاسبي تعددت أوجه القصور ومسبباته التي أصابت البحث المحاسبي مما جعلته غير قادرا على تطوير وتحسين الممارسة العملية ، فقد خلصت إحدى الدراسات[١] ، أن البحث المحاسبي عموما لا يستطيع مقابلة احتياجات ممارسي المهنة ومستخدمي المعلومات المحاسبية ويرجع ذلك إلى النقص الواضح في عدم الاتصال ووجود قنوات مشتركة بين الباحثين ومزاولي المهنة ومستخدمي المعلومات، فالبحث المحاسبي بمعزل تام عن التعليم والممارسة ولا يوجد اتفاق بينهم، وحتى يحدث اتفاق بينهم يجب على الباحثين أن يغادروا مكاتبهم والنزول إلى أرض الواقع والتعرف على الأحداث التي تقابل المنظمات وتقديم الحلول لها.

(1) Inange, E., And Schneider, W., the failure of accounting research to improve accounting practice: aproblem of theory and lack of communication, critical perspectives on accounting , vol. 16, April 2005, pp. 227 – 246 .

ووفق هذا المدخل يري الباحث أن البحث المحاسبي يمكن أن يلعب دورا فعالا في مجال الإفصاح البيئي وتوثيقه على وجه الخصوص وفى مجال الممارسة المهنية على وجه العموم وذلك من خلال :

- تطوير وتحديث مناهج التعليم المحاسبي على المستوى الجامعي وكذلك على مستوى التعليم المهني المستمر .
- تلبية احتياجات ممارسي المهنة ومستخدمي المعلومات عن طريق تقديم حلولا للمشاكل التي تواجههم .
- إثراء المعرفة لدى المراجع المالي بالقضايا البيئية وطرق التعامل معها من المنظور المهني.

٣/٣ وجود إرشادات مهنية تختص بالمسائل البيئية

تعددت الدراسات[١]، التي تناولت المعايير المهنية واعتبرتها المدخل الاساسى والمرجع الذي يمكن للمراجع الرجوع إليه عند توثيق الإفصاح البيئي منها ما يلي :

- قائمة معايير المحاسبة رقم (٥) الخاصة بالمحاسبة عن الالتزامات المحتملة والتي أوجبت على المحاسب أن يحدد احتمالات الخسارة ونشأة الالتزام وفى ضوء درجة الاحتمال تتحدد المعالجة المحاسبية، والتي قد تتمثل في تكوين مخصص أو الإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة مع القوائم أو عدم الإفصاح عنها تماما.

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى :
- د . محمود السيد الناغى ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ وما بعدها .
- د . محمد عبد الفتاح محمد ، منهج مقترح للمراجعة البيئية بهدف زيادة فعالية تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ص ٤٨٩-٤٩٦.
- د. احمد عبد المولى الصباغ ، المراجعة البيئية: دراسة تحليلية مع تقييم الوضع في البيئة المصرية، مجلة الدراسات البحوث التجارية، كلية تجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ١٩٩٦م ، ص ص ١٤٨ - ١٥٨ .

ـ معيار المراجعة رقم ٢٥٠ (مراعاة القوانين واللوائح الحكومية في عملية مراجعة القوائم المالية)، هذا المعيار يهدف إلى وضع معايير وتقديم إرشادات عن مسئولية المراجع عن مراعاة القوانين واللوائح الحكومية عند مراجعة القوائم المالية، إذ يجب على المراجع عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائج المراجعة وإعداد التقرير عنها أن يعي أن مخالفة القوانين واللوائح الحكومية قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية.

ـ معيار المراجعة رقم ٣١٠ (المعرفة بأعمال المنشأة)، هذا المعيار أشار إلى أن المعرفة بأعمال المنشأة تعد الإطار الذي يمكن من خلاله أن يمارس المراجع تقديره المهني وفهم الأعمال وأداء عملية المراجعة (تقييم المخاطر وتحديد المشكلات وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتقييم أدلة الإثبات).

ـ معيار المراجعة رقم ٦٢٠ (استخدام عمل الخبير)، وقد أشار هذا المعيار أنه عند استعانة المراجع بالخبراء فإنه يجب عليه أن يتأكد من الكفاءة المهنية للخبير وموضوعيته، كما يجب عليه تقييم مدى ملاءمة الاعتماد على عمل الخبير كدليل إثبات، ويتم هذا التقييم من خلال قيام المراجع بدراسة مصدر المعلومات التي استخدمها الخبير، والطرق والافتراضات التي استخدمها الخبير، ومقارنة عمل الخبير مع المعرفة العامة المتوفرة لدى المراجع عن نشاط المنشأة ونتائج وإجراءات المراجعة الأخرى.

وباستقراء هذه المعايير يتضح أنها تتسم بالعموم وتصلح لكافة المسائل والقضايا التي تواجه المراجع، وفى حقيقة الأمر لا توجد معايير أو إرشادات مهنية خاصة بالمسائل البيئية.

و تنبع أهمية وجود إرشادات مهنية للمسائل البيئية لعدة أسباب[1]:

(١) د. ليلى عبد الحميد لطفي، المراجعة البيئية: دراسة تحليلية للاتفاقيات البيئية الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢م، ص ٤٤٧.

- صعوبة المحاسبة والإفصاح عن التكاليف البيئية ، فالنظم المحاسبية الحالية لا تفرق بين التكاليف البيئية والتكاليف الأخرى ويتم تجميع الكثير منها ضمن التكاليف الإضافية مما يؤدى إلى الخطأ في تسعير المنتجات وعدم صدق وعدالة القوائم المالية ، لهذا فإن وجود معايير للقياس والإفصاح المحاسبي تعد مطلب ضروري لقدرة المراجع لان محور اهتمامه بالأمور البيئية هو حاجته للمحاسبة السليمة عن الجوانب المالية لهذه الأمور البيئية خاصة ذات الطبيعة الاحتمالية [١] .

- صعوبة تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها والتي يجب الالتزام بها عند إتمام عملية المراجعة وعند التخطيط لها ، حيث أن مراجعة الأداء البيئي تواجه بكثير من التعقيدات والمشكلات خاصة ما يتعلق بالأفعال غير القانونية والمرتبطة بالأمور البيئية مما يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية، لهذا فإن عدم وجود معايير للمراجعة البيئية يمثل مشكلة للمراجع[٢].

- الأثر على تقرير المراجعة حيث يتأثر التقرير بالقضايا والالتزامات البيئية .

- عدم وجود مفاهيم بيئية معقولة ومتعارف عليها وعدم توافر مبادئ خاصة بهذا النوع من المراجعات يمكن الاسترشاد بها عند إتمام عملية المراجعة.

يتضح مما سبق أن هناك حاجة ماسة إلى وجود إرشادات أو معايير مهنية تختص بالمسائل البيئية سواء كانت إرشادات محاسبية تتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الأمور البيئية أو كانت إرشادات لمراجعة المسائل البيئية والتقرير عنها .

---

(١) د. عبدالوهاب نصر على، مدى التزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية والدولية عند التحقق من الحسابات البيئية الاحتمالية: دراسة نظرية ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٤٦.

(٢) د. محمد محمد عبد الغنى، أثر الاعتبارات البيئية على مراجعة القوائم المالية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٠٠م، ص ٢٥.

النتائج والتوصيات

تناول البحث مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول التعريف بالإفصاح البيئي، والعلاقة بينه وبين الإفصاح المحاسبي ودور المراجع المالي ومدى قدرته على توثيق الإفصاح البيئي، وتناول المبحث الثاني مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي، وتمثلت هذه المقومات في ثلاثة مقومات هي: تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع، توجيه البحث المحاسبي نحو المستجدات التي تواجه المتهنين في الواقع العملي ومنها المسائل البيئية، ووجود إرشادات مهنية للمسائل البيئية، وقد خلصت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية :

أولا: النتائج:

- يقصد بالإفصاح البيئي نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركات، أما توثيق هذا الإفصاح فيعنى التقرير عن مدى صدق المعلومات والبيانات المنشورة .
- تتمثل أهمية الإفصاح البيئي والتقرير عنه في تطوير العرض والإفصاح للبيانات المنشورة عن الشركات ، وبالتالي تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات ومساعدتهم في القدرة على اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ، كما يكون للإفصاح دافع للشركات في الحفاظ على البيئة .
- يعد الإفصاح البيئي جزء من الإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالآثار المالية للمسائل البيئية على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها .
- المراجع المالي مسئولا عن توثيق الإفصاح البيئي المالي سواء قام بهذا العمل أثناء قيامه بمراجعة القوائم المالية ، أو قام به كعضو من أعضاء فريق المراجعة البيئية.

- قدرة المراجع المالي على توثيق الإفصاح البيئي مرهونة بتوافر عدة مقومات منها تطوير تأهيله العلمي والعملي، ووجود إرشادات مهنية تختص بالمسائل البيئية.

- التعليم المحاسبي بوضعه الراهن غير قادر على تخريج من لديهم القدرة على مواجهة المستجدات المهنية ومنها المسائل البيئية.

- أيضاً فإن البحث المحاسبي لا يستطيع إيجاد الحلول العملية للمشاكل المهنية في الممارسة العملية وكذلك مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بسبب النقص الواضح في عدم الاتصال ووجود قنوات مشتركة بين الباحثين ومزاولي المهنة ومستخدمي المعلومات .

- تتسم المعايير المهنية المعمول بها بالعمومية وعدم كفايتها في مواجهة القضايا البيئية ، ويعد غياب المعايير المهنية للقضايا البيئية أحد التحديات التي تحد من قدرة المراجع على توثيق الإفصاح البيئي .

ثانياً: التوصيات :

- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية في المسائل والقضايا البيئية وكيفية التعامل معها من المنظور المحاسبي مع مراعاة أن تكون هذه الدراسات والبحوث قابله للتطبيق في الممارسة العملية .

- تحديث مناهج التعليم المحاسبي في المرحلة الجامعية بالمسائل والقضايا المعاصرة حتى يمكن تخريج طلاب لديهم القدرة على التعامل مع هذه القضايا في الممارسة العملية.

- تطوير الكفاءة المهنية لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال برامج التعليم المهني المستمر، مع جعل هذه البرامج إلزامية وشرطا أساسيا للاستمرار في مزاولة المهنة وعلى أن تركز على المستجدات المهنية ومنها المسائل البيئية .

- يجب على الجهات القائمة على رعاية مهنة المحاسبة والمراجعة الإسراع في وضع معايير مهنية خاصة بالقياس والإفصاح والتوثيق المحاسبي للمسائل البيئية حتى يمكن استخدامها كمرشد في الممارسة العملية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

(أ) الكتب:

١ـ د. حسام عبد المحسن العنقرى، مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية، بدون ناشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

٢ـ د. عبدالوهاب نصر على ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال : المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١م .

٣ـ د. محمود السيد الناغى ، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة ، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

(ب) الدوريات:

١ـ د. أحمد عبد المولى الصباغ ، المراجعة البيئية : دراسة تحليلية مع تقييم الوضع في البيئة المصرية ، مجلة الدراسات البحوث التجارية ، كلية تجارة بنها ، جامعة الزقازيق، العدد الثاني ، ١٩٩٦م .

٢ـ د. أيمن فتحي الغبارى ، أهمية الإفصاح البيئي في إضفاء الشرعية على الأنشطة الرئيسية للشركات ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ٢٠٠٠م .

٣ـ د. جمعه إبراهيم محمد شهاب ، دور المعايير المحاسبية في توثيق الأداء البيئي في منشات الأعمال المصرية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٤ـ د. جورج دانيال غالى، أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدة الاقتصادية على ممارسة مهنة المراجعة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني ، ١٩٩٥ .

٥ـ د . سمير كامل محمد ، العلاقة بين الأداء البيئي والإفصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة ـ دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الغاز والبترول ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بنى سويف ، جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠٠م .

٦ـ د . عوض لبيب فتح الله الديب ، المراجعة البيئية ودور المراجع المالي فيها ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ملحق العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩٨م .

٧ـ د . عبدالوهاب نصر على ، مدى التزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية والدولية عند التحقق من الحسابات البيئية الاحتمالية : دراسة نظرية ميدانية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠١ .

٨ـ د . ليلى عبد الحميد لطفي ، المراجعة البيئية : دراسة تحليلية للاتفاقيات البيئية الدولية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢م .

٩ـ د . محمد حسين أحمد ، الإفصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وآثاره الايجابية – دراسة تطبيقية على الشركات السعودية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول والثاني، ١٩٩٩.

١٠ـ د . محمد محمد عبدا لغنى ، أثر الاعتبارات البيئية على مراجعة القوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، ٢٠٠٠م .

١١ـ د . محمد عبد الفتاح محمد ، منهج مقترح للمراجعة البيئية بهدف زيادة فعالية تقرير مراقب الحسابات : دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات المالية

والتجارية، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠٠٢م.

ثانياً: القوانين :

١- قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

1-Dixon, R., And others, the necessary characteristics of environmental auditors: a review of the contribution of the financial auditing profession ,accounting forum , No.28, 2004.

2- Howieson, B., Accounting practice in the new millennium: is accounting education ready to meet the challenge ? the british accounting review, vol. 35, June 2003.

3- INTOSAI working group on environmental auditing, Environmental Audit and Regularity Auditing, www.Environment auditing.org ,2004.

4- Inange, E., And Schneider, W., the failure of accounting research to improve accounting practice: aproblem of theory and lack of communication, critical perspectives on accounting, vol. 16, April 2005.

وقف عائد العمل لجُزءٍ من الوقت
دراسة شرعية اقتصادية

دكتور عبد الله بن حاسن الجابري (*)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطاهرين وبعد :

لا مراء أن للوقف دوراً هاماً في المجتمع الإسلامي قديماً وحديثاً في جميع المجالات الدينية والدعوية والصحية والاجتماعية .... الخ .

ففي المجال التعليمي لا أحد يستطيع أن ينكر دور الأوقاف في نشر العلوم وإقامة المدارس والمكتبات . وفي المجال الصحي عبر إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية . وفي المجال الديني من خلال بناء المساجد وتنشيط الدعوة ، وفي المجال الاجتماعي من خلال التكافل الاجتماعي ورعاية الضعفاء والمساكين ونحو ذلك .

أما في المجتمعات الحديثة فإنه يحمل الكثير من الإيجابيات في تمويل مصادر التمويل للمشروعات الإسلامية ، فضلاً عما يوفره من سد ثغرات عديدة وتوفير العطاءات اللازمة للفقراء والمحتاجين ونحو ذلك .

وقد تعددت أشكال الوقف وصوره عبر العصور المختلفة، وذلك لعلم الناس بما في الوقف من خير للحيّ والميت ، فأوقف البعض الدور والعقار ، وأوقف البعض الآخر الخبز والثياب والأواني والحليب وغيرها [1] ومع هذا التعدد والتنوع، لم تزل

(*) أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى

(1) لمزيد من التفصيل أنظر.

حسان حلاق. أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني. الطبعة الأولى. المركز الإسلامي للأعلام والإنماء، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣٢ وما بعدها.

مصطفى السباعي. من روائع حضارتنا. الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م ص١٢٦.

موارد الوقف محدودة ، عاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع التي تتكاثر وتتعاظم لاسيما وأن المستجدات الحديثة قد كشفت عن ميادين يمكن أن يكون الوقف أحد أبرز القنوات التمويلية لإقامتها وإدارتها ، ولا ينقص الوقف عن النهوض بهذه المسئوليات والتبعات إلا الفكر الإداري الواعي والمدرك لهذه المستجدات وللدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف في تمويل متطلبات إقامتها المالية .

وإذا كانت التجارب التمويلية للوقف في الماضي قد أثبتت الدور البارز للوقف في ميادين حياتية عديدة أصبحت ميزانيات الكثير من الدول الإسلامية الفقيرة تنوء بحملها وتعجز عن تمويل خدماتها ، فإن الوقف ما يزال قادراً على تمويل وإنشاء وإدارة الكثير من مستجدات المشروعات التنموية الاجتماعية ، والتضافر مع جهود الدولة في أقامتها .

فالمصارف متشعبة وكثيرة ، والموارد ضعيفة ، من هنا لابد من النهوض بالوقف الإسلامي ، والتوسع فيه رأسياً وأفقياً . أما رأسياً فمن خلال استغلال الوقف الموجود والمحافظة عليه، وأما أفقياً فمن خلال التشجيع على قيام أوقاف جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وأهدافها ومبادئها العامة.

منهج البحث:

تتبع الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي التاريخي أحياناً تبعاً لطبيعة جزئية البحث، والفرضية التي تُبحث من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة.

وينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها ، مدى إمكانية قياس وقف عائد العمل لجُزء من الوقت في الشريعة الإسلامية ، على الأموال الثابتة والمستقرة ، وإمكانية تطبيق ذلك عملياً باعتبار مالية العمل و العائد في هذا الجزء من الوقف المخصص للعمل.

خطة البحث:

انتظمت خطة هذا البحث في المطالب الآتية :

وختاماً أسأله سبحانه التوفيق والسداد ، وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

المطلب الأول

تعريف العمل وتقسيماته

سيتم الحديث عن هذا الموضوع وفق النقاط الآتية :

أولاً: تعريف العمل في اللغة .

جاء في القاموس المحيط «العَمَلُ محركة المهنة والفعل ، والجمع أعْمَال ، واستَعْمَله غيره وأعْتَمَل عَمِلَ بنفسه ...... ورجل عَمِلٍ أي مطبوع عليه .... والعَمَلَةُ العاملون بأيديهم»[1]

وعليه فالعمل ما يقوم به المرء من حرفة أو مهنة سواء عمل لنفسه أو عند غيره.

ثانياً: تعريف العمل عند الاقتصاديين

يُعرف العمل عند الاقتصاديين بتعاريف متعددة ، لعل أهمها :

١- نشاط إنساني يهدف إلى خلق أموال اقتصادية في صورة مادية أو خدمية[2].

٢- نشاط اقتصادي يتمثل في شكل مجهود إنساني ذهني أو جسماني يقوم به الفرد من أجل الإنتاج.[3]

---

(١) الفيروز آبادي «مجد الدين». القاموس المحيط. الطبعة (بدون)، دار المعرفة، بيروت التاريخ (بدون)، جـ٤، ص٢١، فصل العين باب اللازم.

(٢) د. رفعت المحجوب – الاقتصاد السياسي. الطبعة (بدون) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، جـ١ ، ص ٤٩٦.

(٣) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، التحصيل الجزئي. الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م ، جـ١، ص٣١.

٣- جميع المجهودات البدنية و الذهنية التي يبذلها الإنسان بقصد تحقيق المنافع أو زيادتها في مجال الإنتاج السلع أو الخدمات[١].

٤- بذل الجهد بقصد الاكتساب ، والجهد يشمل الجهد الجسماني والذهني، والاكتساب يقصد به الحصول على الدخل سواء كان نقدياً أو عينياً، وسواء كان العمل لذات الفرد أو لآخر بعائد محدد أو غير محدد .[٢]

وأياً كان التعريف فالعمل هو ما يبذله الإنسان من جهد بدني أو ذهني بقصد التكسب والارتزاق ولإنتاج سلعة اقتصادية أو خدمة ، سواء كان هذا الجهد بأجر محدد أو غير محدد في ضوء الضوابط الشرعية .

على أن الذي يميز العمل من الناحية الاقتصادية باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج هو إمكانية تقديره بالنقود ومن ثم يمكن اعتبار هذه الخاصية قيداً في التعريف الاقتصادي للعمل يخرج به عمل الإنسان في بيته فإنه وإن كان عملاً مفيداً ونافعاً إلا أنه مستبعد من نطاق التعريف الاقتصادي للعمل بسبب تعذر تقديره بالنقود وصعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عنه .

وتعبّر خاصية إمكانية تقدير العمل بالنقود عن الجانب المالي من عنصر العمل.

فإن العمل خصوصاً إذا كان ذهنياً ، يعد في ذاته ومن حيث الفكر المجرد أمراً معنوياً غير محسوس إلا أنه وعند إمكانية تقديره بالنقود يصبح له جانبان :

١- جانب المنفعة، وهي على الرأي الراجح من أقوال فقهاء الشريعة الإسلامية أموال.

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر. النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر. الطبعة الأولى، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، جـ١، ص ٩٤.

(٢) د. شوقي أحمد دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، البلد (بدون)، ١٩٧٩م، ص ١٢٨.

٢- الجانب المالي المتمثل في التقدير المالي لمنافع العمل والذي قد يأخذ شكل المرتب أو الأجرة أو المكافأة أو الأتعاب أو الإكرامية على اختلاف أنواع العمل وأشكال عوائده.

ثالثاً: تقسيمات العمل في الدراسات الاقتصادية.

يُقسم العمل في الدراسات الاقتصادية إلى أقسام عديدة وفقاً لاعتبارات متنوعة لعل أهمها:

(١) تقسيم العمل إلى:

أ- يدوي مثل عمل المزارع والحداد وغيرهما.

ب- ذهني مثل عمل المهندس والطبيب ونحو ذلك.

وهذا التقسيم يقوم على الغالب والأعم، فإذا كان أغلب العمل الذي يمارسه أصحابه يعتمد على البدن والعضلات عُدَّ هذا العمل يدوياً، أما إذا كان أغلبه يعتمد على التفكير والذهن فإنه يعدّ هذا العمل ذهنيا[1].

(٢) كما يقسم العمل فنياً إلى عمل فني يحتاج إلى إعداد وتدريب كبيرين مثل عمل المهندس والطبيب. وعمل غير فني لا يحتاج إلا القيل من التدريب والإعداد مثل عمل البناء والحداد ونحوهما.

(٣) ويقسم العمل تبعاً لمساهمته في الخطة الإنتاجية إلى عمل إداري مهمته مباشرة تخطيط الإنتاج وتنظيمه في الوحدات الإنتاجية، وعمل تنفيذي مهمته تنفيذ الأعمال الموكولة إليه تبعاً للخطة الإنتاجية الموضوعة من قبل الإدارة.[2]

(٤) وهناك من يقسم العمل إلى ثلاثة أقسام هي:

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر. النظرية الاقتصادية. جـ ١، ص ١٠٦، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه في نفس الجزء والصفحة.

(أ) التخصص المهني ويعد من أقدم تقسيمات العمل وأدناها درجة. ويقصد به تولي الشخص القيام بنشاط إنتاجي معين مثل الزراعي والرعوي ونحوهما.

(ب) وهناك درجة أعلى من التخصص، وهي تجزئة النشاط الإنتاجي إلى عدة أجزاء أو مراحل تالية، ويتخصص كل فرد أو عامل في مرحلة منها، ففي صناعة الحديد مثلاً يمكن أن يتم التخصيص فيها على مراحل، فهناك من يتخصص في استخراجه، وهناك من يتخصص في التنقيه أو الصهر أو الطَرْق ونحو ذلك.

(ج) ثم تأتي المرتبة الأعلى في التخصص، وهي التقسيم الفني للعمل، وفيه يتم تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع إلى مجموعات متتابعة أو متتالية من المهام المنفصلة. على سبيل المثال قسّم آدم سمث عملية إنتاج الدبابيس إلى ١٨ مهمة إنتاجية[١].

وهكذا يتضح تنوع هذه التقسيمات – إضافة إلى غيرها – وفقاً لوجهة نظر كل باحث اقتصادي، والزاوية التي نظر من خلالها إلى هذا العنصر.

ومن وجهة نظرنا فإن العمل باعتباره مجهوداً بشرياً ينضوي تحته تقسيمات متعددة توسّع من نطاقه ليشمل العمل الجسماني والفكري والفني واليدوي والماهر غير الماهر والمنتج والنافع وغير النافع.

إلا أن العمل وعلى مستوى النشاط الاقتصادي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من تقسيماته:

١- العمل التنفيذي أي القاصر على تنفيذ الأوامر الصادرة من قيادات العمل ويندرج تحت هذا التقسيم العمل اليدوي والبدني والعقلي البسيط والفني والمهني.

---

(١) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، جـ١، ص٣٣ – ٣٤. مرجع سابق.

٢- العمل الإداري : وهو ذلك النوع الذي يتصل بعمليتي التنظيم والتوجيه للعمال التنفيذيين .

٣- العمل الابتكاري : وهو الذي تنهض به فئتي العلماء والمخترعين الذين يعكفون على تطوير وتحديث أساليب العمل والإنتاج .

المطلب الثاني

أهمية العمل كعنصر إنتاجي وعائده في الفكرين الوضعي والإسلامي

يتناول هذا المطلب أهمية العمل كعنصر من عناصر الإنتاج في الفكرين الوضعي والإسلامي. كما يتناول أيضاً عائده في الفكرين، وعليه فإن موضوعات هذا المطلب تشمل الفروع الآتية:

الفرع الأول : أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الوضعي .

الفرع الثاني : أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الإسلامي .

الفرع الثالث : عائد العمل في الفكر الوضعي والإسلامي .

الفرع الأول

أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الوضعي

يُعدّ العمل عنصراً إنتاجياً مهماً – إن لم يكن الأهم – في العملية الإنتاجية أياً كان نوعها ، فهو الذي يقوم باستخدام عناصر الإنتاج الأخرى بالكم والكيف المناسبين لها. لذا تباينت وجهات نظر المذاهب الاقتصادية حول هذا العنصر ومدى أهميته وخصوصاً مع مرور الزمن . ففي الرأسمالية كان الاقتصاديون الطبيعيون يعتقدون بأن الطبيعة هي عنصر الإنتاج الوحيد ، وأن العمل الزراعي هو الذي يستطيع وحده الإنتاج باستخدام هذا العنصر [١] .

ويرى آدم سمث أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الذي يمكن من خلاله توفير السلع وتحقيق الإنتاج .

ثم تطورت الآراء بعد ذلك ، ولم يعد متصوراً استناد أي عملية إنتاجية على عنصر واحد فقط دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى ، وخصوصاً بعد الاكتشافات العلمية وتزايد أهمية رأس المال ، وبالتالي تزايد دوره في الإنتاج وأهميته في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى .

أما الاشتراكية فإنها تعتبر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد للعملية الإنتاجية، وأنه هو وحده مصدر اكتساب الحقوق والحصول على الدخل دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى [٢] .

ولإبراز أهمية العمل باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج فقد ذهب أنصار النظرية الكلاسيكية وعلى رأسهم دافيد ريكاردو إلى أن العمل هو أساس القيمة في كل شيء فإذا لزم لإنتاج سلعة أو خدمة معينة ساعة من الزمن ولزم لإنتاج سلعة أو

---

(١) د. محمد عبد المنعم عفر ، النظرية الاقتصادية . جـ ١ ، ص ٩٥ ، مرجع سابق

(٢) المرجع نفسه في نفس الجزء والصفحة .

خدمة أخرى ساعتين من العمل فإن قيمة السلعة الثانية عند الاستبدال تعادل ضعف قيمة الأولى، وعلى ذلك فإن قيمة أي سلعة تتحدد أساساً بتكلفة عنصر العمل، أي كمية العمل التي بذلت في إنتاجها، فالعمل على هذا الأساس هو مصدر القيمة وأنسب مقياس لها.

وإذا كان الأجر هو ثمن العمل باعتبار الأخير أحد عناصر الإنتاج، ومن حيث إن الأجر يمثل ثمناً في مقابل جهد أي أنه يمثل المقابل المادي لتضحية العامل بجزء من وقته وبمجهوده العقلي والجسماني معاً، فمن ثم فإنه يشكّل الحق المالي الذي يحصل عليه العامل خلال مدة زمنية معينة نظير ما يقدمه من جهد ووقت في إحدى العمليات الإنتاجية.

والذي نريد أن نصل إليه ونؤكد عليه هنا هو أن الأجر بوصفه ثمناً للعمل يمثل أحد أشكال الحقوق المالية من حيث أن محل الحق هنا هو المال .

وهذا هو ما يوافق رأي جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة الذين لم يشترطوا في المال أن يكون مادة يمكن حيازتها حيازة حسية ، بل اكتفوا بأن يكون في مكنة صاحبه التسلط عليه ومنعه عن غيره ولو بحيازة مصدره ولذا كانت المنافع عندهم أموالاً، لأنها تمنع بحيازته مصادرها ويتحقق الانتفاع بالاستيلاء على تلك المصادر، ولذا فإن المال قد يكون عيناً وقد يكون غير عين كالمنافع وأوضح مثال على الأخير، النشاط الاقتصادي للإنسان (العمل) حيث يعد نشاط الإنسان في عمله وفي حياته الاقتصادية ذا قيمة مالية في الفقه القانوني الوضعي وعند جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني

أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الإسلامي

يعتبر الإسلام العمل هو الوسيلة الأولى للارتزاق والكسب، والدعامة الأساسية للإنتاج، ويمكن إبراز أهمية العمل في الإسلام من خلال الأمور الآتية[1]:

(١) حث الإسلام على العمل، ونهيه عن القعود والكسل.

فهناك الكثير من الأدلة التي تدعو المرء إلى السعي في الأرض من أجل الاكتساب وطلب الرزق. يقول تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[2].

(٢) عالج الإسلام كافة البواعث النفسية التي قد تؤدي إلى البطالة وعدم العمل بحجج واهية:

(أ) ترك العمل بحجة التبتل والانقطاع للعبادة، فقد بين صلى الله عليه وسلم أن لا رهبانية في الإسلام، بل إن العمل الدنيوي إذا وافق شريعة الله كان عبادة لله، بل إن سعى الإنسان على أهله يعدّ ضرباً من ضروب الجهاد، كما قال تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[3].

(ب) ترك العمل احتقاراً له، حيث بدل الإسلام هذه المفاهيم الخاطئة ورفع من قيمة العمل ما دام شريفاً وموافقاً لشريعته. يقول صلى الله عليه وسلم: ((ما أكل أحد طعام قط خير من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داوود

---

(١) د. محمد عبد المنع عفر، د. محمد سعيد الغامدي. أصول الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٦٥ وما بعدها.

(٢) الملك الآية ١٥.

(٣) المزمل من الآية ٢٠.

عليه السلام كان يأكل من عمل يده))[1] كما مارس عليه السلام مهنة الرعي لأهل مكة قبل البعثة، فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ما بعث الله نبياً إلى ورعى الغنم فقال أصحابه وأنت فقال: نعم كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة [2].

(ج) ترك أو عدم العمل بدعوى عد توفره داخل إقليم معين أو في الوطن عموماً. وهنا شجع الإسلام على الهجرة والتنقل للعمل وكسب الرزق، فرزق الله ليس مقصوراً على إقليم أو مكان معين، وإنما أرضه واسعة يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَماً كَثِيراً وَسَعَةً﴾[3].

(د) ترك العامل للعمل واللجوء إلى الزكوات والصدقات وغيرها، فقد بين الإسلام عدم استحقاقية الزكاة لمن كان قادراً على التكسب والعمل. يقول عليه السلام: ((لا تحل الصدقة لغني ولذي مِرّة سوي))[4]. وروي أيضاً أن رجلان أتياه صلى الله عليه وسلم وهو في حجة الوداع يقسم الصدقة فسألاه منها فرفع فيهم النظر وخفضه فرآهما جلدين فقال إن شئتما أعطيتكما ولا حظى فيهما لغني ولا لقوي مكتسب وفي هذا السياق نهى الإسلام عن المسألة وطلب ممن يمتهنون هذه الحرفة وهو قادر على العمل أن يعمل ويترك السؤال، يقول صلى الله عليه وسلم: ((لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه))[5].

(١) البخاري «محمد بن اسماعيل» صحيح البخاري. الطبعة (بدون) دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، التاريخ (بدون)، جـ٢، ص٦ باب كسب الرجل من عمل يده

(٢) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ٣٢ باب رعي الغنم على قراريط

(٣) النساء من الآية ١٠٠

(٤) ابن الأثير الجزري «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد». جامع الأصول في أحاديث الرسول. تحقيق عبد القادر الأرناؤط. الطبعة (بدون)، دار الفكر، البلد (بدون)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م جـ٤ ص٦٦١-٦٦٢

(٥) البخاري. صحيح البخاري جـ٢، ص٦. مرجع سابق، باب كسب الرجل وعمل يده.

(٣) توفير الحوافز المادية والمعنوية للعامل، حيث ضمن الإسلام للعامل حق الأجر فور الانتهاء من العمل، يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه ((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعط أجره))[١].

ويقول صلى الله عليه وسلم ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه))[٢].

هذا عن الأجر الدنيوي. أما عن الأخروي فيناله العامل في الآخرة، وقد يكون كبيراً كما أخبر بذلك الصادق المصدوق بقوله: ((ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة))[٣].

ومن ذلك أيضاً توفير أسباب الراحة والسعادة للعاملين، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: ((من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادماً فليكتسب خادماً فإن لم يكن له مسكناً فليكتسب مسكناً))[٤]

(٤) للعامل في الاقتصاد الإسلامي عند عمله في أي عنصر من العناصر الإنتاجية، كالموارد الطبيعية (الأرض) والتي لم يسبق لأحد تملكها ملكية خاصة بمجرد قيامه بالعمل فيها ومن أبرز الأمثلة على ذلك، إحياء الأرض الموات، فقد قال صلى الله عليه وسلم: ((من أحيا أرضاً ميتة فهي له))[٥]. وعليه فإن عائد العمل

---

(١) المرجع نفسه في نفس الجزء ، ص ٣٤ باب إثم من منع أجر الأجير.

(٢) السيوطي «جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر». الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. الطبعة (بدون)، دار الفكر بيروت، التاريخ (بدون)، جـ١، ص١٧٥. وقال حديث ضعيف.

(٣) إبن الأثير. جامع الأصول . جـ ٩، ص ٥٧٧ ، مرجع سابق.

(٤) أبو داوود. «سليمان بن الأشعث». سنن أبي داوود. الطبعة بدون، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

(٥) ابن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. الطبعة (بدون) مطبعة الحلبي، القاهرة، التاريخ (بدون)، جـ ٥ ص ١٨. كتاب الحرث والمزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً.

قد يكون في صورة أجر، وبالتالي يمتلك العامل هذا الأجر، ويمتلك بواسطته كافة السلع والخدمات المباحة .

وقد يكون هذا العائد في صورة ملكية العامل لوسائل الإنتاج نفسها مباشرة مقابل عمله فيها . وهذا يشير بصورة أو بأخرى إلى قدرة العمل على توليد دخل ويعطي أهمية قصوى للعمل في الدنيا والآخرة .

وهكذا يتضح لنا أهمية العمل في الإسلام فهو العنصر الإنساني في العملية الإنتاجية، إضافة إلى ما يمثله من حركة مستمرة في سبيل تقدم الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .

الفرع الثالث

عائد العمل في الفكر الوضعي والإسلامي

لما كان العمل هو جهد مبذول لإيجاد المنافع ، لذا لابد لهذا الجهد من عائد معين. وهذا العائد يتمثل في الأجر في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي[1]. وأما في الإسلام فإن عائد العمل قد يكون في شكل محدد وهو الأجر، أو في شكل غير محدد مثل حصة من الناتج أو الربح [2] كما في المضاربة والمزارعة والمغارسة.

وهذه الدراسة ستقتصر على العائد المحدود للعامل وهو الأجر. أما الربح فقد يتحقق أو لا يتحقق.

(١) د. رفعت المحجوب . الاقتصاد السياسي . الطبعة (بدون) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، جـ ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٢) د. رفيق يونس المصري . أصول الاقتصاد الإسلامي . الطبعة الأولى ، الدار الشامية ببيروت ، دار القلم دمشق ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م ، ص ٨٧.

المطلب الثالث

مدى تصادم وقف عائد العمل لجُزءٍ من الوقت مع أركان وشروط الوقف في الشريعة الإسلامية

قبل التعرف على مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان الوقف وشروطه في الشريعة الإسلامية لابد من الإشارة الموجزة – دون الدخول في المسائل الخلافية – لأركان الوقف وشروطه العامة كما حددها الفقهاء . وهذا ما تتناوله موضوعات هذا المطلب في الفرعين التاليين :-

الفرع الأول: أركان الوقف وشروطه في الشريعة الإسلامية .

الفرع الثاني: مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع هذه الأركان والشروط .

الفرع الأول

أركان الوقف وشروطه في الشريعة الإسلامية

يعدّ الوقف في الشريعة الإسلامية عقداً كسائر العقود، لابد من توافر أركان معينة لقيامه وهي[1]:

(١) الشخص الواقف (المحبس).

(٢) المال الموقوف (المحبس).

(٣) الشخص أو الجهة الموقوف عليها (المحبس له).

(٤) وأخيراً الصيغة والمتمثلة في الإيجاب من الواقف أو ما يقوم مقامه.

شروط الواقف وتتمثل في[2]:

(١) أن يكون أهلاً للتبرع، بالغاً، حراً، عاقلاً، غير محجوز عليه لسفه أو غفلة.

(٢) ألا يكون مريضاً مرض الموت فإن كان أخذ الوقف حكم الوصية.

---

(١) ابن جزي «أبو القاسم محمد بن أحمد الفرناطي»، القوانين الفقهية. الطبعة (بدون)، بيروت، مكتبة أسامة من زيد، التاريخ (بدون)، ص ٢٤٣.

- العياشي الصادق فداد. الوقف مفهومه، شروطه، أنواعه بحث قدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد بمكة بجامعة أم القرى، شعبان ١٤٢٢هـ، ص ١٠٤.
- محمد بن عبيد الكبيسي. أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٧هـ، جـ١، ١٣٨وما بعدها.

(٢) الطرابلسي «برهان الدين إبراهيم بن موسى». الإسعاف في أحكام الوقف. الطبعة (بدون)، بيروت، دار الرائد العربي، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ١٤.

- مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الوقف. الطبعة الثانية، سوريا، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، ص ٤٣.
- العياشي. الوقف، ص ١٠٤. مرجع سابق.

شروط المحل

وهو المال الموقوف الذي يرد عليه الوقف ، فيشترط فيه ما يلي[1]:

(١) أن يكون الوقف مملوكاً فلا يصح وقف غير المملوك مثل الأراضي الموات ونحوها .

(٢) أن يكون الموقوف مالاً متقوماً ، وبالتالي لا يصح وقفه ما ليس بمال كالأتربة في مواقعها ، وما ليس بمتقوم كالخمر والخنزير .

(٣) أن يكون معلوماً حين الوقف . فلا يصح وقف الشيء المجهول كوقف جزءاً من مالي أو خيلاً من خيولي .

(٤) أن يكون مالاً ثابتاً : فيخرج به مالا يبقى على حاله التي يتحقق بها الانتفاع كالثمار والثلج ونحوهما .

شروط الموقوف عليه [2]

(١) أن تكون الجهة الموقوف عليها قربة من القربات ، فلا يجوز الوقف على المعاصي والمنكرات وأهلها ، ولا على الكنائس والشعائر الدينية غير الإسلامية . وقد حدد الأحناف اعتبار القربة بأمرين :

(أ) أن يكون الموقوف عليه قربة في نظر الشريعة .

(ب) أن يكون قربة في اعتقاد الواقف .

---

(١) محمد أبو زهرة. محاضرات في الوقف. الطبعة (بدون)، القاهرة، دار الفكر العربي، التاريخ (بدون)، ص ١٢٧.

(٢) البهوتي «منصور بن يونس». كشاف القناع عن متن الإقناع مراجعة وتعليق هلال مصيلحي. الطبعة (بدون)، دار الفكر القاهرة، التاريخ (بدون) جـ٤، ص٢٤٥.

– د . الزرقا . أحكام الوقف ، ص ٥١ – ٥٤ . مرجع سابق .

– د. العياشي . الوقف . ص ١٠٥ . مرجع سابق .

(٢)أن يكون الموقوف عليه موجوداً إذا كان الوقف لمعين عند إنشاء العقد . أما انقطاع الجهة الموقوف عليها فهو محل خلاف بين الفقهاء بين من يرى أن الأصل عدم صحة الوقف المنقطع انتهاء فقط أو ابتداءً وانتهاءً ، ومن يرى صحة الوقف المنقطع مطلقاً .

(٣) تأبيد الوقف بمعنى أن تكون الجهة الموقوف عليها دائمة الوجود عند من يشترط التأبيد .

شروط الصيغة[1]

(١) أن تكون صيغة الوقف منجزة غير مقترنة بتعليق مثل إذا اشتريت هذه الأرض فهي وقف عل الفقراء ، أو إضافة إلى مستقبل مثل وقفت أرضي إن قدم زيد أو شُفي عمرو .

(٢) أن يكون القصد فيها جازماً إذا لا ينعقد الوقف بوعد مثل سأقف أرضي أو داري على الفقراء .

(٣) أن لا تقترن الصيغة بشرط يتنافى مع مقتضى الوقف مثل وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى شئت .

(٤) أن تفيد الصيغة تأبيد الوقف لمن لا يقول بصحة تأقيته .

(١) العياشي . الوقف . ص ١٠٥ . مرجع سابق .
– الزرقا . أحكام الوقف . مراجع سابق ، ص ٣٤.

الفرع الثاني

مدى تصادم وقف عائد العمل لجُزءٍ من الوقت مع أركان وشروط الوقف في الشريعة الإسلامية

تناول الفرع السابق أركان الوقف، وشروطه، سواء ما يتعلق منها بالواقف، أو بالموقوف عليه أو المال الموقوف أو بالصيغة، وسيركز هذا الفرع على أركان الوقف وأهم الشروط التي يبدو أنها تتصادم أو تتعارض مع وقف عائد العمل لجزء من الوقت، أما الشروط التي تبدو جلية من هذا التعارض فلا داعي لعرضها ومناقشتها وهذا ما تتناوله موضوعات هذا الفرع وفق التصور الآتي:

أولاً: مدى تصادم وقف عائد العمل لجُزءٍ من الوقت مع أركان الوقف وشروط الواقف في الشريعة الإسلامية.

ثانياً: مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع شروط المحل، والمال الموقوف.

أولاً : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان الوقف وشروط الواقف في الشريعة الإسلامية

دعنا نفترض أن «س» عاملاً أو موظفاً في الحكومة « القطاع العام » أو في شركة ما «القطاع الخاص» بأجر شهري مقداره ستة آلاف ريال. وكان هذا العامل يتمتع بالأهلية المطلقة بمعنى أنه حرٌ، بالغ، عاقل، غير محجور عليه لسفهٍ أو غفلة. فلو فرضنا أن هذا الموظف أو العامل أراد أن يقتطع جزءاً من عائد عمله (أجره) [يوم فأكثر، أو ساعة فأكثر] ليوقفه في سبيل من سبل الخير المتعددة، خصوصاً وأن هذا الموظف أو العامل ليس له مداخيل أخرى «عقارات ، مبان ونحوها» يمكن أن يوقفها، سوى هذا الراتب الذي يتقاضاه شهرياً .

فهل هذا العمل يتعارض مع أركان الوقف وشروط الواقف السابقة ؟

للإجابة على هذا التساؤل ، فإن الأمر يستلزم معرفة أركان الوقف في مثالنا السابق وهي على النحو التالي:

(١) المال الموقوف (المحبس). وهو هنا العامل في إحدى القطاعين العام أو الخاص.

(٢) المال الموقوف (المحبس). وهو هنا عائد العمل « الأجر» سواء كان هذا العائد ليوم أو أكثر في الشهر، أو الساعة فأكثر في اليوم. وهذا الجزء يمكن معرفته يومياً بقسمة الراتب على عدد أيام الشهر وفقاً للتقويم الهجري أو الميلادي، كما يمكن معرفته خلال الساعة، وذلك بقسمة أجر العامل اليومي على عدد ساعات عمله، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

(٣) الشخص أو الجهة الموقوف عليها (المحبس له): وهذه الجهة يحددها العامل نفسه، قد تكون مسجداً أو داراً للعلم أو للأيتام أو للعلاج، ونحو ذلك.

(٤) وأما الصيغة و المتمثلة في الإيجاب من الواقف أو من يقوم مقامه، فإنها تتحقق بتفويض العامل خطياً أو ورثته للجهة أو الإدارة المسئولة عن مرتبه الشهري باقتطاع جزء من الأجر ليوم أو ساعة فأكثر لصالح الجهة الموقوف عليها .

كما أن هذا العامل أو الموظف حينما يتمتع بالأهلية الكاملة والتي تتمثل في الحرية والبلوغ والعقل وعدم السفه، تجعل منه الإنسان القادر على التصرف في ماله وفق الضوابط الشرعية، وخصوصاً عندما يكون هذا التصرف في سبيل من سبل الخير المتنوعة مثل الوقف .

وعليه فليس هناك تعارض أو تصادم بين أركان الوقف وشروط الواقف في الشريعة الإسلامية ، ووقف العامل أو الموظف لجزء من عائد عمله سواء كان ذلك ليوم أو أكثر أو لساعة أو أكثر في هذا السبيل.

ثانياً : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع شروط المحل ، والمال الموقوف

رأينا سابقاً أن شروط المال الموقوف في نظر الفقهاء تتمثل في الآتي :

(١) أن يكون الموقوف مملوكاً .

(٢) أن يكون الموقوف متقوماً .

(٣) أن يكون معلوماً حين الوقف .

(٤) أن يكون مالاً ثابتاً أو مستقراً .

وهنا يثور التساؤل الآتي :

هل هناك تعارض أو تصادم بين وقف العمل لجُزءٍ من الوقت مع الشروط السابقة كلها أو بعضها؟؟

بتتبع وقف عائد العمل لجزء من الوقت نجد أن المال الموقوف (الساعة أو اليوم) مملوكاً للعامل وحده دون غيره. وعليه يمكن اعتبار الساعة أو اليوم المراد وقفه من قبل العامل هي الأصل.

وقد قدمنا أن الأجر باعتباره ثمناً للعامل أو ثمناً لمنافع العمل يمثل حقاً موضوعه المال (حقاً مالياً) فإذا أوقف العامل جزءاً من وقت عمله، أو أجر ساعة أو يوم من أيام عمله كان الوقف منصبّاً عل المال، سواء على اعتبار الأجر مالاً أو على اعتبار إمكانية تقويم زمن العمل بالمال.

وعلى هذا فإن محل الوقف في مثالنا مال متقوم ومعلوم، حيث أن أجر العامل في اليوم أو الساعة معروفا المقدار، ويمكن حيازته، وتحديده تحديداً نافياً للجهالة ومانعاً للنزاع إذ يمكن للعامل في القطاع الحكومي أو الخاص كما سيأتي، تحديد ما يريد وقفه من عائد عمله سواء كان لساعة أو لأكثر، أو ليوم فأكثر في سبيل من سبل الخير المختلفة ومن ثم يمكن اعتبار الأجر هو المنفعة التي يمكن

تسبيلها. إذا تحقق ذلك فيمكن القول بعدم وجود تعارض أو تصادم بين وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع الشروط الثلاثة للمال الموقوف.

أما بالنسبة للشرط الرابع وهو اشتراط الثبات والاستقرارية في المال الموقوف، فيبدو أن هناك تعارضاً أو تصادماً بين هذه الشرط ووقف عائد العمل لجزء من الوقت. وهنا يثور التساؤل الآتي:

هل يمكن قياس أجر العمل (الوظيفي) على الأعيان المستقرة ؟؟

وهذا التساؤل لا يمكن الإجابة عليه إلا بعد معرفة القياس وأركانه وشروطه، وهذا ما يمكن إيجازه على النحو التالي:

(أ) تعريف القياس وأركانه:

يطلق القياس لغة على التقدير، أو مقارنة شيء بشيء آخر، أو في التسوية بين شيئين سواء كانت هذه التسوية حسية أو معنوية [1] وعند الأصوليين هو «إلحاق ما لم يرد فيه نص على حكمه بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم لاشتراكهما في علة ذلك الحكم»[2].

وللقياس أركان أربعة هي:

(١) الأصل ويسمى بالمقيس عليه، وهو ما ورد النص بحكمه

(٢) حكم الأصل، وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل، ويراد تعديته للفرع.

(٣) الفرع ويسمى بالمقيس وهو ما لم يرد نص بحكمه ويراد أن يكون له حكم الأصل بطريق القياس.

---

(١) الفيروز آبادي. القاموس المحيط جـ٢، ص٢٤٤ مرجع سابق فصل القاف باب السين.

(٢) د. عبد الكريم زيدان. الوجيز في أصول الفقه. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ص ٥٣.

(٤) العلة وهي الوصف الموجود في الأصل، والذي من أجله شرع الحكم فيه وبناء على وجود في الفرع يراد لتسويته بالأصل في هذا الحكم.

(ب) شروط القياس:

يشترط الأصوليين للأصل الشروط التالية [١]:

(١) أن يكون حكماً شرعياً عملياً ثبت بنص الكتاب ، أو السنة، أما إذا كان ثبوته بالإجماع فمحل خلاف ، هناك من يرى إمكانية القياس وهناك من يرى عدم ذلك.

(٢) أن يكون معقول المعنى بأن يكون مبنياً على علة يمكن للعقل إدراكها ، لأن القياس إدراك علة الحكم في الفرع حتى يمكن تعدية حكم الأصل إلى الفرع لاشتراكهما في العلة وإلا فلا.

(٣) أن يكون له عِلّة يمكن تحققها في الفرع ، فإن كانت العلة قاصرة على الأصل فقط فلا قياس.

(٤) ألا يكون حكم الأصل مختصاً به لأن الاختصاص يمنع التعدية إلى الفرع مما يعني عدم إمكانية القياس وأما شروط الفرع فقد حددها العلماء بما يلي [٢]:

(١) أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه فإن نص على الحكم فلا اجتهاد مع النص، وبالتالي لا قياس.

---

(١) المرجع نفسه ص ١٥٤ – ١٥٦ .
- د . وهبة الزحيلي . أصول الفقه الإسلامي . الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، جـ١، ص٥٧٦ومابعدها.
- د . محمد زكريا البرديسي .اصول الفقه . الطبعة الرابعة ، دار الفكر، بيروت ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، ص٢٢٠ومابعدها .

(٢) د. عبد الكريم زيدان . أصول الفقه .ص ١٥٧ . مرجع سابق.

(٢) أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع ، بمعنى مساواة الفرع للأصل في العلة وإلا فلا.

هذا إلى جانب ما حدده الأصوليين من شروط أخرى لبقية أركان القياس السابقة [١]

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نصل إلى ما يلي:

(١) إمكانية قياس وقف عائد العمل لجزء من الوقت على ا لأموال الثابتة أو المستقرة من خلال تطبيق أركان القياس السابقة. فالأصل هو جواز الوقف في العقار والمنقول إذا كان مؤبداً، وهذا ما ذهب إليه الحنابلة والشافعية مع توسيع عند المالكية في عدم اشتراط بقاء المنقول بقاءً متصلاً كما يقول الشافعية والحنابلة [٢]. وقد استندوا في ذلك على الكثير من الأحاديث في هذا الشأن منها :ـ ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر أرضاً بخيبر فقال يا رسول الله: أصبت مالاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه فما تأمرني؟ فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث. قال: فتصدق بها عمر ألا تباع ولا توهب، ولا تورث في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، والضعيف، وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويُطعم غير متمول[٣]

---

(١) لمن أراد الاستزادة عليه الرجوع إلى المصادر السابقة نفسها في نفس المواضيع المشار إليها.

(٢) الهوتي . كشاف القناع . جـ ٤ ص ٢٤٣ .مرجع سابق .
- د. العياشي. الوقف، مفهومه، شروطه، أنواعه، ص ١٠٨ - ١١٠ مرجع سابق.
- د. صالح حسن المبعوث. من قضايا الأوقاف المعاصرة. ص ٩٨-١٠٠. مرجع سابق.

(٣) البخاري «محمد بن اسماعيل» صحيح البخاري. الطبعة الأولى، الناشر (بدون)، اسطنبول، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، جـ٢، ص٧٠.

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإن شبعَه وريّه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة)) [1]

وأما الفرع فهو وقف عائد العمل لجزء من الوقت، وهذا الأمر مسكوت عنه، لم يرد دليل من الكتاب أو السنة على إباحته أو تحريمه.

وأما العلة فهي الثبات والاستقرار في المال الموقوف، الأصل المقيس عليه.

وهذه العلة تتحقق في الفرع ، حيث أن العمر الوظيفي للعامل في القطاع الحكومي أو الخاص، يتميز بالاستقرار والثبات ، ذلك أن متوسطه في حدود ٣٦ عاماً، وعليه يمكن قياس أجر العامل (الوظيفي) على الأعيان المستقرة أو الثابتة ، هذا من ناحيه.

(٢) ومن ناحية أخرى، إذا جاز وقف الكتب ، وأدوات غسل الموتى، والأطعمة، والمكيلات، والموزونات وغيرها ،في نظر بعض الأحناف [2]. أليس من المعقول والأولى جواز وقف عائد العمل لجزء من الوقت، والذي يتمتع بثبات نسبي واستقرار أكثر من الأموال السابقة.

(٣) -فإذا ما أضيف إلى ذلك من ارتفاع قيم الأراضي والعقارات بشكل كبير في أغلب دول العالم ومنها العالم العربي والإسلامي. فضلاً عن معاناة هذه الدول من نقص حاد في المرافق الأساسية من تعليم وصحة، وفقر مدقع حيث يعيش أغلب سكان الدول الإسلامية والعربية (ما عدا الدول البترولية) تحت خط الفقر [3]. فإن هذا يعني أن وقف عائد العمل لجزء من الوقت يمكن من خلال مراعاة الضروريات أو الكليات الخمس التي جاءت

---

(١) ابن الأثير جامع الأصول . جـ٩ ، ص ٤٩٢ . مرجع سابق .
(٢) لمزيد من التفصيل انظر د. العياشى. الوقف، ص ١٠٩-١١٠ . مرجع سابق.
(٣) البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٣م ، ص ٢٣٤ومابعدها.

جميع الشرائع السماوية بحفظها والتي تتمثل في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. حيث يمكن من خلال هذا الوقف الإنفاق على التعليم والصحة، والطرق، وإقامة المساكن الخيرية، وتوفير المستلزمات الأساسية للفقراء ونحو ذلك. وبالتالي رفع مستوى معيشتهم وتحسين دخلهم.

المطلب الرابع

التأصيل الشرعي لوقف عائد العمل لجزء من الوقت

قد يتساءل البعض عن مدى إمكانية تطبيق وقف عائد العمل لجزء من الوقت، وتأصيل هذه المسألة تأصيلاً شرعياً، وإظهارها إلى حيز الوجود؟؟. ولكن هذا التساؤل يمكن الإجابة عليه بأنه من السهل تطبيق ذلك عملياً، حيث يمكن للعامل أن يعقد النية أولاً على وقف جزء من عائد عمله، ليوم أو ساعة فأكثر، يلي ذلك صدور موافقة خطية منه إلى الإدارة المالية أو الجهة التابع لها هذا العامل، يشعرها فيه بالمبلغ المراد وقفه من عائد عمله، سواء كان لساعة فأكثر أو ليوم فأكثر، ثم تتكفل الإدارة بالإجراءات المتبقية، حيث تقوم بحسم المبلغ المراد وقفه، وإعطاء العامل الباقي من أجره الشهري سواء عن طريق هذه الإدارة مباشرة، أو عن طريق المصرف. وعليه يمكن تجميع عائد الأيام أو عائد ساعات العمل لأكبر عدد من الواقفين في القطاع الحكومي أو الخاص، في صندوق أو حساب مصرفي ووضعه تحت إدارة الجهة الوقفية المانحة «نظارة الوقف»، لتقوم هذه الجهة بترجمة المبالغ الموقوفة إلى أعيان منتجة، أو استخدام هذه العائدات كمبالغ ممنوحة لجهات خيرية ونحو ذلك.

النتائج والتوصيات

جرى العرف الأكاديمي في إطار البحوث العلمية أن يذيل كل بحث بنتائج تكشف بصورة مركزة عن مضمونه ومحتواه الفكري ، وبعض التوصيات التي يطمح البحث إلى نقلها من التنظير إلى التطبيق . وقد خرج هذا البحث بالنتائج التالية :

(١) للعمل منزلة سامية في الإسلام، فهو يشكل الحياة برمتها ، ويلتقي فيه الأجر الدنيوي والأخروي للعامل عند النية.

(٢) أن الأجر هو ثمن للعمل أو لمنافع العمل، فإذا أوقف العامل جزءاً من وقت عمله، أو أجر ساعة أو يوم من أيام عمله كان الوقف منصباً على المال، سواء على اعتبار الأجر مالاً، أو على اعتبار إمكانية تقويم زمن العمل بالمال.

(٣) إمكانية قياس وقف عائد العمل لجزء من الوقت على الأموال الثابتة أو المنقولة ، لما يتمتع به عمر العامل الوظيفي من استقرار وثبات نسبي قد يكون أحياناً أكثر ثباتاً من الأموال السابقة التي يجوز وقفها عند علماء الشريعة الإسلامية .

(٤) أن في وقف عائد العمل تتحقق بعض المصالح التي جاءت الشريعة الإسلامية بحفظها، وهذه المصالح تتمثل في الكليات الخمس ، الدين ، العقل، المال، النسل، العرض .

(٥) تحقق الكثير من الموارد التمويلية بهذا الوقف، والتي يمكن من خلالها المساهمة في حلّ بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول الفقيرة، كما أنه يتيح مجالاً أوسع وأرحب لمن يرغب في المثوبة والأجر.

وأما توصيات البحث فهي:

(١) تفعيل دور الأوقاف في الشريعة الإسلامية لتتلاءم مع ظروف العصر ومتطلباته ومستجداته.

(٢) زيادة التركيز والاهتمام بالدراسات الفقهية والاقتصادية، وذلك بإقامة الندوات والمؤتمرات، وخاصة تلك المتعلقة بالاجتهاد الفقهي المعاصر في أحكام الوقف ونوازله وآفاقه الرحبة وفق المتغيرات والمستجدات.

(٣) أن على العلماء وأساتذة الشريعة في الجامعات والمعاهد وغيرها رفع وعي الناس بأهمية الوقف وما فيه من مثوبة وأجر وخاصة ما يتعلق بوقف عائد العمل، وإبراز عدم تعارضه مع شروط وأركان الوقف في الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع

١ . د . أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ، التحليل الجزئي ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢ . ابن الأثير «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد» . جامع الأصول في أحاديث الرسول . تحقيق عبد القادر الأرناؤوط . الطبعة (بدون) ، دار الفكر ، البلد (بدون)، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

٣ . البخاري «محمد بن إسماعيل» . صحيح البخاري . الطبعة (بدون) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، التاريخ (بدون) .

٤ . البهوتي «منصور بن يونس» . كشاف القناع عن متن الإقناع . مراجعة وتعليق هلال مصيلحي . الطبعة (بدون) دار الفكر ، القاهرة ، التاريخ (بدون) .

٥ . البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٣ م .

٦ . ابن جزى «أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي» . القوانين الفقهية . الطبعة (بدون) ، بيروت ، مكتبة أسامة بن زيد ، التاريخ (بدون) .

٧ . ابن حجر العسقلاني . فتح الباري شرح صحيح البخاري . الطبعة (بدون) ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، التاريخ (بدون) .

٨ . أبو داوود «سليمان بن الأشعث» . سنن أبي داوود الطبعة (بدون) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

٩ . د . رفعت المحجوب . الاقتصاد السياسي . الطبعة (بدون) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

١٠ . د . رفيق يونس المصري . أصول الاقتصاد الإسلامي . الطبعة الأولى ، الدار الشامية ، بيروت ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١١ . السيوطي «جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر» الجامع الصغير، في أحاديث البشير النذير . الطبعة (بدون) ، دار الفكر العربي ، بيروت ، التاريخ (بدون) .

١٢ . د . شوقي دنيا . الإسلام والتنمية الاقتصادية . الطبعة الأولى ، دار الفكرة العربي، البلد (بدون) ، ١٩٧٩ م .

١٣ . د . صالح حسن المبعوث . من قضايا الأوقاف المعاصرة الآثار المترتبة على الوقف على الذرية . بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد بمكة المكرمة بجامعة أم القرى ، شعبان ١٤٢٢هـ .

١٤ . الطرابلسي «برهان الدين ابراهيم بن موسى» الإسعاف في أحكام الأوقاف . الطبعة (بدون) بيروت ، دار الرائد العربي ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥ . د . العياشي الصادق فداد . الوقف ، مفهومه ، شروطه ، أنواعه .بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد في مكة المكرمة ، بجامعة أم القرى ، شعبان ، ١٤٢٢ هـ

١٦ . د . عبد الكريم زيدان . الوجيز في أصول الفقه . الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦ م ز

١٧ . الفيروز آبادي «مجد الدين» . القاموس المحيط . الطبعة (بدون) ، دار المعرفة ، بيروت ، التاريخ (بدون) .

١٨ . محمد أبو زهرة . محاضرات في الوقف . الطبعة (بدون) القاهرة، دار الفكر العربي، التاريخ (بدون) .

١٩ . د . محمد زكريا البرديسي . أصول الفقه . الطبعة الرابعة . دار الفكر، بيروت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٢٠ . د . محمد بن عبيد الكبيسي . أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .

٢١ . د . محمد عبد المنعم عفر . النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر . الطبعة الأولى ، بنك فيصل الإسلامي ، بقبرص ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

٢٢ . د . مصطفى أحمد الزرقا . أحكام الوقف . الطبعة الثانية ، سوريا ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧ م .

٢٣ . د . وهبة الزحيلي . أصول الفقه الإسلامي . الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

في موضوع الحوار بين الحضارات
(دفاعاً عن الإسلام وليس دفاعاً عن المسلمين)

الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية

دكتور بهاء الدين محمود محمد منصور (*)

١ - مقدمة

في يوم الخميس الثاني عشر من يناير عام ألفين وستة أعلن السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء أقسام إجبارية داخل المدارس الحكومية الأمريكية من الإبتدائية حتى الثانوية لتدريس اللغة العربية والفارسية والصينية على أن يكون الالتحاق اختياريا لمن يريد من طلبة المدارس، وفي تعليق قناة الجزيرة القطرية على الخبر تم استضافة ثلاثة من كبار الشخصيات الأمريكية والانجليزية من الذين يجيدون اللغة العربية ومنهم الملحق الثقافي في السفارة الأمريكية بالقاهرة، حيث دار الحديث عن القصد من هذا الإجراء حيث أوضح المجتمعون أن قصد الإدارة الأمريكية هو تجهيز جمع كبير من الأفراد الذين يمكنهم اختراق المجتمعات والثقافات العربية بإجادتهم اللغة العربية بغرض تفكيك الثقافة والمجتمع .

تماماً بهدف تكرار تجربة تفكيك الاتحاد السوفياتي في التسعينيات فيما يُعتبر في القاموس السياسي المعاصر استخدام الثقافة لضرب الدول وتفكيكها باعتبار أن الثقافة قوة ناعمة على حد تعبير ضيوف البرنامج، إذن الرئيس بوش ومستشاريه

(*) P.O. Box 109 Helwan, Zip code 11421 Cairo, Egypt.
e-mail: bmansour2003@yahoo.com

يعتبرون أن لديهم الحضارة والثقافة الأقوى التى ستجعل الثقافة العربية تنحل أمامها بما يجعلها تذوب فى منظومة العولمة والحضارة والقيم الغربية.

الثقافة الإسلامية مكون أساسٍ من مكونات الشخصية والثقافة العربية ولا يمكن الفصل بينهم، إذن الإسلام نفسه مُستهدف مالم يُقِمْ منظومةً من القيم الفردية والاجتماعية تنشئ حضارة حديثة تساوى أو تتفوق على الحضارة الغربية المادية ولا يكفى أن يتحصن المسلمون بما ينتظر المسلم بعد الموت، فهذا لن يصمد أمام ما توفره الحضارة الغربية من محسوساتٍ تشبع الحاجات المادية التى يبدو أنها مرتبكة فى القاموس السياسى والاقتصادى الإسلامى المعاصر .

خالق الكون واحد، وبالتالى لابد من أن تكون هناك آساسٌ وغاياتٌ واحدةٌ تجمع الأنباء التى تأتينا من وحى السماء وتلك التى تجرى على الأرض، وبالتالى فإن الحقائق الفيزيقية لا يُمكن إلا أن تؤازر نبأ السماء، وفى هذا السياق نجد أن الإنسان وجد نفسه على الأرض يمارس حياته ويتعرف عليها وعلى ما يحيط بوعيه وحياته من تساؤلاتٍ، ويبحث عن حلول للحصول على احتياجاته، وكان ذلك لحقب طويلة قبل أن يأتيه نبأ السماء وهديه، أى أن وعيه بالحقائق الفيزيقية التى تشكل واقع حياته يسبق زمنيا وعيه بهدى السماء، بل ومن المنطقى وبطبيعة الأمور أن يشكل القاعدة المعرفية التى يستند عليها وعيه بما يشير إليه هدى السماء دون أى تعارضٍ بينهما، بناء على ذلك لنا أن نفترض أن ما وصلنا عن وجود الله سبحانه كنا سنعرفه بناء على ما يتكشف لنا عن الحقائق الفيزيقية الكونية أو نكاد أن نفعل ذلك، وبأن ما أوصى به هدى الله من معاملات شرعية بين البشر لا يُمكن إلا أن يكون عاملاً مساعداً لتحقيق التوازن الطبعى الذى تتقارب منه العلاقات بين البشر لو تُرِكوا لأنفسهم بغير هدى السماء، هذه الفروض هى التى سنختبر صحتها فى هذا البحث.

٢ – وجود الخالق لهذا الكون

تقوم البنية الأساسية للعلم الفيزيقي على أساس من قوانين المنطق والرياضيات، وهي قوانين تضع القواعد التي تجعل الفكر يتسق مع نفسه، وبالتالي فإن ما يتم استنباطه على أساس علوم المنطق والرياضيات تعتبر قضايا تحصيل حاصل كانت متضمنة أصلاً في المقدمات .

ثم هناك قضايا علمية اختبر الإنسان تحقق صحتها تجريبيا بواحدة أو أكثر من حواسه الخمس، وهذا المعيار يسمح لنا بالحصول على القضايا الأولية التي يُبنى عليها النسق العلمي بالتحليل والتركيب، وفي المراحل الأعلى من البحث العلمي يُدخل العلماء رؤاهم وبصيرتهم ويُضيفون فروضاً يرونها منطقية ومتسقة مع ما يعلمون لكي يُصيغوا نظريات علمية لكي يسبروا غور ما لم نستطع لمسه بالحواس الخمسة، ثم يختبرون فروضهم هذه بالتجارب الفاصلة التي تقطع بصدق أو نفي ما افترضوا صحته من القضايا العلمية فتنتقل قضاياهم من فئة الفروض ذوات الصبغة العلمية إلى نظريات صادقة علميا .

خارج هذا الإطار توجد قوانين تمثل بنية أساسية للعلوم الفيزيقية ومع ذلك لا يُمكن التحقق من صحتها تجريبيا ولا يمكن اعتبارها من قوانين الفكر أو المنطق أو الرياضيات .

مثال لذلك ؛ قانون العِليّة أو «قانون العلّة الكافية» ويعني أن كل ما هو موجود لابد أن تكون له علّة كافية لوجوده بحيث تجعله على نحو ما هو عليه وليس على أي نحوٍ آخر، حيث يشير في جانبٍ منه إلى العلل والأسباب التي تكمن وراء الظواهر في الكون، وبالتالي فإن له دلالة تجريبية لأن الفرض مسبقاً بصحة قانون العلّية معادل للفرض مسبقاً بأن «هناك قوانين للطبيعة»، ويكمل ذلك الفرض مسبقاً بوجود خواص للماهيات تجعلها لا تتبدل بغير مؤثرات وأسباب، إذن ما لا يندرج وجوده تحت قانون العلية فهو «عرضي» ويمكننا أن نقول باصطلاح فون هيرتز : إن

الارتباطات المطردة هي وحدها ما يُمكن التفكير فيه، «إن ما يُمكن وصفه يُمكن حدوثه أيضاً وما يستبعده قانون السببية لا يُمكن وصفه»[1]، إذن الفرض مسبقاً بصحة قانون العلّية (أو قانون السببية) هو أحد آساس مناهج البحث العلمي[2].

مثل قانون العلّية توجد قوانين طبعية يستخدمها العلماء باعتبارها صحيحةً صحةً مطردة وتمثل بنيةً أساسية للقوانين الطبعية على الرغم من أنها ليست من قوانين المنطق الصورى ولا الرياضيات وغير قابلة للتحقق من صحتها بتجربة فاصلة، مثالٌ لذلك قانون بقاء الكتلة وقانون بقاء الطاقة، وكذلك القانون الثانى للثرموديناميكا.

قانون بقاء الطاقة الذى يعرفه كل من درس العلوم حتى مستوى الثانوية العامة، هو نفسه القانون الأول للثرموديناميكا، وهو وحده لا يكفى لوصف كل الظواهر التى نلاحظها فى تعاملاتنا مع الطاقة وتحولاتها لأن هناك ظاهرة فرق الجهد وهى الظاهرة الناتجة عن فروق الخواص ذات الدفع مثل الضغط ودرجات الحرارة، وأيضاً الناتجة عن فروق الفولت فى الكهرباء وتواجد الكتل فى ارتفاعات عن سطح الأرض بما يعنى وجود شغل ميكانيكى مخزون فى هذه الكتلة تبذله أثناء نزولها، ظاهرة فرق الجهد هذه، يتعامل معها، ويصفها القانون الثانى للثرموديناميكا.

٢-١. القانون الثانى للثرموديناميكا:

«الحرارة لا يمكن أن تنتقل عفويا بدون مؤثر خارجى، وذلك من درجة الحرارة المنخفضة إلى درجة الحرارة الأعلى».

---

(١) «رسالة منطقية فلسفية»، للفيلسوف فتجنشتين، ترجمة د عزمى إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، (عبارات أرقام ٣ر٦، ٣٦١ر٦، ٣٦٢ر٣ فتجنشتين – رسالة منطقية فلسفية).

(٢) دكتور/ محمد الغريب عبد الكريم، «البحث العلمى، التصميم والمنهج والإجراءات»، مكتبة نهضة الشرق – جامعة القاهرة ١٩٨٧م، ص ١٢، ١٣، ١٤.

وقدم أيضا الدالة المرافقة لهذا القانون، وهى دالة الإنتروبى، وتساوى كمية الحرارة المضافة أو المزالة مقسومة على درجة الحرارة المطلقة، أى هى ناتج قسمة كميتين مقاستين محسوستين، وبالتالى هى دالة علمية مقاسة تصف بأرقام محسوبة، ظاهرة تفكك وانهيار فرق الجهد.

فى عام ١٨٧٢م كشف بولتزمان عن العلاقة بين مفهوم الإنتروبى والإحتمالات، مما أدى إلى ظهور علم الثرموديناميكا الإحصائى، بحيث استقر مفهوم زيادة الانتروبى باعتباره انتقال النظام من حالة أقل احتمالا إلى أخرى أكثر احتمالا.

وبعد ذلك ظهر مفهوم الإنتروبى أيضا فى نظرية المعلومات على نفس الأسس المماثلة لعلم الثرموديناميكا الإحصائى.

وهكذا أدى تبادل الإيحاءات والمفاهيم بين القانون الثانى للثرموديناميكا ودالته المرافقة، وهى الانتروبى، إلى إثراء مفهوم ظاهرة فرق الجهد لتشمل، وعلى نفس النمط المنطقى والرياضى، ظاهرة تنسيق المكونات لتكون نظاما يمكن أن يؤدى إلى غرض ما، باعتباره نوعا من إضافة فرق الجهد (علم الإحصاء الثرموديناميكى)، ومماثلا أيضا وعلى نفس النمط، نصف ظاهرة جمع وترتيب المعلومات، باعتباره أيضاً، نوعاً من إضافة فرق الجهد (نظرية المعلومات).

وهكذا نخلص إلى أن الإنتروبى الاجمالى يأخذ شكل المتجه مركباته هى «اللاتحدد فى المعلومات، والفوضى فى النظم، والفقد فى الطاقة الموجودة على فرق جهد»[1].

فى عام ١٨٦٥م، قدم كلاوزيوس القانونين الأول والثانى للثرموديناميكا معا كالآتي:

(1) Mansour B. (2000), «Entropy Reduction by Voluntary/Intended Actions», Proceedings of Cairo 7th International Conference on Energy and Environment, Cairo.

طاقة الكون ثابتة

الإنتروبى فى الكون يتجه إلى قيمته القصوى (مبدأ زيادة الإنتروبى)

تساق التغيرات بتأثير فرق الجهد الذى نحتاج لأن نتحكم فيه لكى نستفيد من هذه التغيرات. أما إذا لم نتحكم فى هذه العمليات فسوف تندفع التغيرات عفويا بتأثير فرق الجهد حتى يستنفذ أو يوجد ما يوقف العملية من خارجها.

على الجانب الآخر، بمفهوم الإنتروبى الإحصائى، فإن الوصول إلى الإنتروبى الأقصى يعنى الوصول إلى أكثر الحالات احتمالا. بمفاهيم نظرية الاحتمالات، فإن النظم تسعى بطبيعتها، تحت تأثير فرق الجهد، إلى الانتقال من الحالة ذات الاحتمال الأقل إلى الحالة ذات الاحتمال الأكبر حتى تصل إلى أكثر الحالات احتمالا.

وهكذا نخلص إلى أن النظم المنعزلة تتجه إلى حالة أقصى إنتروبى عفويا بتأثير فرق الجهد للخواص ذات الدفع وبتأثير الميل إلى الاتجاه إلى الحالات الأكثر احتمالا، وهذا هو مبدأ زيادة الإنتروبى فى علم الثرموديناميكا[1].

٢-٣- الأفعال العمدية مصدرٌ لتوليد الإنتروبى السالب[2]

لا يمكن دفع العمليات ضد اتجاهها العفوى إلا بالأفعال العمدية، ويهدف المؤلف فى هذا البحث إلى بيان أن الإنتروبى السالب هو كمية طبيعية حقيقية يمكن إنتاجها وإضافتها إلى النظم بالأفعال العمدية، بالنظر إلى صور الإنتروبى الثلاثة، يمكن تنفيذ أعمال عكس العفوية، مثال لذلك؛ تقليص اللاتحدد بالمعلومات، تقليل الفوضى بالأفعال العمدية، وتخليق الطاقة الحرة (وهى الطاقة القابلة للانطلاق لوجودها على فرق جهد).

(1,2) Mansour B. (2000), «Entropy Reduction by Voluntary/Intended Actions», Proceedings of Cairo 7th International Conference on Energy and Environment, Cairo.

بناء على قانون أينشتين، فإن الطاقة والكتلة يمكن أن يتحول أحدهما إلى الآخر، وبذلك تكون هذه الطاقة الحرة الناتجة، هى إنتروبى سالب مخلق من مصدر مصنف من غير أنواع الطاقة، لأنها ناتجة من الكتلة.

أما المثل البارز الثانى فهو التمثيل الغذائى الضوئى بوساطة النبات، حيث يتم استخلاص الأكسوجين وتخزين الكربوهيدرات من ثانى أكسيد الكربون والماء. إنها عملية عكس الاتجاه العفوى للتفاعل الكيماوى تنفذ من خلال سلسلة من الأعمال العمدية ولا يمكن أن تنفذ إلا بوساطة النبات الحى.

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى أن الإنتروبى بصوره الثلاثة قابل للتقليل فى أى نظام بالأفعال العمدية، مثالٌ لذلك :

حتى عام ١٩٣٩م، كان متجه الإنتروبى السالب لعملية الانشطار النووى قابلا فقط لملء المدخل الأول منه (وهو المعلومات) وبعد وصول المعلومات إلى حجم مناسب، فإن قرارا بإنتاج الطاقة الحرة (من وقود نووى قابل للانشطار) قد أصبح قابلا للاتخاذ، وأن هناك عملية صناعية قد أصبحت أيضا قابلة للتوصيف. ومع التنفيذ الدقيق لصناعة الانشطار النووى نضع المدخل الثانى للمتجه. وعندما تم تنفيذ الانشطار النووى، تم استكمال المدخل الثالث للمتجه بتوليد الطاقة الحرة من مصدر مصنف من غير أنواع الطاقة[1].

٢-٤. خلق الكون

بناء على القانون الثانى للثرموديناميكا ومبدأ زيادة الإنتروبى معا، فإن نقص اللاتحدد بظهور المعلومات أو ترتيب النظام أو رفع أى كمية من الطاقة إلى درجة أعلى من فرق الجهد (أى خلق الطاقة الحرة)، كل هذه العمليات هى أفعال عكس

(1) Mansour B. (2000), «Entropy Reduction by Voluntary/Intended Actions», Proceedings of Cairo 7th International Conference on Energy and Environment, Cairo.

الاتجاه العفوى للتغيير فى الطبيعة، وهذا يعنى أن «الإنتروبى السالب لا يمكن أن يتولد أو يضاف عفويا فى النظام المعزول».

بإثبات أن الإنتروبى السالب يمكن إنتاجه بالأفعال العمدية، وبملاحظة وجود نظم شغالة، قد تم تجميعها من مكوناتها الأولية بنجاح فضلاً عن مخزون الطاقة الحرة الموجود فى الكون لينبىء عن أفعال عمدية قد تم اتخاذها من قبل. هذه الأفعال العمدية قد عكست الميل العفوى للنظم من التحلل إلى التركيب فى نظم منتظمة شغالة. فضلا عن أن هذه الأفعال العمدية قد خلقت الطاقة الحرة التى من المستحيل أن تنشأ عفويا بذاتها حسب القانون الثانى للثرموديناميكا. فضلا عن ذلك فإن عدم تحلل هذه النظم مع صيانتها شغالة مع التحكم فى إنفاق الطاقة الحرة دون انطلاقها عفويا ليشير إلى أن هناك أفعالا عمدية لازالت تقدم وتضاف إلى هذا الكون.

إذا نظرنا إلى عناصر هذه الأفعال العمدية فلابد من أن تكون هى نفسها عناصر الإنتروبى السالب. وهى «المعلومات الضرورية، القدرة على ترتيب النظم/الكون فضلا عن خلق الطاقة الحرة». ومن يفعل ذلك لابد من أن يكون هو «العليم، الخبير، القدير، سبحانه»، وبذلك يكون القول بوجود الخالق العليم الخبير يستند على التداعيات المنطقية الناتجة بالضرورة من القانون الثانى للثرموديناميكا الضارب بجذوره فى أعماق البنية التحتية للعلوم الطبيعية، وبذلك يكتسب القول بأن الكون قد تم خلقه بفعل عمدى قوة ويقين القضية العلمية الصحيحة[1].

من الملاحظ أن مبدأ زيادة الإنتروبى الشهير فى علم الثرموديناميكا هو مبدأ صحيح فى النظم الميتة، فكل نظمها وفروق الجهد فيها تتحلل عفويا، أما النظم الحية فهى وحدها القادرة على خلق الإنتروبى السالب حيث تضيفه إما لنفسها أو لغيرها؛

(1) Mansour B. (2000), «The second law of thermodynamics indicates: The Universe is created by a voluntary action», Proceedings of Al-Azhar Engineering 6th International Conference (AEIC 2000), Al-Azhar University Engineering Journal, Vol. 7, Cairo.

فالنبات والحيوان والإنسان يتحللون بالموت، بينما لو أخذنا مكونات كلٌ منهم من المواد فلا يوجد من يستطيع تشكيلها على صورة أجسامها إلا أن يكون هناك حياة فى كلٌ منها وهذا التشكيل يمثل إنتروبى سالب يضاف داخل كياناتها الحية، فضلاً على ذلك يضيف كل منهم بنشاطه نوعا من الإنتروبى السالب على البيئة حوله فالنبات يحلل ثانى أكسيد الكربون إلى مكوناته الأصلية من أكسوجين وكربون وهذا عكس الاتجاه العفوى للتفاعل الكيماوى مضيفا فرق جهد كيماوى إلى هذا الكون، أما الحيوان فيضيف الإنتروبى السالب لبيئته باكتساب المعلومات والخبرات لنفسه وترتيبه لبيئته بناءً على خبراته، فضلاً عن تكوين الغذاء الحيواني، فهذه التكوينات هى أيضاً عكس الاتجاه العفوى للتفاعلات الكيماوية بين مكونات البروتين، وأما الإنسان فإضافاته فى خلق المعارف وترتيب البيئة لخدمة أغراضه ثم خلق فرق الجهد بالمعنى الصريح من تحويل الكتلة إلى طاقة فكلها تعنى أن الكيانات الحية لا ينطبق عليها مبدأ زيادة الإنتروبى بمعناه المطلق، فهى تنقص الإنتروبى بأفعالها العمدية لصالح نفسها فى أحيانٍ كثيرة وبدرجاتٍ مختلفة .

وهكذا على الرغم من أنه لا يمكن التحقق تجريبياً من وجود خالق هذا الكون سبحانه وتعالى، إلا أن ثبوت خلق الكون بفعل عمدى ظاهرٌ بناءً على تحليلات القانون الثانى للثرموديناميكا، وأن الخالق كيان حى ذو إرادة قادر على اكتساب المعرفة والعلم والخبرة ولديه القدرة على ترتيب هذا الكون وخلق فروق الجهد فيه .

بناءً على القانون الثانى للثرموديناميكا، فعلى الرغم من سابق خلقه من قبل بفعلٍ عمدى إلا أن من المنتظر أن يسير الكون إلى حالة الاضمحلال وذلك بتحوله إلى حالة الإنتروبى القصوى، ولا يمكن أن يستمر منظماً إلا فى حالة واحدة هى أن يكون هناك كيانٌ حى يرعاه حتى اليوم، سواءٌ من داخله أو من خارجه .

٣ – الله والكون وخلق الإنسان

هذا الكون الذى خلقه خالق عليم قدير مهيمن بفعل عمدى، لا يُمكن أن يتواجد فيه الإنسان بالصدفة أو بغير هدف، وإذا كان أحدث ما وصل إليه الإنسان من علم هو الذى عرَّفنا بوجود خالق هذا الكون استناداً على كل ما لدينا من مبادئ المنطق والرياضيات والعلوم التجريبية، فإن هذه المعارف نفسها هى التى يمكن أن تشكل الأساس الصحيح لفهم الحكمة من خلق الإنسان حتى يتوافق معها، بهذه المبادئ نقرأ قصة خلق الإنسان كما جاءت فى القرآن الكريم .

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾(سورة آل عمران : الآية ٧)

فما الذى جاء فى الكتاب من آيات محكمات لا تحتمل التأويل عن الله والكون وخلق الإنسان

﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِى يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ۝١١ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِى يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾(سورة فصلت : الآيات ٩-١٢)

﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾(سورة النور : الآية٣٥)

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾(سورة فاطر : الآية ٤١).

وهذا يعنى أن الله خلق الكون بفعلٍ عمدى، وأنه سبحانه لا زال أساس إحياء الكون وبغيره يتحول إلى كيان ميت يضمحل إلى مكوناته الأساسية (**Maximum entropy principle**).

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾(سورة النور : الآية ٤٢)،

﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴾(سورة الرعد : الآية ١٥)

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾(سورة النور : الآية ٤١)

﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾(سورة النساء : الآية ١٧٢)

﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(سورة الزمر : ٧٥).

كل ما فى الكون يسبح لله ويتوافق مع شريعته الكونية، ومخلوقاته بما فى ذلك الملائكة ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾(سورة التحريم : ٦)

ولكن للإنسان طبيعة مختلفة عن كل مخلوقات الله سبحانه وتعالى فى هذا الكون، فكلها لها برامج لا تخرج عنها، عدا الإنسان فقد وهبه الله حرية الإرادة وحرية الاختيار والعقل فما الضمانات ألا يهديه عقله إلى ما يُفسد نظام الكون.

﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾(سورة الأحزاب : ٧٢)

لو اهتدى إلى صحيح شريعة الله الكونية فقد حاز الدرجات العالية فوق مخلوقات الله المبرمجة، وإذا فهم الأمور وتصرف بما يفسد ملكوت الله فلابد من إبعاده وتحجيم دوره، هذا ما يقوله المنطق :

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٠ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٣١ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣٢ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ۝٣٣ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ

وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَـٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾(سورة البقرة: الآيات ٣٠ ـ ٣٩).

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَـٰنُ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَـٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ

أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾(سورة طه: الآيات ١١٥ - ١٢٦)

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ

إِلَىٰ حِينٍ ۝٢٤ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾(سورة الأعراف: الآيات ١١-٢٥).

في البداية كان عرض الأمانة والسماح بالاختيار، فما هي طبيعة هذه الأمانة؛ إنها القدرة على إنتاج الإنتروبي السالب بصوره الثلاثة؛ إنتاج المعلومات وترتيب المعارف وإنتاج النظريات، ترتيب وتنظيم البيئة وحرية اتخاذ القرار وامتلاك الإرادة، وإعطاء هذه الأمانة لمخلوق دون أن يرعاها حق رعايتها سوف يؤدي إلى اضطراب في ملكوت الله، كل هذا واضح من منح آدم الفرصة للحياة في الجنة التي هي ملكوت الله سبحانه وتعالى مع تكليفه بعدم الاقتراب من شجرة معينة بما يعني أن هناك عقداً اجتماعياً ونظاماً على من يريد العيش في ملكوت الله أن يحترمه، وحدث ما تخوّف منه الملائكة لقد ضل الطريق ولم يرع أمر الله حق رعايته، ولكن الله العليم يعلم ما لا يعلمون فلو جمع الإنسان ما يلزم من العلم والخبرة لتمالك إرادة نفسه ولأحسن العمل وعلى ذلك فلينزل إلى معسكرٍ تدريبي يواجه فيه من الممارسة والمواقف ما يصقل إدراكه وإرادته فيدرك كُنه شرع الله ومزايا وجدوى اتباعه، رحلة الإنسان على الأرض ليست عقوبةً ولا انتقام لخطأ آدم عليه السلام وأن عذاب الناس أو إقامة الحجة عليهم أمر لا معنى له على الإطلاق:

﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾(سورة النساء: الآية ١٤٧)

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(سورة المائدة: الآية ٤٠)

فخطأ آدم عليه السلام بالأكل من الشجرة التي حرّمها الله عليه كان متوقعاً من قبل الملائكة، بل وإن الله سبحانه وتعالى قد أخبرهم بأنه جاعلٌ في الأرض خليفة، ومع

ذلك أسكنه الجنة وسيُعيد من يصلح من البشر إليها، إنهم أولئك الذين أدركوا من رحلتهم على الأرض كُنه شريعة الله ومزايا وجدوى اتباعها، ومن عاد منهم فسيكون صالحاً لسكنى الجنة خالداً فيها لقول الله سبحانه وتعالى عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾(سورة النساء: الآية ١٢٢)، وأنهم ﴿لَا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا تَأۡثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلٗا سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا﴾(سورة الواقعة: الآيتين ٢٥-٢٦) .

إقامة الإنسان على الأرض تمثل معسكراً تدريبياً ذو برنامج دقيق يمر فيه الإنسان من موقف إلى آخر فى تتابع دقيق من صنع الله سبحانه وتعالى ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾(سورة الحديد: الآيتين ٢٢-٢٣)، ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ وَنَعۡلَمُ مَا تُوَسۡوِسُ بِهِۦ نَفۡسُهُۥۖ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾(سورة ق: الآية ١٦)، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾(سورة القمر: الآية ٤٩).

بينما ينضج فهم الإنسان ويتغير، والمطلوب هو أن يتجاوب البشر مع الله سبحانه وتعالى لأن كل شئ عند الله بمقدار، وأنه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ۝ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ۝ سَوَآءٞ

مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴿١٠﴾ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾(سورة الرعد: الآيات ٨ ـ ١١)

ومن أدخله الله فى ملكوته، إنما يكون ذلك لأن الله يعلم أنه تزكى تزكية مبنية على تغيُّرٍ حقيقى فى النفس وفى الإدراك، أما من يطع الله رياءً فالله يعلمه ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾(سورة الأنعام: الآيتين ٢٧ـ ٢٨).

وكان أول أمر من الله هو البحث عن العلم فهو أول صور الإنتروبى السالب الذى يقود لما بعدة من ترتيب للمفاهيم والإدراكات والسلوكيات بما يعنى التزكية الحقيقية وليست ظواهر السلوكيات.

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾(سورة العلق: الآيات ١ـ٥)

التزكية إلى حيث يُدرك الإنسان شريعة الله الكونية التى يُمكن تشخيصها فى الأوامر والنواهى الآتية:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾(سورة النساء : الآية ٥٨)

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(سورة النحل : الآية ٩٠).

فمن فهم شريعة الله الكونية حق فهمها وأدرك معانيها وتدرب عليها تزكى حيث يقترن الإيمان بصدق العمل الصالح، لا ينفصلان أبدا، والآيات الآتية أمثلة لضرورة اقتران الإيمان بالعمل :

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾(سورة البقرة : الآية ٨٢)

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾(سورة آل عمران : الآية ٥٧).

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾(سورة النساء : الآية ١٢٢).

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾(سورة يونس : الآية ٩).

عالمية الهدى الإلهى إلى البشر بما يعنى عالمية التجربة الإنسانية وتكاملها :

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًاۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴾(سورة الأنعام : الآية ٩٠)، ﴿وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾(سورة يوسف : الآية ١٠٤).

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾(سورة الأنبياء : الآية ١٠٧)، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾(سورة ص : الآية ٨٧)، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾(سورة التكوير : الآية ٢٧)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(سورة النحل : الآية ٩٠).

إذن لقد ألقى الله سبحانه وتعالى قولاً ثقيلاً علينا جميعاً نحن أبناء آدم، لقد خلقنا أحراراً نملك حرية اتخاذ قراراتنا، وخلق لنا عقولاً تعى وتفهم وهى مسئولية هائلة، فلو كانت عقولنا فارغة لا تستند على معلومات ومهارات نعالج بها المواقف التى تعرض لنا (كما حدث لسيدنا آدم عليه السلام) أو امتلأت عقولنا بمفاهيم فاسدة أسأنا التصرف وإن امتلأت بالمفاهيم والإدراكات الصحيحة أصبنا الأعمال الصالحة، لم يعى سيدنا آدم الصواب من الخطأ لقلة فهمه لشريعة الله الكونية، فلم يقدرها حق قدرها، لم تكن لديه خبرة الحياة داخل مجتمع ذو نظام فيحترم هذا النظام فيعطى المجتمع ويأخذ منه بطريقة سوية (وهى نفس فكرة العقد الاجتماعى بين الفرد والمجتمع)، لم يتجاوب سيدنا آدم التجاوب الصحيح مع النظام الكونى العام فأنزله الله إلى الأرض ليتزكى ويمارس من التجارب هو وذريته ما يعلِّمُه ويُزكيه ويُكسبه المعلومات والمهارات اللازمة فيعى كيف يعيش فى مجتمع ولماذا وكيف يحترم نظامه، ولو عاش تجربةً تقنعه بالمميزات الطبيعية للشريعة الكونية بحيث يفهم من أين

جاءت شرعيتها وعلى أى منطق فيزيقى تستند لكانت الفائدة أعظم، من المنطقى أن تكون التجربة هى الأصل والهدى مكمل لها لأنك لا يُمكن أن تهدى إلى شئ ليس له سندٌ من منطق فتسير الأمور من فراغ منطقى إلى آخر ولعل ما حدث لسيدنا آدم يُصنف تحت نفس بند الفراغ المنطقى، فلم يستوعب لا معنى ولا جدوى الأوامر التى تلقاها عن الشجرة، حيث يقول الله سبحانه وتعالى فى هذا الشأن ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾(سورة طه: الآية ١٢٣)، فمن المنطقى أن يكون الهُدَى إلى طريقٍ ما يبحث المرء عنه، وليس أمراً تعسفياً ليس له أصل وكله من الغيب هدفاً ووسيلةً، ولذلك فإن التعبير القرآنى عن شريعة الله وأوامره ونواهيه، بل والقرآن كله «إنه الذكر الحكيم» وأن الله يذكر بنى آدم بما يعلمونه أصلاً من قبل نزولهم الأرض:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾(سورة الأعراف: الآية ١٧٢).

ينفذها بنو آدم الذين تزكوا من خلال تجربة الأرض وهدى السماء الذى يذكر الإنسان بما يعلم عن ربه سبحانه وتعالى، ولا يلتف أحدٌ منهم حول أوامر الله ونواهيه لأنه اقتنع بحكمة هذا التشريع وضرورته، وأن الأصل فيما يؤدى إلى التزكية هو تجربة الإنسان على الأرض فهى الأصل والأشمل فى فهم شريعة الله الكونية، فهى رحلة محسوبة وليست عفوية حسب ما تسير الأمور ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ

يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾(سورة الحديد، آية ٢٢-٢٣).

لا يوجد فى الإسلام رهبانية، بل هى محرمة بنصوص لا تحتمل التأويل في القرآن والأحاديث والسنة النبوية الشريفة، لأن عُزلة الإنسان عن تجربة الحياة على الأرض يُفقد الرحلة الهدف منها، فالهدف هو تقارب الإنسان من اكتشاف المنطق وراء شريعة الله الكونية والتقارب من فهم الحكمة التشريعية المحتمة لهذه الشريعة لأن لها أسس فيزيقية فطرية :

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(سورة الروم: الآية ٣٠)، ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ۚ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾(سورة الرعد: الآية ١٧).

وما كان ليمكث في الأرض إلا ما له أصل من الفيزيقا ولو كان الحق الذى يرسله الله هدىً للبشر أوامر علوي غيبية بلا منطقٍ فيزيقى لكانت نصائح جوفاء لا تشبع ولا تسمن من جوع أو تؤذى من يتبعها وتضيع وقته ومصالحه ولكن الله يطمئن البشر .

والدليل على أن شريعة الله الكونية التى قصد الله سبحانه وتعالى نفاذها فى الأرض وأمر باتباعها فى الدين الإسلامى تقصد خير البشر هو فى وصف الله لأوامره

ونواهيه بأنها تحيى الناس، وبالتالى فهى التحقيق الأمثل لما هو فطرىٌّ فى نفوسهم وطبائعهم :

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾(سورة الأنفال: الآية ٢٤).

وأن الإنسان يُخطئ ويصيب ليتقارب من الحل الأمثل من التنظيم والتشريع لحياته على الأرض ولو كانت أعمال البشر نفسها هى المستهدفة وليس اكتساب تغيرٍ فى القلوب لأمر الله بذلك: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾(سورة الشعراء: الآية ٤).

والدليل على أن الهدف الإلهى من رحلة الإنسان على الأرض هو تعليم البشر، وأن إعمار الدنيا إعماراً مادياً لا قيمة له عند الله، وأنه يزيل عمارة الأرض المادية الناتجة عن أعمال الإنسان فور انتهاء الغرض من الرحلة على الأرض وبدء التقييم للنفوس وما اكتسبته يوم القيامة :

﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾ وَإِنَّا لَجَـٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾(سورة الكهف: الآيتين ٧ـ ٨)، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَـٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾(سورة الكهف: الآية ٤٥)، ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَـٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَـٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ

وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَـٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾(سورة يونس: الآية ٢٤)، ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَـٰمًا ۖ وَفِى ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾(سورة الحديد: الآية ٢٠).

وهذا معناه أن الشريعة الكونية تكتسب شرعيتها من مصدرين:

الأول هو منطقيتها واتساقها مع ما يحتاج الإنسان ويهدف إليه فى حياته على الأرض أى هى الشريعة المثلى لو تُرك الإنسان على الأرض مدة طويلةً كافية لاهتدى إليها باعتبارها الشريعة المثلى لظروف حياته على الأرض، فهى بوصف الله لها شريعة طبعية فطرية.

والثانى أنها هى نفسها الشريعة الكونية التى تسير عليها المعاملات فى ملكوت السماوات وإلا لكان ما يكتسبه الإنسان منها بلا جدوى بعد عودة الإنسان منها إلى ملكوت الله فى الجنة، فمن المفترض بالنص القرآنى أن يكون هناك تغيرٌ ما قد اكتسبه عباد الله الصالحون حيث لا يسمعون بعد إيابهم إلى الجنة بعد رحلة الأرض لغواً ولا تأثيماً.

ومن المنطقى ألا يكون الحل الأمثل لشكل المعاملات الإنسانية على الأرض (من وجهة نظرٍ بشرية بحتة) مطابقاً لما أمر الله فى شريعته الكونية بغير مطابقة مدبَّرةٍ من الخالق سبحانه وتعالى، يكون أساسها تطابق ظروف المعاملات التى تشملها التشريعات فى الإثنين، وكأن المجتمع البشرى بعد تزكيته يماثل المجتمع فى قوانينه نفس قوانين المعاملات بين مخلوقات الله فى ملكوته، فالإنسان الذى يعود إلى الجنة

هو فرد آخر تم تزكيته غير ذلك الذى أُخرج منها حيث يقول المولى سبحانه وتعالى عن عباده الصالحين فى الجنة:

﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾(سورة الواقعة: الآيتين ٢٥ ـ ٢٦).

وهذا لا يكون إلا إذا كان من عادوا لن يفعلوا ما تسبب فى خروج آدم من قبل (لأن تجربتهم على الأرض قد أفهمتهم شريعة الله الكونية فتزكوا) ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(سورة آل عمران: الآية ١٦٤)، و﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(سورة الجمعة: الآية ٢).

التزكية من خلال التفكر فيما يمر بالإنسان من تجارب خلال حياته على الأرض واكتشاف عناصر الشريعة الكونية من خلال حل معضلات تنظيم حياته على الأرض بحكمة بشرية فيما يتناوله التشريع الإلهى هى الأساس المفضل وله الأولوية على مناسك العبادات وإلا لو كان الخضوع المباشر لقوة الله القاهرة هو المستهدف لكان إنزال آية قاطعة تجعل المشركين والفاسقين سباقون إلى طاعة الله سبحانه وتعالى فهم الطماعون الذين غلب طمعهم مروءتهم.

الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، إذن هو وحده الذى يقيِّم ما اكتسب البشر من رحلة الأرض، الحياة الدنيا ليست جمع للنقاط من حسنات وسيئات دون النظر لما وقر فى القلب، بل ما فى النفس وصدقه العمل هو أساس الحساب

﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(سورة البقرة: الآية ٢٨٤)، ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾(سورة الحج: الآية ٣٧).

تفصيلات شريعة الله الكونية قد بينها الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم وسنة نبيه؛ فى معاملات السُّلطة وتفصيلاتها فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة[1]، وفى معاملات الثروة وتفصيلاتها فى أصول ومبادئ المعاملات المالية والتبادل العادل كما جاء فى القرآن الكريم وسنة نبيه، وفى المعاملات الاجتماعية فى القرآن والسنة .

فما هى المشكلة التى واجهها البشر بإخراجهم من الجنة، وما هو الحل الأمثل لتنظيم المعاملات بين البشر حتى يقتربوا على قدر الإمكان مما كانوا ينعمون به من أمنٍ وسلامٍ وخيراتٍ وثمارٍ فى الجنة .

٤ – مشكلة الإنسان على الأرض والحل الأمثل

لقد نزل آدم إلى الأرض هو وذريته ليواجهوا واقعاً جديداً، فالموارد محدودة بعد أن كان له ألا يجوع فى الجنة ولا يعرى، ثم يواجه الموقف الأصعب وهو أن يتعرف على نفسه ومطالبها وكيفية إشباعها من موارد البيئة المحيطة له وفيها بشرٌ

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة – العدد الثانى والعشرون، ١٤٢٥ هجرية – ٢٠٠٤م .

مثله ينافسونه على هذه الموارد ويمكن أن يتحالفوا معه في التعرف عليها وتنميتها أو يقاتلوه ليستأثروا بها لأنفسهم مما يُعقّد الموقف أشد التعقيد .

مطالب الإنسان الفيزيقية اللازمة لاستمرار حياته وحفظ نفسه ونوعه معلومة ومحدّدة وتحرسها الغرائز الطبيعية ؛ وهى غرائز حفظ النفس، ومثال لها العدوان الدفاعى عن النفس وغرائز الوظائف الفسيولوجية المحروسة بالتنبيه بالألم يتصاعد كلما اشتدت الحاجة إليها وباللذة لتذكر التمتع بها وتقترن بطلب الطعام والتنفس والعطش وطلب الماء وغير ذلك من مطالب الإنسان الضرورية لاستمرار حياته، والتنبيه بالألم عند تعرض أعضاء الجسد لما يهددها من حرارة وبرودة أو صدمات وضغوط، ومن بعد ذلك غرائز حفظ النوع متمثلةً فى الغرائز الجنسية وغرائز الأمومة الطبعية الضرورية لحفظ النوع، لو تم جرد هذه المطالب لوجدنا أنها يُمكن أن تنقسم إلى مطالب ضرورية ومطالب تكميلية طابعها الرفاهية، أما المطالب الضرورية فتتمثل فى إشباع الغرائز الطبيعية المصاحبة لأداء وظائف الجسد الحيوية الفسيولوجية والحصول على مأوى يقى الإنسان من تقلبات البيئة وتأمين الذات من العدوان الخارجى، وبمجرد إشباعها على أى وجهٍ من الوجوه ينتهى الطلب الطبيعى عليها لانتفاء الدافع الغريزى لطلبها، وتأمين الذات يتمثل فى تأمين هذه المطالب حالاً وفى المدى المرئى، أما المطالب الترفيهية فيتمثل في التفنن فى ممارسة اللذات الحسية المصاحبة لإشباع المطالب الغرزية وقد خلقها الله زينةً لتشجيع الإنسان على ممارسة حفظ الذات وحفظ النوع ومنحه حوافز لممارسة أنشطة حفظها .

هذه الحالة الأولية التى واجهها آدم عليه السلام وذريته قد وصفها المفكرون السياسيون بأنها حالة الطبيعة «state of nature»، وهى حالة مواجهة الأفراد للطبيعة حيث تتميز بحرية كل الأفراد من بنى البشر **state of perfect freedom** مع تميزها بتساوى كل البشر الذين يمثل كلٌّ منهم كياناً منفصلاً حُراً تمام الحرية وله حقوقٌ متساوية مع الآخرين من ذوى الكيانات الأخرى سواءٌ من البشر أو من

غيرهم من المنتفعين بالبيئة الطبيعية **state of equality of its inhabitants** والتساوى فى حقوق الانتفاع بالبيئة لا يعنى التساوى فى القوى والإمكانات[1] هكذا قال جون لوك وتوماس هوبز[2] ولم يختلف جان جاك روسو عنهما فى هذا الوصف لحالة الطبيعة[3]، ولكن الثلاثة اختلفوا فى تفسير كيف نشأ المجتمع المدنى بعد ذلك وفى تفسير أسباب عدم التساوى بين أعضاء المجتمع المدنى بعد ذلك، تكمن أهمية نموذج حالة الطبيعة هى أنها الحالة الفطرية التى تنبع منها الحقوق الطبيعية الفطرية التى يحق لكل إنسان أن يطالب بها وهى الحرية المطلقة مع التساوى المطلق فى الحقوق بين البشر، ولولا اندفاع الناس إلى جنى مكاسب يتيحها لهم تقلب أسباب القوة بين البشر وغير ذلك من الفرص الوقتية لمن ينتهزها لتغير شكل العلاقات الاجتماعية بين الناس .

نحن جميعاً نتفق على أن آدم عليه السلام والأجداد الأوائل قد واجهوا البيئة على الأرض وكل منهم تحركه دوافعه الشخصية فى تأمين ذاته ولو على حساب الآخرين ومن بعد تأمين نفسه يتمتع إن استطاع باللذات التى يتيحها جهازة العصبى بموضوعات إشباعه بما يمثل رفاهية يسعى إليها الإنسان ولو على حساب زملائه من البشر لا يحده فى ذلك إلا حسابات الأرباح والخسائر وتوازنات القوى، ولا يربط الإنسان بالبيئة حوله إلا حواسه الخمس ولا يملك إلا جسده ولا يحركه إلا عقله وحريته فى اتخاذ قراره، ذلك العقل الذى يملك القدرة على جمع المعلومات وتبويبها وتصنيفها والاستفادة منها بما يُمكن أن نسميه بعد أن تطورت العلوم بقدرات بحوث العمليات .

---

(1) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, pp.246-247.
(2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994.
(3) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p. 299.

الحتمية الفيزيقة لقرار الانضمام إلى مجتمع والحتمية الفيزيقية لنشأة السلطة المركزية فيه.

لقد نشأت المجتمعات الأولى إما بسبب اقتتال فردين أو أكثر أثناء تنافسهم على موضوعات الإشباع ثم احتفاظ الأقوياء بالضعفاء في حيازتهم لاستغلال جهودهم في العمل لصالح الأقوياء مع ترك حد الكفاف من الاحتياجات لهم (وهو الحد الكافي واللازم لإبقائهم أحياء صالحين للعمل فقط)، بما يعني نشأة نظام العبودية، أو نشأة المجتمعات الأولى باتفاق مجموعة من الأفراد على التحالف في موضوعات الأمن المشترك دفاعاً عن جماعتهم ضد الأخطار الخارجية والتعاون المشترك على تقسيم العمل وتكامله فيما بينهم ثم اقتسام الناتج لإشباع احتياجاتهم، إذن فقد نشأت المجتمعات الأولى إما على صورة مجتمع العبودية متمثلاً في أسياد أقوياء ومعهم عبيدهم الذين وقعوا في الأسر بعد اقتتال، أو على صورة تحالف مجموعة من الأحرار يجمعهم عقدٌ اجتماعي ضمني أو متفق عليه.

أما وقد تجمع الناس فلابد من تولي أحدهم لتنظيم الشئون المشتركة في هذا التجمع قد تكون الولاية هنا بالوكالة والاختيار من أفراد المجتمع الأحرار ثم التفويض المحدد بأعمال محددة، أو قد تكون بالرضا والوكالة الصامتة لأن من تولى الشأن يمثل قيادة طبيعية، وقد تكون القيادة للأقوى وفرضه لإرادته على التجمع سواءً بالاستيلاء على السلطة المفوضة إليه وإدارة الشأن العام لصالح نفسه أو لأن المجتمع قد نشأ تاريخياً مكوناً من سادةٍ وعبيد.

في جميع الحالات ومن منطلق بحوث العمليات؛ الأفضل دائما أن يعيش الإنسان مُنضماً إلى مجتمع قوي حتى يضمن عدم اعتداء الآخرين عليه وفقدانه لحريته، هذا فضلاً عما يتيحه تبادل السلع والتخصص وتقسيم العمل من فرص أفضل لإشباع الحاجات، بما يعني أن الحياة متمسكاً بفرديته غير ممكن من الناحية العملية، وفي جميع صور التجمع هناك قيادة مركزية تتولى الشئون العامة في المجتمع بالإدارة

والتنسيق بما يعنى حتمية ظهور مفهوم السلطة ومن بعدها مفهوم النفوذ بجانب ما كان فى الأصل عن مفهوم القوة وتفاوتها بين الأفراد .

أما وأن تبادل السلع والخدمات نشاطٌ فيزيقى فى حياة البشر، فقد تم اكتشاف النقود لتكون مقياساً للقيمة وتكون هي نفسها أداةً ووسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة حيث يحتفظ الناس بالفائض من النقود لمبادلته بالسلع فى الزمان والمكان عند اللزوم، وبذلك ظهر مفهوم الثروة .

المجتمع ودالة الإشباع

إذن الوحدة الأولية فى المجتمع هى الإنسان الفرد ، وقد نشأت المجتمعات الإنسانية لأسبابٍ فيزيقية تتعلق بدالة الإشباع الطبعية للفرد **Objective function** وهى تأمين وتوفير الضرورات المادية للحياة والدفاع ضد الأخطار الخارجية ثم السعى إلى إشباعٍ أرقى ولذّاتٍ أكثر بما يعنى الرفاهية إن استطاع إليها سبيلاً .

دالة الإشباع يُمكن أن يكون قد طالها التطور لتتجه إلى السعى للحصول على أدوات الحصول على موضوعات الإشباع بدلاً من موضوعات الإشباع ذاتها ، وتلك الأدوات هى :

العلم وبدائله من صور الخبرة بالبيئة الطبيعية والاجتماعية وقدرات بحوث العمليات متمثلة فى قدرات جمع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرار الأمثل، والقوة ومن صورها السلطة والنفوذ ، والثروة ومن صورها المقتنيات والممتلكات، ومن هذه الأدوات والوسائل منفردة أو مجتمعة يسعى كل فرد لاقتناء كل ما يستطيع .

وهكذا يطول التطور غرائز الإشباع ، حيث ينضم إلى موضوعات الإشباع المباشرة، السعى إلى أدوات الإشباع أيضاً ، ويصبح هناك مطالب اجتماعية تتعدى مطالب الإشباع المباشر للمطالب الطبعية والغرائز البشرية ولكن تتصل بها مثل

التفاخر والتميز الاجتماعى لمن لديهم المستويات الأعلى من الإشباع، ومع تحسن مهارات وقدرات بحوث العمليات يصبح من الممكن استثارة العدوان الدفاعى عن النفس بالتبصر بالخطر لتواجد أسبابه وتحركها أو بإدراك وقوع الظلم، فى عصرنا الحديث علم السياسة هو علم السلطة، وعلم الاقتصاد هو علم الثروة .

إذا قام الفرد بإنتاج ما يستهلكه من موضوعات الإشباع أو ما يستخدمه من أدوات وهى العلم والقوة والثروة، فإن هذا النشاط لا يشمله أى مفهوم عن العلاقات الاجتماعية، وغرائز حفظ الذات وحفظ النوع كفيلةٌ بطبعها أن توجه الإنسان إلى القرار الأمثل فى هذا الشأن، أما إذا اتجه إلى تبادل موضوعات إشباعه أو التعاون معهم لإنتاجها هى وأدواتها من العلم والقوة والثروة فقد نشأ التعامل الاجتماعى بين البشر.

بحوث العمليات[1] Operations research هو علم معني بالأساس بتحليل النظم الواقعية المعقدة التى تواجهنا بغرض تحسين قدراتنا على اتخاذ القرار الأمثل لمواجهة هذه المواقف، وبالتالى فهو يرتبط أشد الارتباط بعلم نظرية اتخاذ القرار[2] Decision theory، ويأتى من بعدهم علم نظرية المباريات[3] Game theory المعنى باتخاذ الاستراتيجية المثلى مقابل لاعبون مشاركون فى المباراة للحصول على العائد الأمثل .

المنطق الفيزيقى الرياضى للعلاقات الاجتماعية

الظواهر الاجتماعية هى ظواهر فيزيقية ما كانت لتظهر على حالتها ما لم تكن محكومةً بمنطق دالة الإشباع وفيزيقا القوى والوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا الإشباع

(1) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994.
(2) «Operations research», http://en.wikipedia.org/wiki/Decision_theory, 2006.
(3) «Decision theory» , http://en.wikipedia.org/wiki/Decision_theory#References, 2006.

المَسْعى إليه، تدرس نظرية المباريات منطق الظواهر الاجتماعية، حيث تصنف المباريات إلى نوعين أساسين :

الأول هو المباريات التى مجموع ناتجها يساوى الصفر Zero-sum game ويُمكن أن تسمى المباراة الصفرية، وهذا يعنى أن أحد الطرفين لابد من أن يخسر لصالح الطرف الآخر .

والثانى هو المباريات التى مجموع ناتجها لا يساوى الصفر Non-zero sum game، وهذا يعنى تعاون أطرافها لتعظيم ناتج المباراة إلى أعلى مايُمكن، ثم يجتمع أطرافها فى مباراة صفرية تدور بينهم على تقسيم ناتج العمل الذى تعاونوا على إنجازه.

مباراة التبادل

مع افتراض الفردية المطلقة والسلوك البرجماتى المطلق، فإن الأمر يسير شأنه شأن أى عملية تفاوض، كل طرف يحاول أن يحصل على أقصى ما يستطيع على حساب الطرف المقابل من خلال استخدام كل وسائل الضغط الممكنة وهذا يعنى أنها أحد نماذج المباريات الصفرية Zero-sum game، وسنفترض أن هناك قيمة عادلة للتبادل بين الطرفين، فإذا كان التبادل على سلع وخدمات مما له قيمة مالية وتم الانحراف عن قيمة التبادل العادل فإن هذا يعنى أن الطرف القوى قد حصل على فائض قيمة من الطرف الضعيف .

سلم التبادل

سنفترض أن الطرف القوى يمتلك كل أسباب القوة فى المباراة مقابل الطرف الضعيف وكل ما عليه هو أن يصنف وسائله فى الضغط على الطرف الضعيف كى يحصل منه على أكبر ما يُمكن من فائض القيمة لا يمنعه من ذلك أى وازع أخلاقى ولا

يحدُّه في ذلك إلا توازنات القوى، هذه الوسائل بالترتيب التنازلي لحجم فائض القيمة الذي يُحصِّله الطرف القوى، هي على سبيل الحصر كالآتي :

الاستيلاء على موضوع الإشباع ووسائله من الطرف الضعيف، بما في ذلك أسر الطرف الضعيف نفسه واستخدامه أداةً من أدوات الإنتاج أو أداةً من أدواة الإشباع.

التهديد باستخدام القوة ليدفع الطرف الضعيف إلى الخضوع لمطالب الطرف القوى تجنباً لتداعيات ونتائج الاشتباك والخسائر التي يُمكن أن تلحق به من جراء ذلك.

خداع القوة، وذلك بترتيب أوضاع تتصل بموضوع الإشباع أو وسائل الضغط على الطرف الضعيف لإجباره من خلال حسابات اتخاذ القرار على أن يسلم للطرف القوى بمطالبه المتصلة بالحصول على فائض القيمة، وهذا النوع من وسائل الضغط يتناسب أكثر ما يناسب أصحاب السلطة في المجتمع للتربح منها.

الخداع المالي، حيث لا يبدوا في ظاهر العلاقة أي استخدام للقوة المباشرة أوالتهديد باستخدامها أو بترتيب وسائل الضغط على الطرف الضعيف لإجباره من خلال ألاعيب السلطة، ولكن بأساليب شديدة النعومة، بحيث تبدوا في ظاهرها أنها بالتراضي ولكن نظراً لضعف قدرات بحوث العمليات لدى الطرف الضعيف فإنه لا يُدرك وجه الخداع فيها فينزلق بطريق الخطأ إلى فقد فائض القيمة.

التبادل العادل، حيث يتم التبادل على مبدأ فائض قيمة يساوى الصفر

الأصل هو أن ما يُمكن الاستيلاء عليه يؤخذ بدون استئذان، ولا داعي لبذل الجهد وتضييع الوقت في تبليغ التهديد للطرف الضعيف وانتظار استجابته من عدمها، أما الطرف الضعيف فلا يُترك له إلا حد الكفاف، ذلك الحد من الضرورات حتى يستمر على قيد الحياة صالحاً للعمل والاستفادة من وجوده.

ولكن مع نمو خبرة وقدرات بحوث العمليات لدى الطرف الضعيف فإنه يدرك الغبن الواقع عليه.ويدرك أن سلب جهده لصالح الطرف القوى تهديداً لأمنه وتحقيراً لنفسه فيتحرك العدوان الدفاعي عن النفس لديه بناءً على تبصرٍ وإدراكٍ لحقيقة العدوان الواقع عليه، ولكن الطرف القوى لن يرتدع حتى يتحول الطرف الضعيف إلى القتال الانتحارى عندئذٍ فقط سيدرك الطرف القوى أنه سيفقد أداة الإنتاج التى يستفيد منها، التى هى شخص الطرف الضعيف، فيضطر إلى رفع الصورة الفجة من الاستعباد وينتقل إلى مرحلة أخرى من الخداع الأعلى؛ يُشعرة فيها بشيء من الحرية لا يتجاوزه ويشعره بشئٍ من التحسن فى أوضاعة الاقتصادية بتقليل حجم فائض القيمة فيقل الاحتقان ويعود للعلاقة اتزانها ولكن على أن يكون التهديد باستخدام القوة حالةً ماثلةً فى كل لحظة.

إذن التحرك إلى الدرجة الأعلى فى سلم التبادل، يتم بناءً على العوامل والخطوات الآتية:

العامل المحرك الأساس هنا هو نمو قدرات بحوث العمليات لدى الطرف الضعيف، ويمكن أن نستخدم اصطلاح بديل هو نمو بصيرتهم التى تحوى قدرتهم على الفهم وسبر غور المواقف والأحداث التى يواجهونها.

العامل الثانى هو تحرك غريزة العدوان الدفاعى عن النفس نتيجةً لإدراك الغبن الواقع على النفس.

العامل الثالث هو اتخاذ قرار بالقتال الانتحارى دفاعاً عن النفس.

العامل الرابع هو اتخاذ الطرف القوى لقرار الإفراج عن جزءٍ من فائض القيمة يتركه للطرف الضعيف حتى يزيل شعوره بالغبن (لأن حجم فائض القيمة مؤشر قوى لحجم الغبن) وينتقل إلى مرحلة أعلى فى الخداع فتتزن العلاقة من جديد بعد تطور اجتماعى على درجة أعلى من سلم التبادل.

لعبة الخداع من جانب الطرف القوى مسألة هامة جدا لتجنب المقاومة من الطرف الضعيف لاستغلاله واقتناص فائض القيمة منه، ويفترض مؤلف هذه المقالة أن هذا السيناريو هو سيناريو التطور الاجتماعي على أساس برجماتي بحت وبدون أى وازع أخلاقى أو دينى من أى نوع، ويفترض أيضاً أن دورة التطور هذه ستتكرر وفى استكمال كل دورة يتم الصعود درجة من سلم التبادل حتى يصل إلى الاتزان النهائى على التعامل على مبدأ فائض قيمة يساوى الصفر، لا لشئ إلا لأن الطرف الضعيف قد استكمل وعيه وخبرته ولم يعد ممكناً خداعه دون أن يُدرك أنه يُسلب.

والسؤال هنا هل التطور الزمنى يزيد من بصيرة الطرف الضعيف أم لا، الخبرة الاجتماعية لدى البشر عامةً فى نمو دائم، هذا فضلاً عن أن تكنولوجيا العمليات الإنتاجية فى تعقيد متواصل مما يستوجب تعليم الضعفاء الذين يأخذ الأقوياء جزءاً من ناتج عملهم، وهكذا فإن الخبرة الاجتماعية المتراكمة مع تعقد العملية التعليمية بغرض دعم تكنولوجيا الإنتاج يصقل قدرات الضعفاء المنتجون على التفكير والفهم عامةً، وكل ذلك فى صالح التصاعد إلى الدرجات العُلَى من سلم التبادل وهو ما يمثل الارتقاء والتحضر الاجتماعى.

مباراة الإنتاج

هى مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر Non-zero sum game، وتتطلب تعاون طرفيها لتعظيم ناتج المباراة ثم اقتسامه فى مباراة صفرية، ولنا أن نفترض ونتوقع أن يكون التعاون مخلصاً إذا شعر طرفى المباراة بعدالة العائد وجدواه لكل منهما، والطرف الضعيف هو الذى يهمنا شأنه لأنه هو الذى يفقد فائض القيمة، وبالتالى فإن إخلاص العاملين فى العمل يزداد كلما ارتقى التعامل فى المجتمع الدرجات العلى من سلم التبادل حتى يصل إلى كمال الإخلاص والتعاون بين أطراف العملية الإنتاجية عند وصول المجتمع إلى درجة التبادل العادل، وبالتالى كلما جرى التعامل على فائض قيمة أقل ارتفعت إنتاجية المجتمع.

مباراة الحكم

هى مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر Non-zero sum game، وتتطلب تعاون طرفيها الحاكم والمحكوم لتعظيم أمن الدولة وقوتها ونظامها ورفاهيتها ومكانتها، أما وقد تعاون الجميع للصالح العام فى الدولة، فإن هناك المباراة الصفرية لتعظيم العائد منها، وهو هنا اقتسام السلطة بالعدل وهذا يعنى محاسبة الحاكم وأعوانه من قبل المحكومين حساباً تاما يستغرق كل السلطة المفوضة إليهم من قبل المجتمع بحيث لا تُستخدم فى غير الأمور المفوضة من أجلها، فإذا حصل الحكام على سلطة لا يستغرقها الحساب فقد حصلوا على فائض سلطة يستخدمونه لحساب أنفسهم للبغى على المحكومين بما يهدد أمنهم، أو لاستغلال سلطة الدولة وأبهة الحكم أو للتربح من السلطة والحصول على فائض القيمة، أى هنا يكون فائض السلطة طريقاً للحصول على فائض القيمة.

الحكام وأعوانهم بما جُبلوا عليه من برجماتية طبعية لدى البشر جميعا يحاولون التهرب من المحاسبة على السلطة المفوضة إليهم ولا يمكن أن يقبلوا بذلك إلا إذا أُجبروا عليها والمباراة بين الحكام والمحكومين على فائض السلطة تمر بنفس الأطوار التى توقعنا أن تمر بها تلك المباراة على فائض القيمة، وأن تتطور من استيلاء الحكام على كل السلطة كما فعل الحكام فى النموذج الفرعونى، إلى التهديد بالقوة كما فعل حكام القرون الوسطى، إلى خداع السلطة كما يفعل حكام دول العالم الثالث اليوم حيث يمارسون إطارٍ شكلىٍ من الشرعية الزائفة لدولة تمارس خداع السلطة مع التهديد والبطش بالمعارضين من خلال الألاعيب القانونية شكلا والفاسدة موضوعاً، ويتربحون من مناصبهم فى إطارٍ من انعدام الشفافية وإخفاء المعلومات.

اليوم فى القرن الواحد والعشرين، الدول الصناعية المتقدمة، وهى التى تمثل قمة التحضر الاجتماعى الذى وصلت إليه الإنسانية، تمارس مرحلة الخداع المالى حيث لا يوجد فى القاموس السياسى لتلك الدول مسئول فى الحكم أو الإدارة لا يُحاسَب

حساباً يستغرق كل السلطة المفوضة إليه بما يعنى أن فائض السلطة قد دخل مرحلة الصفر، وكل المعاملات تسير بالتراضى المطلق المحمى بالقوانين ظاهرةً وباطنةً ولكن فى هذه المجتمعات يزداد الغنيُ غنىً والفقير يزداد فقراً بما يعنى أن أصحاب الثروة يحصلون على فائض القيمة من غيرهم من أبناء المجتمع فى إطارٍ من التراضى الظاهر.

الخطير فى الدول الصناعية المتقدمة اليوم فى القرن الواحد والعشرين هو اتجاه مالكوا الثروة إلى الحصول على فائض السلطة فيها بتأثيرهم على الناخبين من خلال امتلاكهم للإعلام، وتمويل البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الجامعات ومراكز البحوث بما يسمح بتوجيه القرار السياسى ولو بطريق غير مباشر من خلال التأثير على فكر المستشارين والفنيين، بل والحصول على معلومات قد تخدم أغراضهم فى الحصول على السلطة، ثم التأثير على أصحاب القرار فى درجات سلم الحكم من خلال قدراتهم المالية التى تتيح لهم التبرع المباشر لحملاتهم الانتخابية، وهذه كلها فى الإطار القانونى للدول التى تعتنق الديموقراطية الليبرالية أساساً لنظامها، وهذا يعنى أن أصحاب الثروة يأخذون فائض القيمة طريقاً إلى فائض السلطة.

إذن التزاوج بين أصحاب السلطة وأصحاب الثروة مسألةٌ منطقية وأن من حصل على إحداها سعى إلى الحصول على الأخرى لأن كلاهما من أدوات الإشباع ويكملان بعضهما فى ذلك الشأن، وأن كشف ألاعيب السلطة أسهل من كشف ألاعيب الخداع المالى، وأن المجتمع الذى تسير فيه معاملات الدولة على مبدأ خداع الشعب بالسلطة يكون فيه فائض السلطة طريقاً إلى فائض القيمة، أما بعد نمو قدرات بحوث العمليات لدى جموع الشعب لما بعد ذلك بما يستوجب لجوء الأقوياء إلى مرحلة خداعه بألاعيب مالية، حيث يكون فائض القيمة هو الطريق إلى فائض السلطة.

التطور الحضارى إلى مرحلة التعامل العادل على مبدأ فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر.

الشرط اللازم للمعاملات العادلة أن تتم على مبدأ فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر، بمعنى ألا يستفيد صاحب السلطة أو الثروة من أى منهما لسلب الآخرين حقوقاً لهم فى الحرية أو المساواة أو فى ناتج عملهم، إنها عودةٌ إلى الحقوق الفطرية (إلى حالة الطبيعة state of nature) حيث الحرية المطلقة state of perfect freedom والمساواة المطلقة بين أبناء المجتمع الطبيعية state of equality of its inhabitants، ولكن الفرق بين ما كان عليه الحال يوم نزل آدم من الجنة والأمر فى نهاية الزمان هو أن بنى آدم لم يرعوا هذه الحقوق التى وهبهم الله إياها بصورة طبعية باعتبارها شريعته الكونية وكان الاعتداء عليها من بنى آدم أنفسهم حيث قتل قابيل أخاه هابيل وهما من أبناء آدم نفسه، حيث لم يدركوا معنى العقد الاجتماعى ولا أهمية الإخلاص فى احترامه، ولكن فى نهاية الزمان يدرك أبناء آدم أنفسهم ضرورة مراعات هذه الحقوق، وبحق كل مخلوقات الله فى العيش فى سلامٍ دون اعتداءٍ من أحدٍ على الحقوق الفطرية للآخر، وهذا ما نلاحظه فى تشريعات المناطق الحرام والأشهر الحُرُم حيث حرم الله الصيد وحرم الجدال والرفث والفسوق فى الحج.

شريعة الله الكونية تستوجب ألا يستفيد صاحب السلطة أو الثروة من أى منهما لسلب الآخرين حقوقهم فى الحرية والمساواة أو فى ناتج عملهم، وهذا يعنى التعامل على مبدأ «فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر معاً» وفى اتباع هذا المبدأ يعلو التعاون بين أبناء المجتمع إلى أقصى درجاته ويهبط الصراع بينهم إلى أقل مستوياته وهذا يعنى ارتفاع إنتاجية المجتمع إلى أعلى درجاتها وتلك قمة التحضر الاجتماعى.

تنظيم المعاملات فى المجتمع على مبدأ «فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر معاً» إما أن يتم من خلال التطور الحضارى البحت بدون أى خلفية دينية، أو يتم التوصل إليه عفةً وطاعةً لله سبحانه وتعالى كما فعل الرسول الكريم محمدٌ ﷺ وخلفاؤه الراشدون المتبعين لسنته فى الحكم والإدارة[1].

٥- سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة[2].

الإطار العام للمعاملات الإسلامية أساساته هى العدل والرحمة والإحسان وتأدية الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ

---

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د.بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة – العدد الثانى والعشرون،١٤٢٥هجرية – ٢٠٠٤م.

«سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد الخامس والعشرون،١٤٢٦هجرية – ٢٠٠٥م.

«العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد السابع والعشرون،١٤٢٦هجرية – ٢٠٠٥م.

(٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د.بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة – العدد الثانى والعشرون، ١٤٢٥هجرية – ٢٠٠٤م.

«سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد الخامس والعشرون،١٤٢٦ هجرية – ٢٠٠٥ م .

«العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦هجرية – ٢٠٠٥م.

بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)(سورة النحل، آية ٩٠)، ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾(سورة النساء، آية ٥٨). وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغى بغير الحق ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(سورة الأعراف، آية ٣٣)، أما بخصوص التعامل فى الأموال والتبادل الاقتصادى فقد حرم الله أكل أموال الناس بالباطل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾(سورة النساء، آية ٢٩)، وحرم التلاعب فى الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم فى تبادل السلع الاقتصادية ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾(سورة هود، آية ٨٥)، وحرم الإدلاء بأموال الناس بالباطل إلى الحكام ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(سورة البقرة، آية ١٨٨)، وأوجب أيضا المحاسبة بين الناس على الأموال حفاظا على حقوق العباد ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ

سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾(سورة البقرة، آية ٢٨٢) .

أما آداب التقاضي وواجباته فهي القسط في الشهادة ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(سورة الأنعام، آية ١٥٢)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾(سورة المائدة، آية ٨)، وعدم كتمانها، وتحريم قول الزور ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾(سورة البقرة، آية ٢٨٣)، ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ

حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾(سورة الحج، آية ٣٠)، ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾(سورة الفرقان، آية ٧٢)، أما فى القصاص فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾(سورة النحل، آية ١٢٦).

العلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كُلٌّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصدقٍ لقادتنا لاتباع باقى قواعدها ولو خرقنا إحداها لخرقنا الآخرين، ولو طبقناها على معايير وخصائص ومؤشرات العلاقة بين الحكام والمحكومين فى السنة النبوية الشريفة نجد أنها هى نفسها التى اتبعها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة، ونجد أن خصائصها وأساسها كالآتى :

العدل والمساواة والرحمة فعلى الرغم من مكانة الرسول الكريم العالية بين أصحابه إلا أنه لم يختص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيۡنَ أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ۝٢٨ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾(سورة الأحزاب، آية ٢٨ ، ٢٩) .

الشورى، أمر الله سبحانه وتعالى بالشورى كما جاء فى الآيتين الكريمتين ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ

حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾(سورة آل عمران، آية ١٥٩)، ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾(سورة الشورى، آية ٣٨)، وأقل ما يعنيه ذلك هو حرية الرأى وألا يُضار أحدٌ من اختلافه فى الرأى مع أصحاب السلطة والنفوذ.

التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو التربح منها كان الرسول الكريم عفيفاً عن السلطة والمال العام وكذلك حرم الله على أزواجه إن كُنّ يردن الله ورسوله فليس لهم إلا أن يكونوا مثله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾(سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩).

السلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض التى فُوضت من أجله، والاعتراف للرعية بحقها فى محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وهذا واضحٌ من خطبتى استهلال الحكم من أبى بكرٍ وعمر بطلب التقويم والنصيحة، وقصة المرأة التى راجعت عمر بن الخطاب على مهور النساء، وقصة الرجل الذى حاسب عمر على طول حُلّته.

وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاة أو بغير ذلك وهذا واضحٌ من ذكر الخبر عن مرض رسول الله ﷺ الذى توفى فيه[1] الدروس والعبر، وكذلك فعل

---

(١) «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥للهجرة)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هجرية - ١٩٨٨م، ص٢٢٧.

خلفاؤه الراشدون وعلى رأسهم أبوبكر وعمر عند الوفاة ومحاسبة كلٌ منهم لنفسه وسؤالهم عمن جلد له ظهراً أو شتم له عِرضاً أو كان له درهماً فى ذمته .

شريعة الله الكونية بين جورج بوش وعمر بن الخطاب(١)

جاء فى جريدة الأهرام المصرية يوم الجمعة ٩ من ربيع الأول ١٤٢٧هـ، ٧ أبريل ٢٠٠٦م، الصفحة الأول «بوش يعترف لأول مرة بارتكاب أخطاء في العراق.، ويعتبر الانتخابات الفلسطينية تطورا إيجابيا، شاب يوجه أعنف توبيخ للرئيس الأمريكي ويدعوه إلى الخجل من نفسه» ثم جاء فى تفصيلات الخبر «في كلمة ألقاها بوش أمام حشد من مؤيدي الحزب الجمهوري، في مدينة تشارلوت بولاية نورث كارولينا، وتعرض الرئيس الأمريكي لنقد لاذع غير مسبوق من أحد الحاضرين الذي فاجأ رئيس الولايات المتحدة بقوله: أنت لا تتوقف أبدا عن الحديث عن الحرية، لكنك تسمح لنفسك بمراقبة هاتفي، والقبض علي واحتجازي دون توجيه تهم. وأتمنى أن تمتلك الشجاعة لتوبيخ نفسك وجاء هذا الهجوم المباغت في إشارة لبرنامج التنصت على الأمريكيين المثير للجدل».

هذه الواقعة تذكرنا بما حدث لسيدنا عمر بن الخطاب ﷺ فى تطبيق الدستور الإسلامى فى الحكم والإدارة المأخوذ عن صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة يوم وقف له رجلٌ من العامة يحاسبه، «جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج فى نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم . قيل: واعتلى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصا، فندب الناس للجهاد، فقال له رجل : لا سمعا ولا طاعة . فقال عمر : ولم ذلك؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا : لقد خرج فى نصيبك من الأبراد اليمنية برد واحد، وهو لا يكفيك ثوبا، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل ؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلا :

(١) جريدة الأهرام المصرية، الجمعة ٩ من ربيع الأول ١٤٢٧هـ، ٧ أبريل ٢٠٠٦م، السنة ١٣٠ العدد ٤٣٥٨٦، الصفحة الأولى.

أجبه يا عبد الله . فقال عبد الله : لقد ناولته من بردى فأتم قميصه منه. قال الرجل: أما الآن فالسمع والطاعة»[1].

تأمل هذه الواقعة وتعجب، هذا رئيس الدولة يتعامل مع المال العام باعتبار أن له حرمة كحرمة مال اليتيم فلم يأخذ منه إلا ما تشتد حاجته إليه ومثله مثل غيره، ثم هذا رجل من العامة يحاسبه على المال العام فيجيب عليه ولا يتكبر. رئيس الدولة يسير بين الناس ويتحاور معهم بلا حراسة ولا جند ولا حملة مباخر يُسكتون له الناس بالذوق وبالعافية، وهذا يعنى أيضاً حرمة السلطة العامة حرمة مساوية لحرمة المال العام؛ أى لا تُستخدم إلا فيما فوضت له. أما عن قبول مبدأ محاسبة رئيس الدولة (وما دونه من الموظفين العموميين) من قبل رعايا الدولة فمبدأ كان ينفذه عمر ببساطة وعفوية وكأن الناس قد جبلت عليه[2].

لقد طبق عمر بن الخطاب هذه المبادئ فى الحكم والإدارة اقتداءً بالرسول الكريم وسنته فى الحكم والإدارة وبعد ١٤٠٠ سنة تطور الغرب العلمانى واكتشف مميزات تطبيقها وبمرجعيةٍ علمانية بحتة بما يؤكد أن الإسلام هو دين الفطرة ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(سورة الروم، آية ٣٠)، وأن له أسس فيزيقية تتصل بطبائع البشر وفيزيقا العلاقات الاجتماعية بحيث تتقارب العلاقات الاجتماعية طبعياً من الاتزان على أكثر صور العلاقات توافقاً مع

(١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة)، الجزء الثانى، ص ١٩٤.

(٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د.بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة - العدد الثانى والعشرون، ١٤٢٥هجرية - ٢٠٠٤م.

مصالح البشر وإنها ليست صدفةً أن تكون على نفس صور العلاقات التى أمر الله بها فى شريعته الكونية، وصدق الله سبحانه إذ يقول ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾(سورة فصلت، آية ٥٣) .

وتلك هى شريعة الله الكونية بياناً وتطبيقا على مبدأ ضمان وتأكيد على ألا يبغى أصحاب السلطة ولا أصحاب الثروة على خلق الله، طبقها الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون عفة وفهماً وتزكيةً لأنفسهم وطاعة لله سبحانه وتعالى، وأدركها الغرب العلمانى على مبدأ ترتيب الدولة على المبادئ المثلى التى تحقق أقل صراع وأعلى تعاون وأفضل إنتاجية للمجتمع البشرى متقاربين من مبدأ «فائض سلطة وفائض قيمة يساوى الصفر» .

٦ – مغالطات متواترة فى الفكر الإنسانى

هناك مغالطتان شديدتا الخطورة على مسيرة الفكر الإنسانى للتقارب من شريعة الله الكونية الأولى هى الخلط بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة والنمط الأموى فى الحكم والإدارة، والثانية هى الظن بأن الإقراض بالربا هو أحد أنشطة اقتصاد السوق المفتوحة التى تساوى بين أطراف النشاط الاقتصادى.

الخلط بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين، والنمط الأموى فى الحكم والإدارة

قام نظام دولة الخلفاء الراشدين على أساس المبادرات الشخصية للرسول الكريم وخلفائه الراشدين بإعطاء المحكومين حقوقهم الشرعية تقوىً وطاعة لله سبحانه وتعالى، ولكنه نظام لم يملك مقومات الشرعية السياسية بعد اتساع الدولة من المدينة المنورة الفاضلة إلى حدودها المترامية بعد الفتوحات على عهد سيدنا

عمر بن الخطاب ودخول أفواج هائلة من البشر تحت رعاية الدولة مسلمين وغير مسلمين لأنه يعلّم ويعطى المحكومين حقوقاً لا يملك العلم ولا الآلية لتنظيم الدولة بما يناسبة ممارسة هذه الحقوق ولا كيفية فض المنازعات بين الحكام وأعوانهم من جانب والمحكومين من جانب آخر، وكانت فترة المنازعات على عهد الخليفة الراشد عثمان ابن عفان ثم استفحال الأمر والتحول إلى الفتنة الكبرى أدلّة على فشل هذا النظام السياسى فى ذلك العهد مما أفقده شرعية الاستمرار فى السلطة[1].

بعد الفتنة الكبرى واستيلاء معاوية بن أبى سفيان بن حرب على الحكم وهدمه دولة الخلافة الراشدة ابتدع نظاما يتلافى هذا العيب حيث أبقى على كل ما فى الإسلام من عقائد وعبادات ومعاملات عدا ما له علاقة بالحكم والإدارة، حيث جعل العلاقة بين الحكام والمحكومين تتسم بمنع الشورى والاستبداد بالسلطة والمال العام وتوريث الحكم وعدم رد المظالم عند الوفاة أو ترك الحكم، بل والوصول فى بعض الأحيان إلى خرق الإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية لإسكات المعارضين، إلى أخر ما نعلم من اختلافات مؤكدة لنمط حكمه عما جاء فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين، باختصار لقد أبقى على كل ما فى الإسلام من عقائد وعبادات ومعاملات واقتبس من إمبراطوريات الفرس والروم أحدث ما فيها من معاملات ونظم للحكم والإدارة، فهى النظم التى أثبتت بالتجربة نجاحاً عملياً فى ظروف عصره وبذلك أضاف أسس الشرعية السياسية إلى نظام حكمه، بل واستمر نظامه هذا نظاماً ناجحاً حيث قامت عليه دول إسلامية عظيمة من بعده تسيدت النظام العالمى طوال القرون الوسطى التى امتدت من القرن السابع الميلادى، تاريخ بدء نظامه

(١) – «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦هجرية – ٢٠٠٥ م.

– «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة – العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦هجرية – ٢٠٠٥م.

السفياني وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى، وبذلك نخلص إلى أن النظام السفياني في الحكم والإدارة وإن كان قد فقد الكثير من شرعيته الدينية الإسلامية بانحرافه المؤكد عن سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة وخروقاته للإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية إلا أنه اكتسب الشرعية السياسية في ظروف القرون الوسطى بنجاحه في القيام بوظائف الدولة بامتياز في ذلك الوقت[1].

لأسباب تارخية بحتة ساد الخطاب الديني الإسلامي القول بأن النظام الأموى في الحكم والإدارة بخروقاته للشرع الإسلامي هو نظامٌ سني، وفي ذلك خلط للخطاب مع صحيح سنة الرسول الكريم في الحكم والإدارة، ولو كان هذا القول يُمكن التجاوز عنه في القرون الوسطى إلا أنه يمثل اليوم مغالطة خطيرة تمنع فهم صحيح الإسلام وصحيح تطبيقه نتيجة لخلط نظام ينتمي شكلاً وموضوعاً للقرون الوسطى، وهو النظام الأموى الذى ابتدعه معاوية بن أبى سفيان بن حرب وصحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة الذى يمثل قمة من قمم الحضارة نتوقع أن يصل إليه العالم بعد الخروج من حقبة سيطرة الرأسمالية العالمية المتوحشة الحالية وما تثيره من حروب ومشاكل على مستوى العالم كله.

منطق مسلسلة ماركوف والإقراض بالربا

القيمة الزمنية للنقود مسألة مفهومة كظاهرة اقتصادية لا يختلف عليها أحد وهي أن النقود تختلف قيمتها باختلاف ميعاد استحقاقها، على مبدأ وجوب عدم

(١) - «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦هجرية - ٢٠٠٥م.
- «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦هجرية - ٢٠٠٥م.

اكتنازها ووجوب نزولها إلى الاستثمار فى المجتمع، هذا المبدأ الاقتصادى يتحسب له نظام السوق بإضافة قيمة متوقعة للعائد interest rate على رأس المال باختلاف استحقاقه على محور الزمن، ويتحسب له الشرع الإسلامى بحساب قيمة الزكاة الواجبة على المال بمرور الحول عليها بما يُجير من يكتنز المال دون استخدام على أن ينزل به إلى الاستثمار فى السوق .

مسلسلة ماركوف

مسلسلة ماركوف هى نموذج رياضى لتمثيل احتمالات تقلب نظام ما بين حالات مختلفة، كل صف فيه يمثل متجه مجموع حدودة يساوى واحد صحيح وكل حد منها يمثل الاحتمال المقابل للانتقال من حال أوَّلى إلى حال جديد بعد مرحلة زمنية واحدة، ولذلك تسمى هذه المصفوفة بإسم Transition matrix [1]،[2]، حاصل ضرب هذه المصفوفة فى نفسها يمثل مصفوفة الاحتمالات فى بداية المرحلة الانتقالية التالية، بالمثل حاصل ضرب المصفوفة فى نفسها n من المرات معناه الحصول على مصفوفة الاحتمالات بعد n من المراحل الزمنية .

الجدول الأول الآتى هو نموذج مُفترض لمصفوفة ماركوف لتمثيل حالة ابتدائية لفرد فى الحالة العامة ينتمى إلى أحد الطبقات كما فى العامود أقصى الشمال ومقابل كل حالة صف من المدخلات يمثل احتمال انتقال حالة الفرد من طبقته إلى إحدى الطبقات الأخرى فى المجتمع كما فى رأس كل عامود .

فى الحياة الاجتماعية وفى مباريات الحكم والسلطة كما فى النشاط التجارى لا يسلم أحد من تقلبات الزمن وهذا يعنى أنه لا يصح أن نضع فى أى حد من حدود المصفوفة قيمة صفر لأن هذا معناه أن الفرد محصَّن من الانتقال من طبقته إلى

(1) «Mathematics with Applications, in the management , natural, and social sciences», Margret L. Lial and Thomas W. Hungerford, Addison-Wesley, Massachusetts, USA, 7th edition, 1999, p.474.
(2) «Probability, Theory and Problems of», Seymour Lipschutz, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1974, p.126.

الأخرى وهذا غير صحيح بملاحظتنا للمجتمع وللتاريخ، وكذلك تم التمثيل لمتجهات الاحتمالات الممثلة فى صفوف هذا الجدول، أيضاً تم الافتراض بأن كل فرد سيكون على الأغلب فى نفس طبقته بعد تمام المرحلة الزمنية وباحتمال ٩٠٪ ومن المحتمل أن ينزلق إلى الطبقة الأقرب باحتمال ٨٪ والأبعد باحتمال ٢٪.

الانتماء الحالى	الطبقة الفقيرة	الطبقة المتوسطة	الطبقة العليا
إنتماء إلى الطبقة العليا	٩ر٠	٠٨ر٠	٠٢ر٠
إنتماء إلى الطبقة المتوسطة	٠٢ر٠	٩ر٠	٠٨ر٠
إنتماء إلى الطبقة الفقيرة	٠٢ر٠	٠٨ر٠	٩ر٠

مصفوفة ماركوف التى لا يوجد فى أى حدٍّ من حدودها قيمة الصفر تسمى مصفوفة منتظمة Regular Markov chain، حاصل ضرب المصفوفة فى نفسها n من المرات بحيث تكون n عدد كبير بما يكفى، ينتج من الناحية الرياضية صفوفاً ثابتة متطابقة Unique fixed probability vectors وهذه خاصية من منطق رياضى بحت لا علاقة له بموضوع المصفوفة[1]،[2]، وهذا معناه أن هناك احتمالات متساوية للانتقال إلى كل الحالات فى المصفوفة بصرف النظر عن موقفنا الابتدائى، فمثلا المصفوفة الانتقالية السابقة بعد ضربها فى نفسها ٦٤ مرة نحصل على المصفوفة الآتية:

إنتقال إلى	الطبقة الفقيرة	الطبقة المتوسطة	الطبقة العليا
إنتماء إلى الطبقة العليا	١٦٦٦٦٧ر٠	٤٤٤٤٤٤ر٠	٣٨٨٨٨٩ر٠
إنتماء إلى الطبقة المتوسطة	١٦٦٦٦٧ر٠	٤٤٤٤٤٤ر٠	٣٨٨٨٨٩ر٠
إنتماء إلى الطبقة الفقيرة	١٦٦٦٦٧ر٠	٤٤٤٤٤٤ر٠	٣٨٨٨٨٩ر٠

(1) «Mathematics with Applications, in the management , natural, and social sciences», Margret L. Lial and Thomas W. Hungerford, Addison-Wesley, Massachusetts, USA, 7th edition, 1999, p. 477.
(2) «Probability, Theory and Problems of», Seymour Lipschutz, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1974, p. 133.

حيث نلاحظ أن كل صفوفها، وهى تمثل احتمال انتقال الفرد من طبقته إلى العليا أو المتوسطة أو الفقيرة لا يتوقف على موقعه الطبقى الابتدائى بل يتوقف على توزيع الطبقات الإحصائى فى المجتمع، وهذا يعنى أنه بعد عدد كافٍ من الأجيال سوف يجد الأحفاد أنفسهم على نفس التوزيع بصرف النظر عن الموقع الابتدائى الطبقى للأجداد، هذا التواجد هو نفسه التوزيع الإحصائى لتواجد الطبقات الثلاثة فى المجتمع.

الدلالة الفيزيقية للنموذج الرياضى الخاص بسلسلة ماركوف المنتظمة والتى كل حدودها موجبة ولا تساوى الصفر – وهى الحال الذى عليه تقلب الأيام على الناس جميعاً يعنى الآتى:

١ – الطريقة الوحيدة لتحسين حال الأحفاد على المدى الطويل هو ترقية المجتمع ككل أما الصعود الداخلى إلى طبقات المجتمع العليا دون تنمية المجتمع نفسه فيمثل حلاً مؤقتاً يزول أثره مع الزمن، وهذا يعنى أن من يخرب المجتمع من أجل حصوله على مصلحة خاصة لا يستحقها فإنه يخون المجتمع المعاصر له ويخون أحفاده أيضاً.

٢ – فى النشاط التجارى والاقتصادى لا يسلم أحد من تقلبات السوق عدا من يمارس الربا هو وأحفاده ـ فسوف تؤول إلى الأحفاد كل ثروة المجتمع بعد عدد كافٍ من الأجيال.

وهذا يعنى أن الربا هو أحد مغالطات فائض القيمة وأشدها خبثاً لأن طرفيها يبدوان مستفيدين، وأن الاتفاق يتم بالتراضى الظاهر، أما الخاسر فهو الأجيال التالية، لذلك حرم الله الربا فى الإسلام حتى لا يحتكر الثروة آكلوا الربا، وذلك تطبيقاً للشريعة الكونية فائض سلطة يساوى الصفر وفائض قيمة يساوى الصفر.

٧- نهاية التاريخ

تعرض كل من هيجل وماركس وفوكوياما لفكرة نهاية التاريخ، حيث تعنى الفكرة لديهم أن تطور العلاقات فى المجتمعات البشرية لها اتجاه وأن هذا الاتجاة له غاية وليس اتجاها مفتوحاً بلا نهاية، وأن التطور سوف يستقر على نهاية تحقق صورة من صور المجتمع تشبع حاجاته الأساسية والعميقة على الصورة المثلى ؛ بالنسبة لهيجل هى الدولة الليبرالية فالحرية الكاملة هى الهدف النهائى للإنسان وتتحقق عندما يفهم كل الناس هذه الفكرة وبذلك يعيش الجميع بعقلانية لأن هذه هى طبيعة البشر عندما يكونون أحراراً[1]، وبالنسبة لماركس كانت الاشتراكية العلمية حيث انتقد الفكر المثالى لهيجل وبنى كل توقعاته عن تطور المجتمع البشرى وصراع الطبقات على أسس مادية بحتة هدفها السيطرة على وسائل الإنتاج باعتبارها المصدر الأساس لإشباع حاجات البشر وأن علاقات الإنتاج هى الأساس المحرك الذى تتوافق معها كل المعايير الإنسانية فى المجتمع لتحقيق الفوائد المادية بناءً عليها، وعرّف فائض القيمة حيث يمثل مغالطة ليحصل بها أصحاب رؤوس الأموال على فائض القيمة من موقع الأفضلية على القدرة على المساومة مقابل الأجراء بما يتوقع أن يتطور المجتمع الرأسمالى فى اتجاه صراع الطبقات لتنتصر الطبقة الأقوى فى الصراع والأكثر عدداً وهى طبقة الأجراء لتقيم دكتاتورية الطبقة العاملة **dictatorship of the proletariat** وتلك نهاية التاريخ فى مفهومه[2]، أما بالنسبة لفوكوياما فقد استقرأ لحظة تاريخية هى لحظة سقوط المعسكر الشيوعى فى التسعينيات من القرن العشرين، حيث سقط لأسباب داخلية بما يعنى فقدان دكتاتورية البروليتاريا لشرعيتها السياسية وفشلها داخل المجتمع الشيوعى ورفض مواطنيها لهذا النموذج من الفكر السياسى والنظام المتوافق معه، لقد استقرأ

---

(1) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p. 345.
(2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994. pp. 392-403.

فوكوياما هذه اللحظه ليُعلن الانتصار المطلق والنهائى «لليبرالية الديموقراطية المبنية على اقتصاد السوق الرأسمالى الحر» ويعلن تفوق هذا النموذج على كل ما عرف البشر حالياً ومن قبل بدليل بنائه لمجتمعات ودول قوية علميا واقتصادياً ومستقرة سياسياً أكثر من أى مجتمعات أو دول أخذت بغير هذا النمط الفكرى/السياسى/الاقتصادى[1].

القول بنهاية التاريخ يعنى القول ضمناً بوجود الإرادة العامة للأمة كما قال جان جاك روسو فى القرن الثامن عشر الميلادى واستقر فى الفكر السياسى، وأن هذه الإرادة لها اتجاه ثابت يدفع التطور فى اتجاه واحد هو تحقيق صورة من صور المجتمع تشبع الحاجات الأساسية والعميقة على الصورة المُثلى لدى جموع أبناء المجتمع الذين يتكون من جمع إرادتهم الإرادة العامة للدولة[2]، نفس الفكرة موجودة لدى بنتام ومذهب المنفعة حيث يعتبر العمل خيراً إذا كان يحقق حساباً عاماً من المنافع الحسية يتفوق على الحساب العام للألم الناتج عنه وبالتالى فهو يأخذ تأييداً عاماً أكبر من المعارضة له[3]، بما يدفع الأعمال العامة والتشريعات فى اتجاه أكثر تحقيقاً للمنفعة، ونفس الفكرة لدى بودان من اتجاه تغير التاريخ إلى الأفضل[4].

فكرة نهاية التاريخ تعتبر فكرة محورية فى البحث الحالى، لأن القول بأن الغرض من رحلة الإنسان على الأرض هو تزكيته بنقله من حال الجهل والسذاجة اللذان مكنا إبليس من إغوائه فأخطأ وأنزله الله ليعيش حالة الطبيعة ليتقارب من اكتشاف شريعة الله الكونية ويتمرس فى العمل بها حتى يستطيع الالتحاق بملكوت

(1) «The End of History and the last man», Francis Fukuyama, publisher: Penguin, USA, 1992, "Introduction reproduced and transcribed by Andy Blunden in 1998, proofed and corrected February 2005,
http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/index.htm
http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/us/fukuyama.htm
(2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p.306.
(3) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p. 371.
(4) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p.208.

الله فهماً وسلوكاً، هذا معناه أن التطور يسير في اتجاه واحد هو التقارب من اكتشاف تلك الشريعة وجدوى العمل بها .

في بحثنا هذا تم اتخاذ القوى الطبيعية المكونة للذات البشرية أساساً للتعرف على دالة المنفعة للفرد والتي تم تلخيصها في طلب الأمن والرفاهية، وبافتراض تحرك الإنسان تحركاتٍ عقلانية بين الخيارات المتاحة له في البيئة التي وجد نفسه فيها بعد النزول إلى الأرض وهي حالة الطبيعة، بناءً على ظروف حالة الطبيعة كان القرار العقلاني الأولي هو تجمع الأفراد في كيانات مجتمعية تشترك في أنشطة الدفاع ضد الاعتداءات وتتبادل فيما بينها السلع والخدمات .

هذا المجتمع لابد من أن ينشأ فية بداهةً سلطة مركزية تتولى قيادة المجتمع وتنظم إدارة الأمور العامة فيه.

في أي مجتمع بشري لابد من ظهور ثلاث مباريات أساس؛ الأولى هي مباراة التبادل وهي مباراة صفرية Zero-sum game مكسب أحد طرفيها يكون على حساب الطرف الآخر، حيث يستخدم الطرف القوي وسائل الضغط على الطرف الضعيف بالترتيب الآتي.

الاستيلاء – التهديد باستخدام القوة لإرهاب الضعيف – الخداع السياسي باستخدام السلطة والنفوذ – الخداع المالي .

فإذا فقد الطرف القوي كل الوسائل، لم يعد أمامه إلا التبادل العادل وإعطاء الطرف الآخر حقه كاملاً.

التصاعد في سلم التبادل من الاستيلاء إلى الخداع المالي ثم اضطراراً إلى التبادل العادل هو نفسه تصاعد في سلم التحضر الاجتماعي، ليس من وجهة نظر القيم ولكن من وجهة نظر ارتفاع إنتاجية المجتمع لارتفاع مشاركة المحكومين في السلطة في مباراة الحكم وارتفاع مشاركة العاملين في الثروة في مباراة الإنتاج .

هذا التحول ليس نوعاً من المثالية ولكنه يتم مع إدراك المحكومين لوجه سوء المعاملة والخداع الذى يتواجد مع ارتفاع بصيرة الضعفاء فى المجتمع، حيث القوة المحركة للتحضر الاجتماعى فى بحثنا هذا هى العدوان الدفاعى عن النفس الذى يتحرك مع إدراك وجه الغبن الذى يتعرض له الطرف الضعيف نتيجةً لفقده فائض السلطة أو فائض القيمة وهذا يحدث مع نمو البصيرة لدى الطرف الضعيف التى هى فى تصاعد مستمر بحكم التجربة الاجتماعية وتعقد العملية الإنتاجية بما يستوجب على الحكام وأصحاب الثروة إلى الارتقاء بمستوى تعليم المحكومين والمشاركين بجهدهم حيث يرفع التعليم قدرات بحوث العمليات لديهم كناتج جانبى للتعليم عامةً.

٨ – الخلاصة

الله موجود، هكذا تشير الفيزيقا عن القانون الثانى للثرموديناميكا، وصفاته المؤكدة تنبع من ممارسته لخلق الإنتروبى السالب فى الكون، فهو بحق نور السماوات والأرض، يعلم ويخلق العلم وهذا هو أول أشكال الإنتروبى السالب، ويدبر وينشئ النظم الكونية وسننها وهذا هو الشكل الثانى من أشكال الإنتروبى السالب، وخالق الحياة والطاقة المحركة لكل شئ فى الكون، ولولا وجوده لما نشأ شئٌ من ذلك فى الكون ولكان عدماً مواتاً كما تشير قاعدة اتجاه الإنتروبى إلى نهايته **Maximum entropy principle** المستقرة فى علوم الثرموديناميكا منذ اكتشاف هذا العلم.

كل مخلوقات الله وكل الأحداث التى تجرى فى الكون وفى الأرض بل وفى نفوس البشر يعلمها الله مسبقاً مسجلة فى كتابٍ لديه سبحانه ومن قبل أن تحدث، وكل مخلوقاته لا يعصون الله ما أمرهم، ولكن آدم وذريته لهم شأنٌ آخر فقد وهب الله لهم عقولاً يفقهون بها وترك لهم أن يختاروا طريقهم ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾(سورة الأحزاب، آية ٧٢) وحمل آدم وذريته لهذه الأمانة

يرفع مكانته فى الكون رفعة عالية بين مخلوقات الله المقربة، ولكن فى ذلك محاذيرٌ كثيرة لمثل هذا المخلوق فقد يكون مصدراً لكثيرٍ من الاضطراب فى الكون حتى يتفهم ويفقه الصواب من الخطأ ويتوافق مع شرائع الله الكونية فلا يكون مصدراً لأعمال تؤدى إلى اضطراب الكون بجهله وسذاجته، لقد تُرك له أن يختار فما الذى يضمن أن يهديه عقله إلى ما أراده الله منه، وهذا ما حذر منه الملائكة ولكن الله أعلم بمن خلق ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾(سورة البقرة، آية ٣٠ –

٣٩)، ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾(سورة طه، آية ١١٥– ١٢٦)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ

لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَـٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَـٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾(سورة الأعراف، آية ١١ – ٢٥)، لقد خلق الله آدم وأخبر الملائكة أنه سيجعله في الأرض خليفة، وعلى الرغم من ذلك خلقه في الجنة حيث ملكوت الله الأعلى حيث ملائكته ومخلوقاته المقربة، وأخبر آدم بشرطٍ واحدٍ من شريعة الله الكونية ؛ ألا يقرب شجرةٍ معينةٍ، ولكن آدم بنقص خبرته وعجز إرادته أمام المغريات وقلة تدريبه على استخدام عقله وإرادته، فضلاً عن عدم استيعابه لأحكام شريعة الله الكونية انزلق بطريقةٍ طبعية إلى الاستجابة لغرائزه وأكل من الشجرة فحق عليه النزول إلى الأرض، ليس كعقوبة إذلال لأكثر من سبب؛ أولاً لأنه تلقى كلماتٍ من ربه فتاب عليه ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾(سورة البقرة، آية ٣٧)، ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَـٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾(سورة طه، آية ١٢٢)، ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ

أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾(سورة الأعراف، آية ٢٢ – ٢٣) فلا يليق إذلاله بعد ذلك، ثانياً لأن الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾(سورة البقرة، آية ٢٨٤) فلا يحتاج لأن يقيم الحجة على أحد لكي يعذبه فلا معقب لكلماته سبحانه، وأخيرا وفى نهاية الرحلة على الأرض يعيد الله الصالحين من البشر إلى الجنة خالدين فيها ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾(سورة الحديد آية ١٢)، لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا قيلاً سلاماً سلاماً ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴾(سورة الواقعة آية ٢٥ – ٢٦)، فهل يعودون إليها على نفس حالهم لكى تتكرر أخطاؤهم فى الجنة حيث ملكوت الله الأعلى الذى قال عنه الله لإبليس فما يكون لك أن تتكبر فيها ﴿قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾(الأعراف، آية ١٣)، أم أن علم الله المحقق بخلود أبناءِ آدم الصالحين فى الجنة يعنى أنهم قد تزكوا إلى درجة رفعتهم إلى التوافق مع فهم وفقه شريعة الله الكونية وتؤهلهم للعودة للعيش فى الجنة حيث ملكوت الله الأعلى المحكوم بشريعته الكونية .

لقد أُخرج آدم من الجنة حيث النعيم المقيم بالأمن فى ملكوت الله الأعلى حيث تحكم شريعة الله الكونية بين مخلوقات الله وحيث الرزق الوفير، لكى يواجه آدم

وذريته مشكلة تدبير حياته على على الأرض ويواجه ما استقر فى الفكر السياسى والاقتصادى بوصفه «حاله الطبيعة» ، حيث تتميز بحرية كل الأفراد من بنى البشر state of perfect freedom مع تميزها بتساوى كل البشر الذين يمثل كلٌ منهم كياناً منفصلاً حُراً تام الحرية وله حقوقٌ متساوية مع الآخرين من ذوى الكيانات الأخرى سواءٌ من البشر أو من غيرهم من المنتفعين بالبيئة الطبيعية state of equality of its inhabitants مع حقوق متساوية فى الانتفاع بالبيئة، وعلى الجانب الآخر هناك الموارد محدودة والأمن مهدد من احتمال نقص الموارد واعتداء المعتدين من زملائنا من المخلوقات الأخرى والبشر حيث لا توجد سلطة عامة تنظم الحقوق والواجبات بين من يقتسمون حالة الطبيعة .

ممارسة الحياة ومحاولة استعادة الأمان من اعتداء المعتدين فى الأرض وتأمين الموارد هى بداية المسئولية الثقيلة على أبناء آدم أجمعين، مسئولية مشتركة لاكتشاف «الحل الأمثل لإدارة هذه الموارد المحدودة والتشريع لمجتمعهم على الصورة المثلى لتحقيق الحد الأقصى من السلام والأمن والرفاهية لأفراد مجتمعهم» وإذا كان هذا هو الهدف النهائى المنطقى من رحلة آدم وذريته على الأرض فهل نجد التطور الاجتماعى البشرى يتقارب بطريقة طبعية حسب مجرى الحوادث على الأرض مع هدف تحقيق «الحد الأقصى من السلام والأمن والرفاهية» فى المجتمع، وإن صح هذا فما هى معايير التحضر الاجتماعى وكيفية تحقيقها وما هو حدها الأقصى الذى إذا تحقق وصل العالم به إلى نهاية التاريخ فلا تطور حضارى بعده، وإن صحت كل هذه المنظومة الفكرية واتسقت مع نفسها ألا نتوقع أن نجد الأسس التشريعية المثلى للوصول بالمجتمع إلى مرحلة تحقيق «الحد الأقصى من السلام والأمن والرفاهية» فى المجتمع هى نفسها الأسس التشريعية التى أمر بها الله فى رسالته الخاتمة إلى البشر وهى الإسلام.

فكرة نهاية التاريخ تعتبر فكرة محورية فى البحث الحالى، لأن القول بأن الغرض من رحلة الإنسان على الأرض هو تزكيته بنقله من حال الجهل والسذاجة

اللذان مكنا إبليس من إغوائه فأخطأ وأنزله الله ليعيش حالة الطبيعة ثم تقاربه من اكتشاف شريعة الله الكونية وتمرسه فى العمل بها ، هذا معناه أن التطور يسير فى اتجاه واحد هو التقارب من اكتشاف تلك الشريعة وجدوى العمل بها .

فى بحثنا هذا تم اتخاذ القوى الطبيعية المكونة للذات البشرية أساساً للتعرف على دالة المنفعة للفرد والتى تم تلخيصها فى طلب الأمن والرفاهية ، وبافتراض تحرك الإنسان تحركاتٍ عقلانية بين الخيارات المتاحة له فى البيئة التى وجد نفسه فيها بعد النزول إلى الأرض وهى حالة الطبيعة ، تلك الحالة الأولى التى نعم فيها بالحرية المطلقة والمساواة المطلقة مع رفقاء البيئة الآخرين ولكن دون وجود سلطة مركزية تنظم الحقوق والواجبات بين شركاء البيئة مما وفر تربة صالحة للأقوياء للاعتداء على الضعفاء والحصول منهم على ما ينفعهم مما استوجب تجمع الأفراد فى مجتمعاتٍ يتعاونون فيها على الدفاع المشترك ضد الاعتداءات الخارجية وبالإضافة إلى ذلك فإن تبادل السلع والخدمات مع الآخرين قد عضَّدَ هو الآخر من وجوبية اتخاذ الفرد اختيار الانضمام إلى مجتمع قوى منتج .

بناءً على تكوُّن المجتمع كان لابد من وجود سلطة مركزية تنظم وتدير الأمور العامة فيه من دفاع وقضاء وتنظيم للحقوق والواجبات وحل منازعات وخلافة من الأمور العامة وبالتالى وبذلك وُجِدَ الأساس الفيزيقى للسلطة العامة والثروة كأدوات إشباع ، وباتخاذ نموذج نظرية المباريات باعتباره المكون المنطقى النهائى للعلاقات الاجتماعية نجد لدينا ثلاث مباريات أساس فى المجتمع هى مباراة التبادل ومباراة الحكم ومباراة الإنتاج .

مباراة التبادل مباراة أولية صفرية Zero-sum game وهى الأقدم بين جميع صور المعاملات الاجتماعية تدور على أساس المنافسة بين طرفيها للحصول على مكاسب على حساب الآخر، تظهر فى التبادل على السلع والمنافع بين طرفى التبادل حيث يحاول كل طرفٍ منهما الضغط على الآخر أثناء عملية التفاوض ليأخذ منه كل

الممكن مقابل أقل المدفوعات، وتظهر فى مباراة الحكم حيث يطلب الحكام من المحكومين بذل كل غالٍ ونفيس من أجل الوطن والتفانى فى خدمته والدفاع عنه ولكن عند اقتسام السلطة ومنافع المال العام هناك سادة وعبيد والوضع المميز لأصحاب السلطة العامة، وسائل اقتناص ناتج مباراة التبادل من الطرف المقابل هى بالترتيب التنازلى من حيث الفاعلية وقلة التكلفة وتعظيم العائد كالآتى:

الاستيلاء – التهديد باستخدام القوة لإرهاب الضعيف – الخداع السياسى باستخدام السلطة والنفوذ – الخداع المالى.

و نلاحظ أيضاً أن الانتقال من الاستيلاء إلى التهديد إلى الخداع السياسى إلى الخداع المالى هو تصاعد فى درجة تعقيد الوسائل بحيث تستعصى تكتيكات المباراة على فهم الطرف الضعيف وقدرات بحوث العمليات لديه فلا يدرك أوجه الخداع التى يواجهها على وجه التحديد فلا تتحرك لديه غريزة العدوان الدفاعى عن النفس بناء على إدراكه لأبعاد الموقف فإذا فقد الطرف القوى كل الوسائل، لم يعد أمامه إلا التبادل العادل وإعطاء الطرف الآخر حقه كاملاً.

مباراة الحكم هى مباراة غير صفرية Non-zero sum game يتعاون فيها الحكام والمحكومين لإعلاء كل مصالح الدولة وتقويتها ثم تدور بين الحكام والمحكومين مباراة صفرية لتقسيم ناتج المباراة الذى هو ناتج العمل العام الذى تعاون الطرفان على تعظيمه حيث تدور المباراة على «فائض السلطة» وهو حصول رئيس الدولة والموظفين العموميين على سلطة لا ينالها المحاسبة حيث تستغل للحصول على مكاسب شخصية من صور الأبهة الاجتماعية فضلاً عن صور التربح من السلطة.

مباراة الإنتاج هى مباراة غير صفرية Non-zero sum game يتعاون فيها المالكون لرأس المال وباقى أطراف العملية الإنتاجية لتعظيم حجم وقيمة الإنتاج ثم تدور مباراة صفرية بين المالكون لرأس المال ومن شاركوا بجهدهم لتقسيم ناتج

المباراة الذى تعاون الجميع على تعظيمه حيث تدور المباراة على فائض القيمة بين مالك رأس المال من جهة مقابل من شاركوا بجهدهم على الجهة الأخرى، حيث يكون الطرف القوى على الأغلب هو مالك رأس المال باعتباره المنظم والمدير للعملية الإنتاجية.

كلما تقارب نمط التعمل فى المجتمع من التبادل العادل كلما قويت الدوافع للإخلاص فى المشاركة من جموع العمال والمحكومين فى الإنتاج والحفاظ على المجتمع والدفاع عن الملكية العامة والشأن العام فى المجتمع وبالتالى نستطيع أن نعتبر الانتقال التصاعدى من «الاستيلاء – التهديد باستخدام القوة لإرهاب الضعيف – الخداع السياسى باستخدام السلطة والنفوذ – الخداع المالى» حتى نصل فى النهاية إلى التبادل العادل بسلم التبادل هو نفسه مقياس التحضر الاجتماعى من وجهة نظر بحثنا هذا حيث يصل المجتمع إلى قمة تحضره بسيادة مبدأ التعامل العادل أى «فائض سلطة يساوى الصفر وفائض قيمة يساوى الصفر».

هذا التحول ليس نوعاً من المثالية ولكنه يتم مع إدراك المحكومين لسوء المعاملة والخداع الذى يتواجد مع ارتفاع بصيرة الضعفاء فى المجتمع، حيث القوة المحركة للتحضر الاجتماعى فى بحثنا هذا هى العدوان الدفاعى عن النفس الذى يتحرك مع إدراك وجه الغبن الذى يتعرض له الطرف الضعيف نتيجةً لفقده فائض السلطة أو فائض القيمة وهذا يحدث مع نمو البصيرة لدى الطرف الضعيف التى هى فى تصاعد مستمر بحكم التجربة الاجتماعية وتعقد العملية الإنتاجية بما يستوجب على الحكام وأصحاب الثروة إلى الارتقاء بمستوى تعليم المحكومين والمشاركين بجهدهم حيث يرفع التعليم قدرات بحوث العمليات لديهم كناتج جانبى للتعليم عامةً.

مبدأ التعامل العادل أى «فائض سلطة يساوى الصفر وفائض قيمة يساوى الصفر» كان هو نفسه مبدأ التعامل الذى شرع له القرآن الكريم وبينه الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون فى حكمهم وإدارتهم وكافة معاملاتهم وهو نفسه نهاية

التاريخ وهو نفسه شريعة الله الكونية لمن أراد أن يتزكى فليأخذها مبدأ لمعاملاته عن قناعة واختيار ولا ينتظر حتى يُجبر عليه، مثالٌ لذلك واقعة محاسبة الرئيس بوش وعمر بن الخطاب التى تم بيانها فى هذا المقال، لقد فعلها عمر لأنه يمتثل لشرع الله إيماناً واحتساباً وزكاةً أما بوش فإن توازنات القوى فى دولته هى التى أجبرته على قبول المحاسبة على مضض، وبالتالى فإن إجبار الحكام المارقين فى دول الإسلام على الامتثال للمحاسبة على السلطة المفوضة إليهم هو عمل شرعى تماماً وتنظيم الدولة على آليات وتشريعات الديموقراطية عملٌ شرعى تماماً فنحن جميعاً أبناء آدم شركاء فى التقارب من شرع الله وحراسة حرماته بمنع الظلم وعدم المشاركة فيه أو مساندة ظالم، إن ما يجرى من حوادث وتحولات على الأرض ليس إلا جزءًا من المنظومة الكونية الإلهية ولا يمكن أن نقرأه خارج سياقها الأصلى، وإلى كل من يظن غير ذلك أذكره بآيات الله المحكمات :

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(سورة البقرة: الآية ٣٠).

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾(سورة الحديد: الآيتين ٢٢-٢٣).

﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾(سورة الطلاق، آية ٣).

النظرة التقليدية لدى أناسٍ كثيرين هى أن الأحكام الشرعية الإسلامية أساسها حركة عقائدية لا تتعامل مع الواقع الفيزيقى بل تطبق عليه معاييرها وثوابتها التى

أساسها من أنباء الغيب، وهذا لا يُمكن أن يكون صحيحاً إذا كان الخالق لحياتنا الدنيا وحياتنا فى عالم الغيب واحد حيث لابد من وجود غاية ورباط منطقى فيزيقى يربط بينهما، وهذا ما تبينه طريقة بحثنا هذا فى تداول الموضوع، وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾(سورة الدخان: الآيتين ٣٨-٣٩)

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(سورة المؤمنون: الآية ١١٥).

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

A Proposal Model for Auditing Electronic Accounting Information System Security

دكتورة أماني هاشم السيد حسن هاشم(*)

طبيعة المشكلة:

يلعب أمن المعلومات الأن دوراً هاماً لأسباب عديدة ، منها ما تتعرض له الشبكات من مخاطر، فسواء تعامل البشر مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والغش والتلاعب بمختلف أنواعهم، وأعطال الشبكات، وتلف الأجهزة والبرامج ووسائط التخزين، والهجمات الناتجة عن الفيروسات والبرامج الضاره، تمثل بعض هذه المخاطر، وقد تعددت الدراسات والأبحاث التى تحدد دور المراجع فى هذا التوجه،إلا أن الأمر بحاجة إلى تبنى متغير هام له الأثرالفعال ، وهو برنامج المراجعة والذى يلزم أن يضع أمن نظم المعلومات المحاسبية من بين أولوياته.

ومن المتفق عليه مهنياً وعملياً أن المراجع يؤدى دوره من خلال إطارعلمى وعملى من محدداته برنامج المراجعة، والذى من أولوياته أن يتفق ومبادئ ومعاييرالمراجعة العامة المتفق عليها، لذا فهو بحاجة إلى التطوير ليتفق ومستجدات بيئة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

وبناء على ما تقدم فإن هذا التوجه يحتاج إلى إطار من المحددات الواضحة التى تشكل إستراتيجية لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، تأخذ فى اعتبارها النقاط التالية:

(*) مدرس المحاسبة كلية التجارة - جامعة الأزهر فرع بنات القاهرة.

١- إرساء الأمن الشامل للمنشأة، بما يواكب طبيعة واحتياجات بيئة الأعمال مع مراعاة المستجدات المستقبلية المتوقعة.

٢- توجهات المراجعة العادية والروتينية المتعلقة بإبداء الرأى فى البيانات الموضحة بالقوائم المالية، مع فحص لنظام المعلومات القائم على هذه البيانات والسياسات والمعايير المطبقة فى المنشأة مثل الموازنات التخطيطيه و نظام الرقابة الداخلية.

٣- مراعاة احتياجات برنامج المراجعة من مجالات جديدة مثل الخبرات الهندسية والإحصائية والفنية لتغطية مستجدات أمن بيئة التعامل الإلكترونى .

فالأمر بحاجة إلى الإجابة على السؤال التالى :

ما هو برنامج المراجعة الذى يناسب توجهات المنشآت الأمنية فى ظل المخاطر الحالية والمستجدة لأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

يتبنى السؤال السابق مجموعة من الأسئله الفرعية التالية :

- هل برنامج المراجعة الحالى يناسب التوجهات الأمنية؟

- ما هى المستجدات التى يمكن أن تطرأ على برنامج المراجعة ليفى باحتياجات الأمن الحالية والمستقبلية؟

- ما هو الإطار العام لبرنامج مراجعة يحقق الأمن الشامل للمنشأة فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة السابقة، وتلك هى مشكلتها .

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الدراسة من أهم المواضيع للأسباب التالية :

١ . أمن الأفراد والمنشآت والأنظمة يدعمه أمن المعلومات .

٢ . يلزم أن تتبلور مراجعة أمن نظم العلومات المحاسبية الإلكترونية عبر نموذج ذات كفاءة وفعالية مرتفعة لمراجعتها .

وفى اعتقاد الباحثة أن هذا الموضوع لن يتقادم ، فكل يوم يطالعنا الجديد ، فى عالم المعرفة الذى لاسقف له، ولذلك فنحن بحاجة إلى توجه جديد يدعم هذه الثوابت.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ . التوجه الصادق والفعال نحو تدعيم أمن الأنظمة المحاسبية الإلكترونية .

٢ . تبنى نموذج جديد مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

تساؤلات الدراسة:

حتى تتمكن الدراسة من تحقيق أهدافها فيلزم الإجابة على الأسئلة التالية :

١ . ما هى الدعائم التى يرتكز عليها النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٢ . ماهى الخطوات المقترحة لإرساء نموذج ذات كفاءة و فعالية مرتفعة ، لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ؟

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستقرائى للوقوف على آخر الأخطار التى تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، ومحاولة التصدى لها من قبل فريق المراجعة ،

وفى سبيل تحقيق ذلك، لجأت الباحثة إلى مجموعة من المراجع، منها الكتب والدوريات العربية والأجنبية وكذلك المؤتمرات والندوات المحلية و العربية والدولية، كما قامت باستقراء الكثير من المقالات والمؤتمرات والندوات على شبكة المعلومات التى تناولت هذا الموضوع بإسهاب شديد، وخاصة الأجنبية منها.

خطة الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربع مباحث كما يلى:

المبحث الأول: تناول الدراسات المحاسبية السابقة المتصلة بالموضوع.

المبحث الثانى: تناول الاعتبارات التى تبناها النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الثالث: تناول معايير المراجعة التى بنى عليها النموذج المقترح.

المبحث الرابع: تناول النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الأول

الدراسات المحاسبية السابقة

وتعرض وفق ترتيب زمنى يبدأ من الأحدث لبعض الدراسات السابقة حول الموضوع :

Gary Swindon ,Study,2006 (١/١)

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الإلتزام والمحاسبة بالنسبة لقواعد الأمن فى قانون التأمين الصحى الأمريكى ، فيمكن أن يقوم المراجعون الداخليون بدور فعال فى عملية الإلتزام بمساعدة المنشآت فى الحصول على كسب أكبر من خلال مراجعة الأمن بالقانون السابق.

فيلزم أن يرتكز الإلتزام فى قانون التأمين الصحى الأمريكى على ثلاث نقاط هى :

١- تحديد نموذج الحوكمه بالمنظمة.

٢- الإهتمام بجداول المراجعة، فى جميع مستويات الرقابة، مع تحديد البنود التى تثير الإنتباه فى مجال المراجعة.

٣- تحديد أهم القواعد ومتطلبات الأوضاع بواسطة التنظيمات المترتبة على طبيعة المنشأة (كمثال: خاصة، غير هادفة لتحقيق الربح، تجارية عامة) .

وقد توصلت الدراسة إلى أن التوافق الناتج عن الإلتزام بمتطلبات المراجعة من القواعد المختلفة، وتبنى المنظمات لنموذج الحوكمة يمكن أن يلقى الضوء على الإحتياجات الأساسية للتغييرات فى أسلوب المنشأة فى مواجهة مخاطر تكنولوجيا المعلومات واستعمالات مصادرها.

(٢/١) Requel Filipek, study, 2006 :

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان خطورة botnets وأن عدد متزايد من المنظمات يقع ضحية لها دون معرفتهم، لذلك فلابد من عمل خطوات لحماية الشبكات والحاسبات المتعلقة بها، حتى يتم إحباط هذه الهجمات.

يجد لصوص الإنترنت طرق سرية لاقتحام الشبكات والمثال الحالى هو استعمال الـbots، برامج الربوت التى تغزو الكمبيوتر وتمكن المهاجم من السيطرة على الحاسب من بعد، حيث يعتبر العديد من خبراء أمن المعلومات أن الريبوتات تعد التخوف الأمنى الأول بسبب انتشارها العريض التطور والاستعمال المستمر للأنشطة الغير شرعية.

وقد خلصت الدراسة إلى طرق محاربة الـ Botnets وذلك بعمل استراتيجيات تسمح بإصلاح الكمبيوتر بأحدث الأنظمة ضد الفيروسات وغيرها، واستعمال الحوائط النارية، وعزل الحاسبات التى كانت خارج المكتب، وتغيير كل كلمات السر Password للشبكة المصابة وللمستخدمين، ثم إعادة توصيل الحاسب للشبكة بعد التأكد من أنه قد تم تنظيفه تماماً وخلوه من الفيروسات، وتطبيق سياسات لفرض عقوبات على المستخدمين لمن يقوم منهم بتشغيل برامج غير معروفة على الأجهزة.

(٣/١) J. Stephen McNally, 2005, Study: :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستويات الرقابة بالمنشأة، فيلزم تقييم فعالية تصميم وتنفيذ هذه الضوابط، بالإضافة إلى دراسة تفصيلية وعملية على الرقابة على المعاملات، وتحديد مستويات الرقابة بداخل المنشأة والتى لها أكبر الأثر على الإفصاح فى القوائم المالية، و توجد ستة خطوات يمكن إتباعها تتمثل فى متطلبات مستويات الرقابة، هذه الخطوات تحدد ما يلى:

- خطة المشروع وتحديد معالمه الرئيسية.
- بناء هيكل لتقييم مستويات الرقابة بالمنشأة.
- الحصول على مدخلات لتصميم مستويات الرقابة بالمنشأة.
- توثيق وتقييم مستويات الرقابة بالمنشأة.
- اختبار فعالية مستويات الرقابة بالمنشأة.
- الدمج بين تصحيح الأخطاء والتحسين المستمر .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الخطوات تناسب شركات القطاع العام ، ولا تناسب شركات القطاع الخاص والمنشآت غير الهادفة لتحقيق الربح ، وأيضا يمكن أن يحقق مزايا نتيجه لتشغيله والحصول على أفضل الممارسات والتى تؤدى إلى حوكمة رشيدة ونتائج ماليه طيبة.

(٤/١) دراسة م. إبراهيم محمد عبد المنعم –٢٠٠٤

وتهدف هذه الدراسه إلى ، إيضاح أهمية مراجعة نظم المعلومات مع عرض لمنهجيات بناء نظم المعلومات المختلفة ، بالإضافة إلى إرساء للمفاهيم الأساسية لبناء النظم ، مع تقييم لنظم المعلومات بطريقه سهلة تساعد على إستلام النظام من الجهة المنفذة له ،كما يهدف أيضا إلى تقسيم المستفيدين إلى ثلاث طوائف مختلفة متمثلة فى :

- جهات بناء النظم لتحديد مطالبها جيداً بناء على البنود المذكورة.
- الجهات المنفذة للتقيد بالمنهجيات التي تحدد مراحل بناء النظم.
- جهات مراجعة جودة بناء نظم المعلومات.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

إمكانية تقييم الأنظمة وفقا لمجموعات مختلفة من المتغيرات منها :

- الاستفادة المحسوسة وتعرف بدرجة إعتقاد مستخدم النظام بأن النظام لا يحتاج إلى مجهود عند تطبيقه.
- اليسر ويعرف بدرجة التى يعتقد مستخدم النظام بأنه لا يصعب عليه تطبيقه.
- الاستعمال ويعرف بالزمن المستخدم لتطبيق النظام.

(١/٥) دراسة د.عبيد دياب العجيلى، ٢٠٠٤:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأدوات و الوسائل التي يمكن الإعتماد عليها لتأمين صلاحية نظام المعلومات مع تصور شامل للمخاطر وأنواعها و سبل علاجها والفترات الزمنية المستغرقة فى ذلك، مع إيضاح لأنواع الخلل التى يمكن أن تصيب أنظمة المعلومات وأثر ذلك على موارد المنشأة المصابة مع عرض لمجموعة من الأدوات المرشدة للمراجعيين والمدققين فى تحديد نقاط الضعف بالنظام لعلاجها، ومن هذه الأدوات مصفوفة المخاطر.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الإلتزام بإيجاد الضوابط المناسبة لضمان سلامة نظم المعلومات وإعتماد المراجعيين والمدققين ذوى الخبرات العالية فى نظم المعلومات للتأكد من صلاحية أنظمة الرقابة الداخلية وأن إعدادها وتصميمها وتنفيذها تم طبقا للمواصفات القياسية العالمية.

(١/٦) دراسة أ.د/ سمير أبو غابه، ٢٠٠٣:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أساليب الرقابة المختلفة الخاصة بأمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات بدراسة العناصر التالية:

- المخاطر المنتظر أن تواجهها الأنظمة الإلكترونية للمعلومات.

- الأساليب المادية للرقابة لتحقيق أمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات.
- الأساليب الإجرائية للرقابة لتحقيق أمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلى:

- ضرورة أن نضع فى اعتبارنا أن تطبيق أساليب الرقابة المختلفة الخاصة بأمن الأنظمة الإلكترونية سيقلل احتمال تعرض هذه الأنظمة لمخاطر مختلفة.
- ويجب أن نضع أيضاً فى الاعتبار صعوبة إرساء نظام تشغيل إلكترونى آمن بنسبة مائه فى المائه.
- ونود أن ننبه إلى أن مراجعى الأنظمة الإلكترونية يلزم أن يهتموا إهتماما بالغاً بأمن الأنظمة الإلكترونية وأساليب الرقابة المختلفة التى يمكن أن تحقق الأمن الشامل، هذا وعليهم التأكد بصفة دورية ومستمرة من مدى كفاية هذه الإساليب وفاعليتها.

وقد ركزت الدراسات السابقة على النقاط التالية:

١- دور نموذج الحوكمة بالمنظمة فى إحداث التغيير.

٢- تطبيق سياسات لفرض عقوبات على المستخدمين لمن يقوم منهم بتشغيل برامج غير معروفة على الأجهزة.

٣- النموذج المقترح يمكن أن يحقق مزايا نتيجة لتشغيله والحصول على أفضل الممارسات والتى تؤدى إلى حوكمة رشيدة ونتائج ماليه طيبة.

٤- إمكانية تقييم الأنظمة وفقاً لمجموعات مختلفة من المتغيرات.

٥- إعتماد المراجعيين ذوى الخبرات العالية فى نظم المعلومات للتأكد من صلاحية أنظمة الرقابة الداخلية، وأن إعدادها وتصميمها وتنفيذها تم طبقاً للمواصفات القياسية العالمية.

٦- أن مراجعى الأنظمة الإلكترونية يلزم أن يهتموا إهتماما بالغاً بأمن الأنظمة الإلكترونية وأساليب الرقابة المختلفة التى يمكن أن تحقق الأمن الشامل، هذا وعليهم التأكد بصفة دورية ومستمرة من مدى كفاية هذه الإساليب وفاعليتها.

بإستعراض الدراسات المحاسبية السابقة ، تستنتج الباحثة أن هذه الدراسات قد حققت الهدف الذى أعدت من أجله، إلا أنها لم تتناول موضوع الدراسة وهو إرساء نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية هذا ما دعا الباحثة إلى تناوله بالبحث والدراسة.

المبحث الثانى

الاعتبارات التي يتبناها النموذج المقترح

بداية تشير الباحثة إلى أن تنفيذ النموذج المقترح يتطلب التنسيق بين مصممي النظام ومنفذيه والمستفيدين منه للتوصل الى مزاياه التي تم الإتفاق عليها بين الخبراء والمستفيدين .

فيلزم انجاز النموذج المقترح وفقا لما يلي :

١- تحقيق الاهداف التي يسعى النموذج إلى إرسائها .

٢- الإلتزام بالوقت المحدد للإنجاز .

٣- الأخذ فى الاعتبار أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، مع تطوير مايدعمها من الإجراءات والإستراتيجيات ، طبقا لما هو مخطط .

وذلك لإرساء نموذج مقترح فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بما يتفق مع كافة الاعتبارات والإمكانيات بما يضمن استمرارية النظام من حيث التعديل والإضافة – كما سيرد في الخطوة السادسة في النموذج المقترح – بما يوفي متطلبات واحتياجات المستفيدين (د . أحمد مصطفى ناصف ، ٢٠٠٤ ، ص٩ بتصرف) .

وحتى يستمد النموذج فعالياته وكفاءته فلابد من توافر مجموعة من الاعتبارات المختلفة اللازم أخذها في الاعتبار قبل التقديم للنموذج المقترح تتمثل فيما يلي :

(١/٢) قيود بناء النظام ويمكن للباحثة تقديمها في النقاط التالية:

(١/١/٢) القيود الأخلاقية:

وهي القيود التي تفرضها القوانين الأخلاقية التي فرضتها الأديان وماتعارف عليه البشر من حيث الصدق والأمانة وتقدير جهود الآخرين.

(٢/١/٢) القيود السياسية والاجتماعية مثل منع بناء نظم تساعد على ارتكاب الجريمة أو نشر الرزيلة أو ترويج الممنوعات (أ.ابراهيم محمد عبد المنعم ،٢٠٠٤ ص٦).

(٣/١/٢) القيود الاقتصادية وهي ماقد تفرضها بعض الدول على مواطنيها تحت شعارات مختلفة مثل حماية المنتجات الوطنية وما شابه ذلك .

(٤/١/٢) قيود حماية الملكية الفكرية بمعنى إعادة النظر في جميع الدعاوى المتشددة والتي تؤدي لتقييد الملكية الفكرية ، مع ضرورة مراجعة القوانين الوطنية التي يتم اعدادها حاليا بما يلائم الملكية الفكرية والموقف الدولي الجديد ومن أهم سماته المرونة في التفسير (د . صلاح الدين فهمي محمود ،٢٠٠٢ ص٢١ بتصرف).

(٢/٢) يلزم أن تحدد جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية قبل تحقيق أهداف المنشأة ، كما يجب أن يفهم المراجع خطوات مراجعة برنامج نظم المعلومات الإدارية ، وتوضح الباحثة خطورة دورالخبرة والتدريب و المعرفة في كفاءة وفعالية فريق المراجعة، عند قيامه بمهامه .

(٣/٢) إن توثيق نظم المعلومات من أهم العناصر لضمان جودة واستمرارية النظام حيث ، يلزم توثيق جميع مراحل تحليل وتصميم وتنفيذ نظام المعلومات وهو يشمل (د . محمد عز الدين الشرقاوي، ٢٠٠٤ ، ص٣) :

(١/٣/٢) توثيق النظام المفاهيمي لقاعدة البيانات Conceptual Database Design وهو لا يشتمل توثيق تصميم قاعدة بيانات النظام القائم فحسب بل بالنسبة للنظام المقترح وتوثيق الفروق بين المفاهيم الموجودة في النظامين.

(٢/٣/٢) توثيق التصميم المنطقي لقاعدة البيانات Logical Database design وهي تشمل خطوات تحويل النظام المفاهيمي إلى نظام منطقي وتحديد الاعتمادية الدالية Functional dependencies.

(٢/٤) منهجية النظام Methodology System (م.ابراهيم محمد عبد المنعم، ٢٠٠٤، ص٦-٧):

وترى الباحثة أنها تعبر عن شرح دقيق لكل خطوة من خطوات تنفيذ النظام وكذلك تحديد المطلوب لكل مرحلة من مراحل بناء النظام المحاسبي، مع بيان لدور الأفراد والجماعات لتنفيذ المهام المحددة في كل مرحلة، مع الأخذ في الاعتبار المخرجات المحاسبية المطلوبة ودرجة جودتها ومعايير قياسها لكل مرحلة من مراحل النظام المحاسبي، مع عدم إغفال الوسائل المستخدمة لتطوير البناء وتنفيذ كل مهمة محاسبية ، مع العلاج السريع للأخطاء .

(٢/٥) تقييم النظام:

ويتم ذلك بمعرفة لجنة من المراجعين الداخليين بالمنشأة ، وتؤكد الباحثة في هذه المرحلة على أهمية التأهيل العلمي لفريق المراجعة من حيث درايته بمعلومات كافية عن وثائق التكويد وخطة بناء قواعد البيانات ووثائق تركيب الشبكات وكل مايتطلبه عمل فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وذلك بموجب النموذج التالي(م.ابراهيم محمد ،٢٠٠٤ ،ص٣٢) :

نموذج اختبار وثائق النظام المتبع لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية

System Documents Test Model for Auditing Accounting Information System Security

مسلسل	ملاحظات	التقييم	الدرجة العظمى	المكون
١			٤٠	مراجعة وثائق التكويد
٢			٢٠	مراجعة وثيقة دليل المستخدم
٣			١٠	مراجعة وثيقة خطة التركيب
٤			١٠	مراجعة وثيقة خطة بناء قواعد البيانات
٥			١٠	مراجعة وثيقة تركيب الشبكات
٦			١٠	مراجعة وثيقة صيانة الأجهزة والمعدات
٧			٢٠	مراجعة وثيقة صيانة المباني المقام عليها العمل
			١٢٠	التقييم النهائي

رفض...   قبول...   إبداء الملاحظات.......................

توقيع أعضاء لجنة المراجعة والاستلام ....   التاريخ / /

وتؤكد الباحثة أن هذا النموذج للتقييم سوف يفيد في الخطوة السادسة في النموذج المقترح من قبل الباحثة نظرا لأهمية الأول في التطوير بمعرفة مواطن الأخطاء وبالتالي العلاج السريع لها مع الأخذ في الاعتبار التطوير المستمر وتلك مضمون الخطوة السادسة من النموذج المقترح .

(٦/٢) وأخيرا تؤكد الباحثة على أهمية تلافي النموذج المقترح للأخطاء التالية (د.أمين السيد أحمد لطفي، ٢٠٠٤، ص٤٤٣و٤٤٤):

(١/٦/٢) أخطاء في تصميم نظام الرقابة الداخلية والتي قد تتمثل في تصميم غير كاف لنظام الرقابة الداخلية الشامل .

(٢/٦/٢) غياب الفصل بين الواجبات .

(٣/٦/٢) غياب الفحص الملائم والموافقة عن العمليات المالية والقيود المحاسبية.

(٤/٦/٢) إجراءات غير كافية لتقييم وتطبيق المبادىء المحاسبية .

(٥/٦/٢) احتياطيات غير كافية لحماية الأصول بجميع أنواعها.

(٦/٦/٢) غياب أساليب رقابية أخرى تتسق ونشاط العملية المالية .

هذا عن الضوابط التي يلزم توافرها في النظام قبل تصميمه ، وترى الباحثة أنه من الملائم الأخذ في الاعتبار معايير المراجعة الدولية والعربية والمصرية التي بنى عليها النظام ، وتلك موضوع المبحث القادم.

المبحث الثالث

معايير المراجعة التي بني عليها النموذج المقترح

Auditing Standards For The Proposal Model

تم تصميم المعايير للحصول على نتائج أكثر فعالية لمراجعة النموذج المقترح كنتيجة للتقييم الأدق للمخاطر وتطوير التصميم وأداء إجراءات المراجعة للاستجابة للمخاطر ، وهذا سوف يجعل المراجعين أكثر قدرة على التركيز على تلك المناطق التي تكون فيها نسبة الخطر أعلى(John A. Fogarty, Lynford Grham, 2006,p.2)

رأت الباحثة أن المعايير المتصلة بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كثيرة ومتشعبة، لذلك اقتصر التقديم على المعايير المتعلقة بإعداد النموذج، وأمن المعلومات وأيضاً بيئة التشغيل الإلكتروني قدر الإمكان لخدمة أهداف الدراسة، وتضيف الباحثة أن حقل المعايير ثماره متجددة، فكل يوم يتم تعديل الإصدارات المتاحة أو استحداث إصدارات جديدة للحاجة إليها، وفيما يلي إيضاح لبعض المعايير المتصلة بالنموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

١. بداية ستقدم الدراسة الشكل رقم (٣/١) وهو يوضح المعايير المتعلقة بالنموذج بشكل عام .

٢. يلي ذلك شرحه بالتعليق على كل إصدار سواء تم تطبيقه بالفعل، أو أنه معيار مرتقب له علاقة بموضوع أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المعايير المتعلقة بالنموذج

بعض المعايير المتعلقة بنموذج المراجعة بصفة عامة	معايير متعلقة بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية
SAS 99	BS 7799
ISA 240	ISO 17799
SAS 108	ISO 27001
SAS 109	ISO 27002
ISA 400	ISO 27003
ISA 401	ISO 27004
SISA050	ISO 27005
SISA 070	ISO 27006
SISA 080	
IAPS 1008	
IAPS 1009	

المصدر: إعداد الباحثة

الشكل رقم (٣/١) شكل يوضح المعايير المتعلقة بالنموذج

(١/٣) بعض المعايير المراجعة المتعلقة بالنموذج بصفة عامة:

(٣/١/١) معيار المراجعة الدولي رقم (ISA 240) وأهم ما يتعلق بهذا المعيار بالنسبة لموضوع مراجعة أمن المعلومات وترى الباحثة ضرورة إلتزام فريق المراجعة بممارسة الشك المهني الجماعي Brain Storming في وجود تلاعب عند وضع خطة المراجعة(د. عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٥، ص١٨)، ويتفق معيار المراجعة الامريكي رقم (٩٩) SAS مع المعيار السابق في ذلك، إلا أنه يختلف عنه في رؤيته ضرورة توافر ثلاثة مخددات للتلاعب هي:

- توافر دافع للتلاعب.
- وجود ضعف في الرقابة الداخلية لتحويل الدافع لواقع.
- وجود التبرير لإرتكاب التصرف.

ويتم تكثيف الإستفسارات للإدارة لتحديد مخاطر التلاعب، مع الأخذ فى الاعتبار تبريرات الأفراد كشرط لحدوث التلاعب، وتوفير إرشادات أوضح لتقدير المخاطر الناجمة عن التحريفات الجوهرية، عدم سلامة الإعتراف بالإيراد، وأخيراً وضع ضوابط متى تكون الإدارة معوقة للرقابة الداخلية (د. عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٥، ص٢١).

من العرض السابق يتضح إهتمام المعيار SAS.99 والمعيار ISA.240 بالتفكير الجماعى الخلاق، ومما يؤكد ذلك الإتجاه، تبنى لجنة مراجعة التقارير المالية بمجمع المحاسبين والمراجعيين القانونيين الأمركيين AICPA[1] له، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة عليهم أن يزيدوا من فعالية تعاملهم مع الإدارة بالنسبة للرقابة الداخلية وأن يتبادل الأعضاء فيما بينهم أفكار Brainstorming فيما يختص بكيف وأين يمكن أن تقع الإدارة فى الغش، وترى الباحثة أن ماسبق إيضاحه من

(1) http://www.w3j.com/5/53.instone.html

محددات وردت بالمعيارين السابقين. يلزم أخذهما فى الاعتبار لتخطيط المراجعة فى النموذج المقترح.

(٣/١/٢) المعيار الدولى للمراجعة ISA.400 بعنوان «تقدير المخاطر والرقابة الداخلية»، من متطلبات هذا المعيار مايلى:

- أن يقوم المراجع بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات القوائم المالية الرئيسية (د. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٤، ص٢٠١).
- مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التى تستخدم الحاسب الآلى عند تصميم إجراءات المراجعة لتقليل مخاطرها لأدنى حد (د. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٤، ص٢٠٣).

(٣/١/٣) المعيار الدولى للمراجعة ISA.401 بعنوان «بيئة التشغيل الإلكترونى للمعلومات لأغراض معايير المراجعة الدولية»، ومن أهم ما تناول هذا المعيار فى الفقرات من ٤ ـ ٦ ما يلى:

- مستوى المهارة والكفاءة التى يلزم أن تتوافر للمراجع عند تنفيذ عملية المراجعة فى بيئة التشغيل الإلكترونى للمعلومات.
- الإرشادات بشأن تفويض العمل للمساعديين ممن تتوافر لديهم هذه المهارات (د. محمد عبد الدايم، ٢٠٠٤، ص٣).

وقد إنبثق هذا المعيار من معيار المراجعة رقم (٣) الذى أصدره مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين عام ١٩٧٤ والذى تناول أساليب الرقابة على النحو التالى:

The Meaning and Purposes of Application Controls تختص أساليب الرقابة على التطبيقات بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونيا وتهدف إلى توفير درجة تأكيد معقولة Reasonable Assurance عن سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، وتنقسم غالبا أساليب

الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات ، وهي أساليب الرقابة على المدخلات وأساليب الرقابة على معالجة البيانات وأساليب الرقابة على المخرجات (د .أحمد حجاج وآخرون، ٢٠٠٢، ص٣٥٣).

(٣/١/٤) SISA050 Planning :

من متطلبات هذا المعيار أن يقوم مراجع نظم المعلومات بتخطيط عملية المراجعة مع فريق المراجعة الذي يقوم بعملية التخطيط (David C.Yang Liming Guan,2004,pp.552).

(٣/١/٥) SISA 070 Reporting :

من متطلبات هذا المعيار عند إعداد تقرير المراجعة فعلى مراجع نظم المعلومات أن يحدد المجال والأهداف والفترة التي تتم فيها المراجعة وكيفية أداء عملية المراجعة، وأن يعرف المنشأة ويحدد النتائج والتوصيات التي يلزم على المراجع أخذها في الاعتبار(David C.Yang Liming Guan,2004,pp.553).

(٣/١/٦) SISA 080 Follow-up activities:

من متطلبات هذا المعيار أن يقوم المراجع بمتابعة الأنشطة ويسأل ويقيم النتائج والتوصيات والملخصات في التقرير السابق وماهو الموقف المتخذ حيالها والوقت والطريقة التي تم التصرف بها(David C.Yang Liming Guan,2004,pp.553).

(٣/٢) معايير متعلقه بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية:

(٣/٢/١) IAPS.1008

Risk Assessments and Internal Control Characteristics and Considerations

خصائص واعتبارات تقدير المخاطر والرقابة الداخلية لنظم المعلومات الإلكترونية.

(٣/٢/٢) IAPS. 1009

Computer Audit Techniques Assisted الأساليب الفنية للمراجعة المدعومة بالحاسب الآلي (د .أمين السيد لطفي، ٢٠٠٤، ص٤٦٠).

(٣/٢/٣) SAS. 108

Planning and Supervision وهو يتناول التخطيط والإشراف في الخطوة الأولى في النموذج وقد تم تداول هذاا المعيار ليتم التأكد من الإدارة المكلفة بالحوكمة والمراجعين وافقو أن تتضمن المراجعة المعيار SAS 108 للتخطيط والإشراف اللذان من متطلباتهما أن يحصل المراجعون على توضيحات مكتوبة من العميل تحترم مدة التعاقد (Tohn A.Fogarty, Lynford Graham, 2006, p.3)

(٣/٢/٤) SAS. 109

Understanding The Entity and Its Environment and Assessing The Risks of Material Misstatement

الفهم التام لكينونة البيئة وتقييم المخاطر المحيطة ، فإجراءات تقييم المخاطر فحسب لا تكفي كأساس لتكوين رأي المراجع بل يجب أن يقترن بها التفكير الجماعي لإيجاد حالة **Brainstorming** وهو ماورد في المعيار SAS 99 السابق ذكره وأيضا تناول المعيار SISA 050 ومن متطلبات هذا المعيار أن يقوم مراجع نظم

المعلومات بتخطيط عملية المراجعة وذلك بوصف الأهداف مع مراعاة الاقتران في معايير المراجعة .(Tohn A. Fogarty, Lynford Graham, 2006, p.3)

(٣/٢/٥) ISO. 17799

تتناول الدراسة أهم معايير أمن المعلومات، وهو المعيار الذي تبناه قانون أمن المعلومات الأمريكي Sarbanes-Oxley Act 2002، و المعيار الأول فى الولايات المتحدة الأمريكيه الذى تناول أمن المعلومات، أسوة بالمعيار البريطانى BS. 7799 ، وقد تم تطبيق المعيار ISO. 17799 كبداية عام ٢٠٠٠ و تم تحديثه[٢] فى ١٥يونيو ٢٠٠٥، و تم تصميمه لتلبية إحتياجات الشركات التي ترغب فيما يلي :

١. تطوير فعالية إدارة أمن المعلومات وتعزيز الممارسات والجهود الأمنية .

٢. ويمد المعيار كبار المديرين بمعلومات قيمة تتصل بموضوعات الأمن والتي يمكن أن تطبق قبل تقييم، المخاطر، وتشمل أيضا أفضل الممارسات بشأن تحديد الأصول الهامة.

٣. كما يمد بمعلومات عن دور الهياكل التنظيمية كجزء من جهود أمن المعلومات، مثل الأنواع المختلفة من الرقابة المطبقة لتخفيف المخاطر الإدارية والتقنين والرقابة المادية، فعلى سبيل المثال إجراء.

٤. فحوص الأداء لأقسام الموارد البشرية تعتبر إحدى أنواع الرقابة الإدارية المتنوعة المطبقة لتخفيف المخاطر (MARKT. EDMEAD, June 10, 2006, P.1)

---

(2) http://www.w3j.com/5/53.instone.html

(٣/٢/٦) سلسلة ISO 27000 [٣]:

ومن الجدير بالذكر أن سلسلة ISO 27000 هي مجموعة من المعايير تحدد قضايا ومواضيع هامة خاصة لدعم أمن المعلومات ، والتالي فكرة موجزه عنها بالترتيب:

١- ISO.27001 بعنوان «أمن المعلومات الإدارية مع تحديد أدلة الإثبات» ، وقد تم تطبيق هذا المعيار في أكتوبر ٢٠٠٥ .

٢- ISO.27002 بعنوان «أمن المعلومات الموحدة» ومن المتوقع أن يحل محل المعيار ISO.17799 في أواخر عام ٢٠٠٧ .

٣- المعيار ISO.27003 بعنوان «أمن المعلومات ونظم إدارة تنفيذ العمليات» ومن المتوقع أن يتم تطبيقه في ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .

٤- المعيار ISO.27004 هذا المعيار يتتبع إيجاد معايير لقياس فاعلية التطبيقات الأمنية وتشمل قضايا مثل ماذا نقيس؟ كيف نقيس؟ ، ومن المتوقع تطبيقه ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .

٥- المعيار 27005. ISO يغطي هذا المعيار المقبل أمن المعلومات وإدارة المخاطر .

٦- المعيار ISO. 27006 ويغطي هذا المعيار المقبل تطبيق وتنفيذ متطلبات خطة تغطية الكوارث Disaster Recovery Plan .

من العرض السابق للمعايير وكما سبق تقسيمها إلى نوعيين معايير مراجعة متصلة بنماذج المراجعة بصفة عامة، وأخرى متعلقة بأمن المعلومات، أصبح من اللائق التقديم للنموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وفقاً لمجموعة من الخطوات كما سيرد إيضاحها في المبحث القادم.

(3) http://www.w3j.com/5/53.instone.html

المبحث الرابع

النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

The Electronic Accounting Information System Security Proposal Model

نظراً لأن الهدف الأساسي للنموذج هو إرساء الأمن الشامل، فيلزم أن يعمل على منع الهجمات والتهديدات من النجاح في اختراق النظام وتحقيق أهدافها سواء بالحذف الكلي والجزئي أو السرقة للبيانات والمعلومات ، ومن المعروف أن هذه الأنظمة تهددها الكثير من المخاطر مثل الفيروسات viruses و warms وهي الشهيرة بالديدان وكذلك Botnets وهي عبارة عن هجمات على الشبكات من المناطق الضعيفة فيها للسيطرة على الشبكة دون معرفة القائمين عليها (Raquel Filipek ,2006 ,P.1)، لذلك كان لا بد من التحديث كما نوضح ذلك في الخطوة السادسة .

وقد تم تحديد ستة مراحل للنموذج المقترح كما يوضحها الشكل ٣/ ١ ، ويلي ذلك إيضاح لكل خطوة .

ثانياً : مراحل النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية :

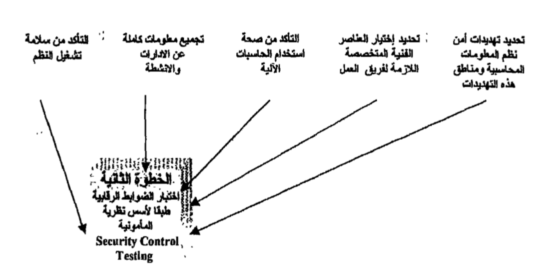
Accounting Information System Security Proposal steps:

يوضح الشكل رقم (٤/ ١) مراحل النموذج التي تتمثل في ستة خطوات يتم تقديمها بالصورة التالية :

١ . بداية ستقدم الدراسة الشكل رقم (٤/ ١) وهو يوضح الخطوات المتعلقة بالنموذج بشكل عام .

٢ . يلي ذلك شرحه بالتعليق على كل خطوة من خطوات النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

الخطوة الأولى
تخطيط عملية المراجعة Audit plan



مراجعة ضوابط خاصة بالحاسب الآلي
Computer Control

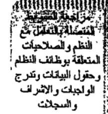
مراجعة ضوابط طبيعية
Physical Control











الخطوة الثالثة

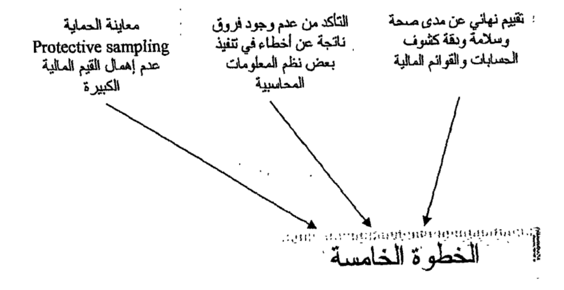
تابع الشكل رقم (١/٤)

الخطوة الثالثة Detailed Testing phase
الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات طبقا لمعايير امن المعلومات المحاسبية وحمايتها وتكاملها في حالتين

الحالة الأولى
لمراجعة التطوير بالجهود والموارد الذاتية يلزم وجود فريق عمل متخصص ومدرب من المراجعين يتحلى بالأخلاق الحسنة في التعامل مع الموظفين والعملاء والمستهلكين والاطراف الأخرى

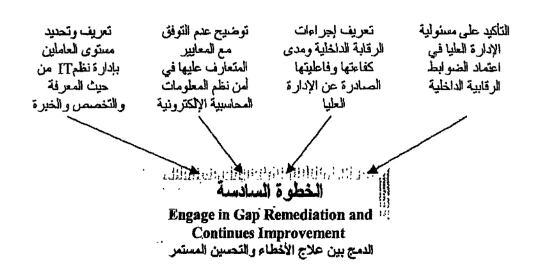
الحالة الثانية
لمراجعة التطوير من خلال أجهزة خارجية(جهة خارجية متخصصة في المراجعة وموثوق في كفائتها وخبرتها)

الخطوة الرابعة
اختبار الأرصدة
Balances tests



تابع الشكل (١/٤)

الخطوة الخامسة
إعداد التقرير
Audit Report
Presentation
مراعاة الإعتبارات



الخطوة السادسة
Engage in Gap Remediation and
Continues Improvement
الدمج بين علاج الأخطاء والتحسين المستمر

علاج الأخطاء عن طريق التغذية المرتدة

التطوير المستمر

استخلاص نموذج جديد يربط بين علاج الأخطاء والتحسين المستمر

المصدر : إعداد الباحثة

الشكل رقم (١/٤)

(٢/٤) خطوات النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

(١/٢/٤) الخطوة الأولى : مرحلة تخطيط عملية المراجعة Audit Plan :

وتمثل الخطوة الأولى حجر الزاوية بالنسبة لعملية المراجعة ، حيث يهتم المراجع بتجميع معلومات كاملة عن الإدارات والأنشطة محل عملية المراجعة ، آخذا في الاعتبار كل التفاصيل والإجراءات ودورات العمل بها (د .أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤ ،ص١٤)، فيكون الاهتمام في هذه المرحلة بكفاءة وفاعلية العنصر البشري الفني المتخصص واللازم لفريق العمل، والذي يقوم بدوره بتحديد مناطق الخطر المحتوية على تهديدات لأمن نظم المعلومات المحاسبية تحقيقاً للهدف العام لخطة المراجعة، لذلك يتم تصميمه بما يتناسب مع احتياجات أمن المعلومات لذا فيلزم أن يتصف بالمرونة الكافية وهو يتطلب تكاليف ضخمة لتطبيقه كما يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً لوضعه موضع التنفيذ(د .علي إبراهيم طلبة، ٢٠٠٥ ، ص٣٢-٣٣).

هذا وتتفق الباحثة مع رأي د . سمير أبو غابة في أن مراجعي أمن نظم المعلومات المحاسبية عليهم الاهتمام بأمن هذه الأنظمة وأساليب الرقابة المختلفة التي توفر أقصى درجات الأمن والتأكد بصفة مستمرة من كفاءة هذه الأساليب وفعاليتها ، وتضيف الباحثة ضرورة الأخذ في الحسبان مقارنة التكلفة بالعائد كما سبق وأن أوضحنا ، حيث يتم التنازل عن هذه الأنظمة للأمن في حالة ما إذا كانت الخسائر الناتجة عن حدوث المخاطر أقل من تكلفة تصميم الأنظمة لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية إلى أنظمة أقل منها تكلفة (طاهر الكري، ٢٠٠٥ ، ص٢).

تؤكد الباحثة أن الهدف من الخطوه الأولى هو التخطيط لعملية المراجعة، أخذاً في الاعتبار تقييم الرقابة على الأمن، حيث يمكن أن يتم ذلك فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعمل جداول أو مصفوفات للأمن تشمل عناصر الرقابة التالية:

- الرقابة على المنشأة بأكملها.
- الرقابة على الأجهزة.
- الرقابة على البرامج .
- الرقابة على المعلومات وتكاملها.

أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فيمكنها أن تطبق نظام الجداول كقاعدة ولكن بتفاصيل أكثر مع تطويرها بما يواكب حجم المنشأة (Ahmad A.Abo-Musa-2004-P.276)

(٢/٢/٤) الخطوة الثانية: مرحلة اختبار الضوابط الرقابية
Security Control Testing

تتناول هذه الخطوة اختبار الضوابط الرقابية، حيث تنقسم أنواع الضوابط إلى ما يلي:

- ضوابط وقائية .
- ضوابط كاشفة .
- ضوابط مصححة.

وقد أثبتت إحدى الدراسات (د. الهتيمي ود. آمنه ربيحات ، ٢٠٠٥) أن درجة فعالية الضوابط الوقائية ٧٧٪، والكاشفة ٧,٦٪، والمصححة ١٠٠٪.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن تقسيم هذه الضوابط بطريقة أكثر فاعلية كما قسمها د. أحمد عز الدين زيدان (د.أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤ ص ١٢-١٣بتصرف) إلى نوعين:

الأول : ضوابط خاصة بالحاسب الآلي Computer Control :

وتخص ضوابط مركز التشغيل وقواعد البيانات وتطوير النظم وصيانتها وضوابط التطبيقات وتهتم بالتكامل الآلي لأي برنامج من البرامج .

النوع الثاني وهى ضوابط طبيعية Physical control :

تتصل هذه الضوابط بالتكامل مع النظم والصلاحيات الخاصة بوظائف النظام وحقول البيانات وتدرج الواجبات والإشراف والسجلات.

وترى الباحثة أن فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية عليه مراجعة الضوابط السابقة بإختلاف أنواعها ومسمياتها مع الأخذ في الاعتبار كفاءة وفاعلية نظام المراجعة ذلك كما أوضحه الشكل رقم (٤/١) بتطبيق نظرية المأمونية Reliability Theory والتي تقدم قياسا لدرجة إمكانية الإعتماد على نظام الرقابة عن طريق تقدير احتمال نجاح النظام في أداء مهمته (د محمد محمود عبد المجيد ، ٢٠٠١ ، ص٤٤٥و٤٤٦) مع الأخذ في الاعتبار أنه لا بد من تحليل المخاطر Risk Analysis وهو يعنى المقارنة بين تكلفة التهديدات وتكلفة مقاومتها بتطبيق أدوات أمنية بتكلفة أقل من تكلفة أضرار التهديدات ، وإحصاء التهديدات Enumerating Threats وفيها يتم تحديد كل التهديدات التى تواجه الشركة ثم تحليل خطورتها Threat Security Analysis حيث يتم تقدير تكلفة التهديدات واحتمال حدوثها ويتم ذلك بموجب المعادلة التالية :

خطورة التهديدات = تكلفة التهديد فى حالة نجاحه × احتمال نجاحه

(د . محمد عبد الدايم ، ٢٠٠٤ ، ص٦) .

وتنبه الباحثة إلى أن أهمية هذه الخطوة تكمن فى التحديد الدقيق والواضح للتهديدات وتكاليفها ، مع تطبيق أحدث الأساليب الإحصائية فى حساب نسب حدوثها .

(٣/٢/٤) الخطوة الثالثة : الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات

Detailed Testing Phase

وتتضمن هذه الخطوة إهتمام فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية ببعض العمليات بصورة تفصيلية من خلال مجموعة من الأدوات بعضها يعتمد على برنامج كومبيوتر (CAAT) Computer Assisted Audit Tools فيتم تركيب برنامج خاص للتعامل مع بعض العمليات الهامة ومتابعتها وتقييم ماتم بالنسبة لها (د .أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤ ،ص١٢) طبقا لشروط المحددة مسبقا للوقوف على مدى ماتحققه من نتائج ، مع الأخذ في الاعتبار معايير أمن المعلومات وحمايتها وتكاملها (Stanly Weiner 1995,p.1) .

وتشير الباحثة إلى أن البرامج المستخدمة في عملية المراجعة يتم تطويرها من فترة لأخرى وأنه يلزم مراجعتها من فترة لأخرى وفقاً لحالتين (د .أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٥ ، ص١١) :

الأولى : أن يتم مراجعة التطوير بالجهود والموارد الذاتية وذلك يتطلب فريق مدرب من المراجعين الداخليين والخارجيين والذين يتحلو بالأخلاق في التعامل مع الموظفين والعملاء والمستهلكين والأطراف الأخرى (J.STEPHEN MCNALLY, 2005,p.2) . وأن يتم التأكد من بيئة الأمن وتحديد فعالية الرقابة الداخلية ، ومدى الإلتزام بسياسات و إجراءات تكنولوجيا المعلومات مع الفهم التام لتعقيدات شبكات المعلومات وعدم الإنتظار إلى أن يحين إكتشاف نقاط الضعف

بالشبكات والفهم التام لنظم التشغيل والبرمجيات والأجهزة والبرامج (Lakshmana rao Vmuri,2006, p.1)

الثانية: أن يتم مراجعة التطوير من خلال جهة خارجية متخصصة وموثوق في كفاءتها وخبرتها ، وتؤكد الباحثة على أهمية الأخلاق في هذا المجال إتفاقا مع الرأي السابق .

والهدف من هذه الخطوة اختبار فعلي لبعض العمليات اليومية Daily Transactions للإطمئنان على سلامة ودقة البيانات المتداولة في النظام (د .أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤، ص١٣) .

وترى الباحثة أن هذه الخطوة هامة وتستند إلى مايتحلى به فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية من أخلاق و حياد واستقلال وأمانة وتدريب وخبرة عالية، كما ترى الباحثة الاستعانة بمراجعين من المنشأة مع التحفظ على ماسبق ذكره من تدريب عالي وخبرة وكفاءة وأخلاق لأن ذلك يحقق هدفين:

الأول: السرية وهى حجر الزاوية بالنسبة لأمن المعلومات.

الثاني: الاكتفاء الذاتي وضغط التكاليف.

(٤/٢/٤) الخطوة الرابعة: اختبار الأرصدة Balances Tests

وتتضمن هذه الخطوة أن يقوم فريق مراجعة أمن نظم المعلومات بما يلى:

- تقييم نهائي، لمدى صحة وسلامة ودقة كشوف الحسابات والقوائم المالية.
- هل توجد فروق ناتجة عن أخطاء في تنفيذ بعض نظم المعلومات المحاسبية، والمثال على ذلك طرق حساب اهلاك الأصول وكذلك حساب المخصصات.
- التحقق من دقة البيانات المالية الأخرى (د .أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤ص١٤)

وترى الباحثة ضرورة أن يتم في هذه الخطوة مايسمى بمعاينة الحماية Protective Sampling وبموجبها يقوم فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية بتطبيق أساليب الاختبار العشوائي للحصول على أكبر تغطية للقيم المالية للمجتمع، بحيث يضمن أن العناصر ذات القيمة المالية الكبيرة والتي يمكن أن تؤدي إلى أخطاء مالية كبيرة لم تهمل هذا إلى جوار الأساليب الأخرى (C.William Thomas , Emerson , 1986,p.368)

(٤/٢/٥) الخطوة الخامسة: إعداد التقرير: Preparing The Report of Audit

وتود الباحثة أن تنبه إلى أن التقرير النهائي لعملية المراجعة يجب أن يشتمل على أهداف المراجعة ونطاق عملية المراجعة، والأساليب المتبعة فيها، وأهم الملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها، مؤيدة بالمستندات وذلك فضلا عن التوصيات النهائية (د .أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤ص١٤)، ولقد أثبتت Barbara Arel أنه توجد علاقة مباشرة بين حوكمة المنظمات (لجنة المراجعة) وجودة تقاريرها المالية (Barbara Arel ,2005).

وتؤيد الباحثة رأي د .أحمد عز الدين زيدان، في ضرورة توافر اعتبارات معنية في التقرير النهائي لعملية المراجعة منها التأكيد على مسئولية الإدارة العليا فى إعتماد الضوابط الرقابية وهو ما يصفه Sarbanes-Oxley Act , 2002 بأنه إبداء الرأي فيما تعده الإدارة العليا من إجراءات رئيسية معتمدة وصادرة بشأن كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية.

و تقدم لجنة مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية التقرير النهائي لعملية المراجعة (د .أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤، ص١٥ بتصرف)، وضمن ما يحدده (Sarbanes-Oxley act, 2002) مسئوليات لجنة المراجعة في شركات القطاع

العام التجارية بأمريكا إستقلالية كل عضو من أعضاء اللجنة كما يحدد عمله متطلبات أخرى (Ganesh M.Pandit-2006,p.42) .

وتود أن تنبه الباحثة إلى ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات العامة الأخرى اللازم مراعاتها في التقرير النهائي لعملية المراجعة، ومن أهمـــها مايلي : (د .أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤، ص١٤-١٥)

١- تعريف و تحديد الإجراءات الرئيسية المعتمدة أو الصادرة من الإدارة العليا بشأن المراجعة الداخلية والتعليق على مدى كفاءتها وفعاليتها .

٢- توضيح أي اختلاف أو عدم توافق Non-Compliance مع المعايير المتعارف عليها في أمن المعلومات (وقد سبق إيضاحها في المبحث الثالث) .

٣- التعليق على مستوى المعرفة والتخصص والخبرة لدى العاملين بإدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات ومدى إعدادهم وتأهيلهم لمواجهة المخاطر في مجال نظم المعلومات .

(٤/٢/٦) الخطوة السادسة : علاج الأخطاء والتحسين المستمر Engage in Gab Remediation and Continuous Improvement

تم في الخطوة الأولى التخطيط لعملية المراجعة وذلك بتجميع معلومات عن الإدارات والأنشطه وإجراءات أخرى ، وترى الباحثة أن تبدأ جهود العلاج بسرعة شديدة كلما أمكن ذلك، مع جعل مستويات الرقابة أكثر فاعلية وكفاءة ، فعلى سبيل المثال بالرغم من أن فريق المراجعة الداخلية يقوم بعملية تقييم شامل للمخاطر لتطوير خطة المراجعة السنوية، فسوف يكون قادراً على تحسين العمل بتطبيق إستقصاءات ذات تفاصيل أكبر عن عوامل المخاطر الخادعة، وعند السؤال عن متطلبات الإدارة لتقييم المراجعة الداخلية ، فالمقابلات الشخصية سوف تكون الأفضل (J.STEPHEN McNALLY, 2005, p.5) وذلك بالإضافة إلى نموذج

اختبار وثائق النظام المتبع لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية، وقد تم إيضاحه فى المبحث الثانى ، كما أن هذه المتطلبات سوف تزيد من معلومات ومفاهيم الادارة عن جودة هيكل الرقابة الداخلية ، لذلك فعلى الإدارة أن تأخذ ذلك في اعتبارها بصفة جدية .

هذا وترى الباحثة أنه بالنسبة للخطوة السادسة فيلزم مايلي :

١- يتم علاج الأخطاء عن طريق التغذية المرتدة Feed Back وذلك بمراجعة أخطاء النموذج بعد الإنتهاء من تشغيله ومعرفة طرق علاجها وذلك من خلال خبرة العاملين فى تطبيق النظام ، كما ترى الباحثة الاتصال بالمنشآت الأخرى التي تطبق النموذج مع تجميع الأخطاء واقتراح الحلول وتطبيقها كلما أمكن ذلك .

٢- أما بالنسبة للتطوير المستمر فإن الأمر هنا يختلف عن علاج الأخطاء حيث ترى الباحثة أن يكلف بعملية التطوير المستمر قسم البحوث والتطوير بالمنشأة الذي يقوم بإتصالاته لمعرفة الجديد في مجال مراجعة أمن نظم المعلومات وعمل الأبحاث في ذلك المجال مع الأخذ في الاعتبار ألا تزيد تكلفة البحوث عن تكلفة الخسائر الناجمة عن حدوث الأخطار المحيطة بالمنشأة.

٣- استخلاص نموذج جديد يربط بين علاج الأخطاء والتحسين المستمر يتبناه فريق المراجعة مستضيئاً بخبرته وممارسته لعملية مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية وبذلك نصل إلى نوع جديد من المراجعين ، ليس مراجع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية فحسب بل مراجع أمن نظم

المعلومات المحاسبية وهو التخصص الأكثر دقة والذي يحمي المنشأة من التهديدات الداخلية والخارجية .

و تنبه الباحثه إلى التحفظين التاليين :

١ . أن نجاح النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مرهون بتكاملة مع النماذج الأخرى المرتبطة بأهداف المنشأة، والتى يلزم أن يتم تنسيقها معا لتحقيق الهدف العام .

٢ . الخطوات السابق الإشارة إليها تمثل الخطوات العامة اللازم إتباعها ، بينما يجب أن يتم التعريف الواضح لمتطلبات بيئة الأعمال التى سيتم تطبيق النموذج فيها لتحديد ملامحه الخاصة به، ومن وجهة نظر الباحثة يتمثل أهمها فيما يلى :

- تعريف ومراجعة للمخاطر الحالية والمستجدة التى تواجه المنشأة اليوم وغدا .
- تحديد لنسب حدوث هذه المخاطر بتطبيق أحدث وأدق الأساليب الإحصائية والمتسقة مع نوع الأخطار محل الدراسة .
- حصر لتكاليف الأخطار المتوقعة .

وتضيف الباحثة أخيراً أن الأمن بيد الله سبحانه وتعالى . وبإنتهاء المبحث الرابع تكون الدراسة، قد توصلت إلى ملامح عامة للنموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتمت الإجابه على تساؤل الدراسة الثانى .

وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين

الخلاصة :

تناولت الدراسة فى المبحث الأول الدراسات المحاسبية السابقة، بترتيب زمنى يبدأ من الأحدث فالأقدم .

وفى المبحث الثانى تناولت الاعتبارات التى تبناها النموذج المقترح متمثلة فى القيود التى بنى عليها النموذج وهى عباره عن قيود أخلاقية وسياسية واقتصادية اجتماعية وحماية الملكية الفكرية، يتم تحديد جميع أنواع المخاطر التى يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية قبل تحديد أهداف المنشأة، يلزم تحليل وتصميم وتنفيذ نظام المعلومات، يلى ذلك تقييم النظام و أخيراً تؤكد الباحثة على أهمية تلافى النموذج المقترح للأخطاء التالية : أخطاء فى تصميم نظام الرقابة الداخلية، غياب الفصل بين الواجبات، غياب الفحص الملائم والموافقة عن العمليات المالية والقيود المحاسبية، احتياطات غير كافيه لحماية الأصول بجميع أنواعها، غياب أساليب رقابية أخرى تتسق ونشاط العملية المالية.

وفى المبحث الثالث تناولت الدراسة معايير المراجعة التى بنى عليها النموذج المقترح، وقسمتها الدراسة إلى مجموعتين هما :

الأولى : بعض المعايير المتعلقة بنموذج المراجعة بصفة عامه وقدأوضحتها الدراسة : معيار المراجعة الدولي رقم (ISA 240) ، معيار المراجعة الأمريكى SAS.99 ، المعيار الدولى للمراجعة ISA.400، المعيار الدولى للمراجعة ISA.401، SISA 080 Follow-up ، SISA 070 Reporting، SISA050 Planning activities ،IAPS.1008 ،I APS 1009 ،SAS. 108, SAS. 109

الثانية : معايير متعلقة بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية وقد أوضحتها الدراسة أيضاً : ISO 17799 ، ISO 27001 ISO 27004, ISO 27003, ISO27002, ISO27005 , ISO 27006

وفى المبحث الرابع تناولت الدراسة النموذج المقترح من خلال ستة خطوات، أوضحها الشكل رقم (٤/١) ثم تناولتها الدراسة بالشرح فى الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: مرحلة تخطيط عملية المراجعة Audit Plan .

الخطوة الثانية: مرحلة اختبار الضوابط الرقابية Security Control Testing .

الخطوة الثالثة: الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات Detailed Testing Phase.

الخطوة الرابعة: اختبار الأرصدة Balances Tests .

الخطوة الخامسة: إعداد التقرير Preparing The Report of Audit.

الخطوة السادسة: علاج الأخطاء والتحسين المستمر Engage in Gab Remediation and Continuous Improvement.

وتنبه الباحثة إلى أن نجاح النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مرهون بتكامله مع النماذج الأخرى المرتبطة بأهداف المنشأة، والتى يلزم أن يتم تنسيقها معا لتحقيق الهدف العام .

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- لابد من توافر مجموعة من الاعتبارات تلزم لإرساء نموذج فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .
- توجد مجموعات من الإصدارات الدولية لإرساء نموذج فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، أهمها المعيار ISO 17799 وسلسلة ISO 27000 وهى مجموعة من المعايير تتناول أمن المعلومات.
- لبناء نموذج فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، لابد من توافر مجموعة من الخطوات تتلخص فيما يلى:

الخطوة الأولى: مرحلة تخطيط عملية المراجعة Audit Plan .

الخطوة الثانية: مرحلة اختبار الضوابط الرقابية Security Control Testing .

الخطوة الثالثة: الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات Detailed Testing Phase.

الخطوة الرابعة: اختبار الأرصدة Balances Tests .

الخطوة الخامسة: إعداد التقرير Preparing The Report of Audit.

الخطوة السادسة: علاج الأخطاء والتحسين المستمر Engage in Gab Remediation and Continuous Improvement.

كما توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

- إصدار معيار مراجعة مصرى، لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يتبنى أهداف ومتطلبات من شأنها النهوض بنماذج المراجعة، فى ضوء المعايير ISO 17799. وأيضا سلسلة المعاييرISO 27000 .
- التوسع فى تدريس مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكتروتية فى كليات التجارة، لتوفير دارسيين متخصصين فى هذا الفرع من المراجعة وبذلك نصل إلى نوع جديد من المراجعين ، ليس مراجع نظم المعلومات المحاسبية فحسب بل مراجع أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وهو التخصص الأكثر دقة والذي يحمي الإجراءات بالمنشأة من التهديدات الداخلية والخارجية.
- الحاجة إلى إستحداث إدارة للمراجعة، مستقلة تماما عن مجلس الإدارة، تكون مسئولة عن المراجعة والرقابة الداخلية، تمارس عمليات المراجعة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بصفة مستمرة.
- تبنى سياسة تدعو إلى الدمج والتكامل بين برامج المراجعة بالمنشأة مما يؤدى إلى تحقيق أهدافها الرئيسية ومن أهمها إرساء الأمن الشامل لأهميته القصوى للمنشأة والبيئة.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

- د . عبد الوهاب نصر علي و د . شحاته السيد شحاته، «مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال»، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ٢٠٠٤ .
- د . علي إبراهيم طلبة، «مراجعة النظم الإلكترونية»، البيان للطباعة والنشر، ٢٠٠٦ .
- د . أمين السيد لطفي، «موسوعة د .أمين لطفي في المراجعة ، المراجعة في عالم متغير الكتاب الأول»، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ص٤٤٣- ٤٤٤، ٢٠٠٤ .
- د . طارق عبد العال حماد ، «موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني، الرقابة الداخلية – أدلة الإثبات»، الدار الجامعية، ٢٠٠٤ ، ص٢٠١ .
- د . محمد توفيق محمد ، «معايير و إرشادات المراجعة الإطار العلمي والتطبيق العملي»، بدون ناشر ، ٢٠٠٥ .

ثانيا الدوريات:

- د .عبد الوهاب نصر علي، «أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وأثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية العدد الأول مارس ٢٠٠٥ .

- د .سعاد خضر ، «دراسة ميدانية عن العلاقة بين خبرة المراجع والتقييم المبدئي لمخاطر الرقابة الداخلية في ظل النظام الإلكتروني للبيانات» ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الأول، ٢٠٠٤ .

- د . صلاح الدين الهتيمى، د . آمنة ماجد الربيحات، «أثر التهديدات الأمنية فى ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية ـ دراسة ميدانية فى عدد من الوزارات الأردنية وأمانة عمان الكبرى» ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م .

ثالثا ندوات ومؤتمرات :

- د .أحمد عز الدين زيدان ، «سياسة المراجعة و الرقابة على نظم المعلومات في البنوك» ، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، القاهرة ،٢٠٠٤ .

- أ .إ براهيم محمد عبد المنعم ، «أسلوب مقترح لمراجعة نظم المعلومات» ، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٤ .

- د . محمد عبد الدايم، «أمن الشيكات الخاصة» ، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٤ .

- د . صلاح الدين فهمي محمود ، «الآثار الاقتصادية لاتفاقية حماية الملكية الفكرية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر» ، ندوة حول : الملكية الفكرية الحماية الشرعية والقانونية ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى ، جامعة الأزهر ، مايو ٢٠٠٢ .

- محمد عز الدين الشرقاوي، «تدقيق ومراجعة قواعد البيانات» ، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤ .

- د . عبيد دياب العجيلي، «الأساليب الحديثة في تدقيق ومراجعة نظم المعلومات» ، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، إبريل ٢٠٠٤ .

رابعا شبكة المعلومات العالمية :

- «معيار الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية»

http://www.scopa.org.sa/Au/Au11/index.htm

- د .طاهر الكري، «تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بالأردن» ، مجلة الجندول ، السنة الثالثة ، العدد (٢٤)سبتمبر ٢٠٠٥م http://www.uluminsania.net

- د .سمير أبو غابة ، «أساليب الرقابة المختلفة الخاصة بأمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات» ، مجلة الرقابة الشاملة الجهاز المركزي للمحاسبات العددان ١٥٢ ، ١٥٤ يونيو نسخة إلكترونية ٢٠٠٣ . http://www.cao.gov.eg

المراجع باللغة الإنجليزية :

Books:

- **William Thomas and Emerson O. Honk, "Auditing Theory and practice", 1986.**

ترجمة د .أحمد حجاج و د .كمال الدين سعيد ، دار المريخ لنشر الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ .

Periodicals:

David C. Yang, Liming Guan , "The Evolution of It Auditing and Internal Control Standards in Financial Statement Audits , The Case of The United States", Managerial Auditing Journal, Vol.19 N.4 2004.

- Mark T. Emead, "Are You Familiar With Most Recent ISO/IEC 17799 changes?" IT Audit, The Institute of Internal Auditor ,U.S.A Vol.9, June10,2006.
- Raquel S.Filipek,"Security the IT Infrastructure Reduces Data Theft" IT Audit, The Institute of Internal Auditor,U.S.A, Vol.1, Nov 15 .2005.
- John A.Fogarty, Lynford Graham and Darrel R.Schubert, "Financial Statement Audit", Journal of Accountancy, Vol.202, No.1, July 2006.
- Lakshmana Raovemuri, "preparing for The Security Audit Recommendations for Biginner ,IT Auditors" , , The Institute of Internal Auditor U.S.A Vol.9 , June 10 2006.
- Raquel Filipek, "Botnets Could Invading Your, Network", IT Audit, The Institute of Internal Auditors, U.S.A. , Vol.9, January 10, 2006 .
- Ahmad A.Abu-Musa , "Investigating The Security Controls of CAIS in an Emerging Economy , An Empirical Study on The Egyption Banking Industry" , Managerial Auditing Journal, Research paper , Vol .No.19 , Issue 2, 2004.
- Dwight A.Haworth and Leah R.Pietron , "Sarbanes-Oxley: Achieving Compliance By Starting With ISO 17799", Information System Security Journal , Vol.No.23 , feb., 2006.
- Gary Swindon," Enhancing HIPAA Security Rule Compliance Efforts " IT Audit, , The Institute of Internal Auditors, U.S.A. Vol. 9, August 10, 2006 .

Net Work:

- John O`Leary "How to create and Sustain a Quality Security Awareness Program".

  http://www.gocsi.com/training/erc/hcsgap=jsessionid
- "Standards for Information Systems Control Professionals" http://www.isaca.org/printertemplate.cfm...
- Stanley Weiner "Auditing Business Risk Internal Control And Audit Implication of EDI", The CPA Journal, November 1995.

  http://www.nysspa.org./cpajornal/1995/nov/aud1195.htm.

- **Ganesh M.Pandit , Vijaya Subraha manyam and Grace M.Conway , "Audit Committee Reports Before and After Sarbanes-Oxley" , The CPA Journal , October 2005 , P.42 http://www.nysscpa.org/printversion/cpaj/2005/1005/p42.htm**
- **Barbara Arel , Richard G.Brody and kurt pany , "Audit Firm Rotation and Audit Quality" , The CPA Journal , January 2005 , P.36**

  http://www.nysscpa.org/printversion/cpaj/2005/105/p36.htm .
- **J.Stephen Mc Nally , "Assessing Company Level Controls " , Journal of Accountancy . June 2005**

  http://www.aicpa.org/pubs/jofa/june2005/menally.htm .
- **Harvey Coustan , Lindam-Leinicke , W.Max Rexroad and Joceaostrosky ," Sarbanes-Oxley : What It Means to The Market Place" , Journal of Accountancy , feb 2004. http://www.aircpa.org/pubs/jofa/feb2004/cousta.htm .**
- **The Audit Committee and Oversight of Financial Reporting, "MANAGEMENT OVERRIDE OF INTERNAL CONTROLS, The Achilles , Heel of Fraud Prevention" , The audit Committee and Oversight of Financial Reporting AICPA http://www.aicpa.org/audcommctr/spotlight/achillesheel.(PDF)**
- **Dan Swanson, "SECURE STRATEGIES", Information Security Magazine , Oct.2000.**

  http://infosecuritymag.techarget.com/ar
- **"STATEMENT ON AUDITING STANDARDS NO.104- NO.111. RISK ASSEMENT STANDARDS"**

  http://www.aicpa.org/download/members/div/auditstd/ras-summary-for-for-website.pdf-microsoft1nt...
- **" The ISO 17799 Code of Practice"**

  http://www.w3j.com/5/53.instone.html
- **"INFORMATION SECURITY MANAGEMENT STANDARDS - THE ISO 27000 SERIES"**

  http://www.w3j.com/5/53.instone.html

التوظيف في سوق العمل السعودي «الواقع .. العقبات .. الحلول»

دكتور عبداللطيف بن عبدالله العبداللطيف(*)

المُلخَّصْ

يتناول هذا البحث موضوع التوظيف في سوق العمل السعودي « الواقع .. العقبات .. الحلول »، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد تمَّ تناوله من خلال الجوانب الآتية :

التعرف بداية على مفهوم التوظيف وواقع سوق العمل السعودي، ومن ثمَّ تناول العديد من العقبات التي تعترض سوق العمل السعودي المتعلقة بالأنظمة والإجراءات والتعليمات، أو ذات الارتباط بالأمور الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفنية، وعرض للحلول والمقترحات لعلاج تلك العقبات التي تعترض عملية التوظيف بسوق العمل بالمملكة، ومختتماً هذا البحث بعدد من النتائج تتمثل بوجود معاناة للحكومة السعودية في الآونة الأخيرة من تفشي ظاهرة البطالة بين أفراد مجتمعها كغيرها من كثير من الدول التي تعاني من هذه المشكلة، واعتراض كثير من العقبات لسوق العمل السعودي في سبيل توفيره للفرص الوظيفية للمواطنين أو في توطين الوظائف وسعودتها، سواء أكانت هذه العقبات متعلقة بالأنظمة كالقصور في النظام التعليمي وأدائه، أو مرتبطة بأمور اقتصادية كانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض مستويات الأجور، أو مالها علاقة بالأمور الاجتماعية كامتهان الكثير من أفراد المجتمع واحتقارهم للعمل بالمهن والحرف اليدوية، أو ذات علاقة بإجراءات فنية كنقص معلومات سوق العمل وقدمها وغير

(*) الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

ذلك، كما أنَّ هنالك مجموعة من الإجراءات ينبغي للدولة القيام بتنفيذها للحد من مشكلة البطالة بالمملكة، كاتخاذ السياسات التنظيمية و الاقتصادية والفنية الكفيلة بتطوير سوق العمل وأنظمته، وقد تمَّ ذكر توصيات عدة تؤكد على ضرورة الإفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة في علاج هذه المشكلة، والتخطيط لسوق العمل السعودي في ضوء الخبرات المتراكمة من التجارب السابقة والواقع الحالي له، لاسيما في ضوء الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المملكة حالياً .

المُقَدِّمَة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وبعد :

فهذه مقدمة للبحث تتضمن الآتي :

أهمية البحث:

تعد البطالة والتضخم من أهم المشكلات الاقتصادية المعقدة ذات الأبعاد المختلفة والمتعددة، كما أنَّها الهاجس الذي يقلق الكثير من الدول لاسيما النامية منها نظراً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من التعرض لهذه الظواهر والمشكلات.

ورغم أنَّ المملكة العربية السعودية لم تواجه مشكلة البطالة فيما مضى وإلى وقت قريب، حيث كانت الفرص الوظيفية متاحة للمواطنين من الجنسين في قطاعي المجتمع العام والخاص، وبالذات في القطاع العام بشقيه المدني والعسكري.

إلاَّ أنَّه مع الزيادة المضطردة في عدد السكان بالمملكة العربية السعودية بالإضافة لمتغيرات عدة، بدأت الدولة تعاني كغيرها من الدول المختلفة في حاضرها المعاصر من ظاهرة البطالة، إذ تشير التقديرات الحديثة إلى تزايد معدلات البطالة بين

السعوديين من الجنسين، حيث بلغت نسبة البطالة بنهاية عام ٢٠٠٢م ما نسبته (٦٦ر٩٪) مقارنة بما نسبته (٣٤ر٨٪) بنهاية عام ٢٠٠١م[١].

بل إننا نجد من المفارقات العجيبة للبطالة و أسباب تناميها في المملكة العربية السعودية، وجود ظاهرة فريدة متمثلة في ازدياد الحاجة لدى القطاع الخاص لتوظيف العمالة الأجنبية رغم التزايد المستمر في عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد وعدم توظفهم مما أدى إلى تفاقم المشكلة وزاد في حجم تعقيدها.

ومن هنا كانت الأهمية للبحث في بسط واقع سوق العمل السعودي ومعرفة العوائق التي تعترض مسيرة التوظيف فيه، ومن ثمَّ البحث عن الحلول الناجعة التي يمكن أن تسهم في علاج المشكلة أو التخفيف من حدتها مستقبلاً.

هدف البحث:

من خلال النظر إلى موضوع البطالة والتوظيف كموضوع قديم ومتجدد يهم كافة الدول المتقدمة منها والنامية، حكومات ومواطنين على اختلاف شرائحهم وأطيافهم، كان هذا البحث الذي يرمي إلى إجراء دراسة محددة تتعلق بعرض واقع سوق العمل السعودي ومعرفة جوانب الضعف فيه و المعوقات التي تواجهه، وتلمس السبل الكفيلة بمعالجته وإيجاد الحلول المناسبة له، ليسهم بذلك قطاعي المجتمع السعودي العام والخاص في استيعاب الراغبين بالدخول لسوق العمل والحد من مشكلة البطالة.

الدراسات السابقة في مجال البحث:

على اعتبار أنَّ مشكلة البطالة وهموم التوظيف ظاهرة عالمية وفي مقدمة المشاكل التي تقض مضاجع مختلف الدول لاسيما النامية منها، فقد عقدت له العديد من

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، «التقرير السنوي ٤١»، الرياض: ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مطابع بيت الحياة، ص٣٦١.

الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية، وأعد له الكثير من المؤلفات والدراسات والأبحاث وأوراق العمل المقدمة من الأفراد أو المراكز والهيئات العلمية المتخصصة التي تناولت الموضوع بصفة عامة، أو من خلال تناولها لجزئيات محددة بعينها للمشكلة من النواحي الموضوعية أو الزمانية أو المكانية أو بها جميعاً، وذلك وفق مستوى متفاوت لرؤى الباحثين لطبيعة المشكلة والحلول التي يقترحونها لمعالجتها.

خطة ومنهج البحث:

سيكون تناول الموضوع بمشيئة الله تعالى من خلال الآتي:

التمهيد أولاً لموضوع البحث من خلال التعريف بماهية العمل وأهميته وأنواعه، مع إيضاح لمفهوم البطالة وأنواعها وآثارها وبيان واقع سوق العمل السعودي.

يلي ذلك تناول للعديد من العقبات التي تعترض سوق العمل السعودي، و عرض للحلول والمقترحات لعلاج تلك العقبات التي تواجهه.

مختتماً البحث ببيان أهم النتائج التي تم الوصول إليها، مع ذكر لأهم التوصيات التي تم التوصل إليها ويُرى الأخذ بها للإسهام في معالجة موضوع البحث.

داعياً الله أن يصلح للبلاد أمرها ويعلي شأنها ويوفقها في مسيرتها التنموية ويرزقها سبل الرشاد، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أولاً : التوظيف وواقع سوق العمل السعودي

١/١ مفهوم العمل:

يشمل العمل بمفهومه الشامل من الناحيتين الشرعية والاقتصادية جميع الأعمال التي يبذلها الإنسان سواء أكانت بدنية تعتمد على الجهد البدني كالحرف اليدوية، أو كانت أعمالاً عقلية كتولي مهنة التعليم أو القضاء أو التأليف، أو كانت بالاثنين معاً كالأعمال التي يقوم بها الأطباء والمهندسون، وذلك بهدف الحصول على الأجر نظير المساهمة في العملية الإنتاجية، مع مراعاة تقييد ذلك بكون العمل مشروعاً ليتلاءم مع المعنى الشرعي للعمل[١].

١/١/١ أهمية العمل:

لا يمكن للأمم والدول أن تسير في طريق الرقي والتقدم وترتقي عتباته، إلاّ بالعمل الجاد المثمر والمستمر، فالعمل هو المعيار الحقيقي لقياس تقدمها وسبيل رقيها وتدعيم حضارتها.

فأهمية العمل إذن تكمن من منظور كونه نشاطاً إنسانياً ينتج أشياء لها قيمة ونفع لدى الفرد والمجتمع، وساعياً لزيادة الإنتاج وتنوعه كماً وكيفاً مما يحقق ويلبي الحاجات الاجتماعية والمادية للمجتمع وأفراده[٢].

---

(١) حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، الطبعة الأولى، عمّان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٢٠.

(٢) سعد المرصفي، العمل والعمال بين الإسلام والنظم الوضعية المعاصرة، الطبعة الأولى، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص١٩٤؛ منظمة العمل العربية «مكتب العمل العربي»، العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية «تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي»، القاهرة: مؤتمر العمل العربي «الدورة ٢٤»، مارس/آذار ١٩٩٧، ص١٥.

١/١/٢ أنواع العمل:

تتعدد مجالات العمل في الإسلام وتتنوع لتشمل سائر الأعمال التي تحقق النفع للمجتمع وأفراده على وجه مباح .

فلا مجال هناك لاحتقار عمل أو حرفة ما ، أو لتمييز عمل عن آخر أو مهنة على أخرى إلاّ بمقدار ما يحققه من نفع للمجتمع ، فكل عمل مكمل لغيره في بناء منظومة المجتمع الواحد المتكامل الذي لا غنى فيه لأفراد المجتمع عن خدمات بعضه البعض .

ورغم تشعب مجالات العمل وأنواعه ، إلاّ أنّه يمكن حصرها في عدد من الأعمال الهامة كالعمل الصناعي ، والتجاري ، والزراعي وتنمية الحيوان ، والعمل الحرفي ، والعمل في الخدمة العامة[١] .

١/١/٣ مفهوم البطالة وأنواعها وآثارها:

حين نطلق مصطلح القوى العاملة ، فإنّا نعني به شموله للأشخاص الراغبين في العمل بأجر في أي وقت ويجدونه ، أو الراغبين فيه بأجر ولا يجدونه «المتعطلين عن العمل»[٢].

وعلى ذلك يعرف الشخص العاطل عن العمل «البطالة» لدى الأوساط العلمية الاقتصادية بأنه : «كل من كان قادراً على العمل ويرغب فيه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده» .

---

(١) عباس حسن الحسيني، دستور المهن في الإسلام، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٣٠٠؛ سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، العمل وأحكامه «بحث علمي»، الطبعة الأولى، الرياض: دار العصيمي للنشر والتوزيع، مطبعة النرجس، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٤٢.

(٢) رونالد إيرنبرج وآخرون، اقتصاديات العمل، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ، مطابع المكتب المصري الحديث، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٣٩.

ويمكن قياس نسبة البطالة لأي مجتمع، باحتساب نسبة العاطلين عن العمل في ذلك المجتمع إلى إجمالي القوى العاملة القادرين على العمل فيه[1].

وتأخذ البطالة أشكالاً مختلفة، ويختلف تأثيرها السلبي بحسب اختلاف أنواعها، ومن هذه الأشكال:

١. **البطالة الاختيارية**: وهي التي تكون بمحض إرادة العامل في التوقف عن العمل كالإضرابات العمالية مثلاً، أو لبحثه عن عمل أفضل.

٢. **البطالة الإجبارية**: وهي التي لا دخل للعامل في حدوثها، ولها صور عدة منها:

أ. **البطالة الفنية**: وتظهر نتيجة لتطور أساليب الإنتاج مما يؤدي إلى استغناء أصحاب العمل عن كثير من العمال وإجبارهم على الخروج من العمل.

ب. **البطالة الموسمية**: وتحدث غالباً في المجتمعات البدائية التي تعتمد في إنتاجها وبالأخص في المجال الزراعي على فصول معينة.

ج. **البطالة المستترة (المقنعة)**: وهي التي تحدث نتيجة لزيادة عرض قوة العمل عن حجم مستوى الإنتاج السائد، وتظهر غالباً في قطاع الوظائف والخدمات والقطاع الزراعي.

---

(١) كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة «دراسة مقارنة»، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤م، ص١١، ١٢؛ قاسم الحموري، «التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي»، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمّان: نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المنعقدة خلال الفترة من ٢٧-١٤١١/١٢/٣٠هـ - ٩-١٩٩٥/٧/١٢م، ص٤١٥.

د. البطالة الطبيعية: وتحدث لأسباب طبيعية ككبر السن والعجز والمرض والكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات .

هـ. البطالة الهيكلية: وتتواجد بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والتغير من نشاط لآخر مختلف مما يترتب عليه الاستغناء عن العمال في النشاط القديم إلى آخرين ملائمين للنشاط الجديد .

و– البطالة الدورية: وهي التي تنتج بسبب الأزمات الاقتصادية عند قلة الصادرات، أو دخول دول جديدة في مجال الإنتاج .

ز– البطالة الناتجة عن ظروف السوق: إذ يؤدي انحسار حجم السوق لمهنة من المهن وذلك بسبب ميكانيكية العرض والطلب، على حجم الأيدي العاملة بها[1].

وللبطالة آثار عدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي والصحي، وتشمل أضرارها الفرد والمجتمع والأسرة، فهي عبء ثقيل عليها، فمن تأثيرها الاقتصادي المتمثل في فقدان العامل لمصدر دخله، وخسارة الدولة لقيمة إنتاجه فيما لو كان يزاول عملاً ما، إضافة لما تدفعه الدولة للمتعطلين عن العمل في بعض البلاد مما يؤثر على ميزانياتها، إلى أثرها الاجتماعي والأمني المتمثل في دفعها للعاطل عن العمل ـ لاسيما من الشباب ـ إلى الانحراف والعنف والتطرف والجريمة، وأثرها السياسي في انتشار السخط على النظام الحاكم وتهيئ المناخ الملائم للعمل ضد أمن الدولة من جهات حاقدة إذا ما استغلت حاجات هؤلاء المتعطلين، والأثر الصحي المتمثل في حالات الاكتئاب التي تصاحب الفرد العاطل باستمرار حالة

(١) منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م، ص٧٩–٨٨؛ إيرنبرج وآخرون، اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص٥٨٥–٦٠١؛ قاسم الحموري، «التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي»، مرجع سابق، ص٤١٦–٤١٨.

البطالة مما قد يدفعه إلى تعاطي المخدرات والخمور وربما دفعته إلى الانتحار في حال ضعف الوازع الديني لديه[1].

وتقع على الدولة مهمة توفير العمل والفرص الوظيفية لكافة أبنائها أو الإسهام في إيجادها، إذ هي مسئولة عن ضمان الحقوق الطبيعية لأفرادها من منطلق أنها الراعي للأمة والمسئولة عن جميع رعيتها، حيث جعل الإسلام من حق المواطن مطالبة ولي الأمر بتدبير عمل له إذا عجز هو عن إيجاده لنفسه[2].

---

(١) قاسم الحموري، "التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي"، مرجع سابق، ص"٤٢٠" ؛ سليمان بن عبدالله الحقيل، متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، الطبعة الأولى، مطبعة التقنية للأوفست، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. ص"١٠٣"؛يوسف القرضاوي، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، من بحوث مجلة قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جدة:جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص"١٣٦"؛محروس بن احمد غبان، وآخرون.البطالة الأسباب وطرق المعالجة، بحث من إعداد إمارة منطقة المدينة المنورة الطبعة الثانية، جدة:مطابع السروات، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص"٥٦-٥٧".

(٢) موسى محمد الطيب علقم، «توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي»، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ص٢٣٧؛ أحمد ماهر البقري، العمل والقيم الخلقية في الإسلام، الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص"٧٢"؛ عز الدين الخطيب التميمي، العمل في الإسلام "أخلاقه- مفاهيمه-قيمه-أحكامه"، عمّان "دار عمار، دار الفيحاء، ص"٣١"؛زيدان عبدالباقي، العمل والعمال والمهن في الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٨م، ص"١١٠"؛ احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، القاهرة:مكتبة الكليات الأزهرية للنشر، مطبعة دار التأليف، ص"١١٠".

وقد تصدرت معظم قوانين العمل العربية مبدأ أنَّ العمل حق للمواطن وعلى الدولة توفيره له، مع ضمان حرية الفرد في اختيار العمل الملائم لقدراته وإمكانياته[1].

وفي المملكة العربية السعودية عمدت الدولة إلى الإسهام في تهيئة الفرص الوظيفية لطالبيها، ومن ذلك الموافقة على نظام العمل الجديد الذي تصدر مواده هدف عام تسعى الدولة لتحقيقه وهو أنَّ العمل حق للمواطن لا يجوز لغيره ممارسته إلاَّ بعد توافر شروط معينة حددها النظام، بالإضافة إلى إيجابه على جميع المنشآت وفي مختلف أنشطتها العمل على استقطاب السعوديين وتوظيفهم وتوفير وسائل استمرارهم في العمل[2].

٢/١ واقع سوق العمل السعودي :

يمثل سوق العمل المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لخدمة العمل، حيث يعتبر العامل هو البائع لخدمة العمل، أمَّا صاحب المنشأة فهو المشتري لها[3].

وفي لمحة سريعة لتاريخ سوق العمل السعودي، نجد أنَّ الاقتصاد السعودي قبل بداية السبعينيات كان معتمداً على المجالات التقليدية الفردية من زراعة وتجارة

---

(١) منظمة العمل العربية"مكتب العمل العربي"، العمل والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص"١٥٠".

(٢) وكالة الأنباء السعودية، "مجلس الوزراء برئاسة المليك يوافق على نظام العمل الجديد"، جريدة عكاظ السعودية، السنة٤٧، ع١٤٢٧٦، الثلاثاء٢٣/٨/١٤٢٦هـ الموافق٢٧/٩/٢٠٠٥م، ص"٢".

(٣) عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل «نظرية عامة»، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ، ص١١.

وحرف يدوية وخدمات للحجيج والمعتمرين، نظراً لقلة العائد المالي من البترول أولاً وندرة القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمدربة ثانياً(١).

ولذا عمدت الدولة عقب زيادة الإيرادات من النفط إلى الاهتمام بسوق العمل وتنمية القوى البشرية الوطنية فيه، وذلك في خطط خمسية للتنمية كان هو من أهم أهدافها البارزة والمستديمة، وقد سعت خلالها إلى تنميته وتطويره وزيادته ورفع كفاءته الإنتاجية في كافة القطاعات، مع الاعتماد عليه تدريجياً من خلال الاستغناء عن العمالة الأجنبية الوافدة(٢).

ولكن نجد أنَّه مع بداية التسعينيات الميلادية، قد ارتفع عرض القوى العاملة في سوق العمل السعودي نتيجة للنمو السكاني المتزايد بالمملكة العربية السعودية وبمعدلات هي من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، مما أدى إلى حدوث ضغط على سوق العمل واختلال التوازن فيه(٣).

ولذا بدأت البطالة في الظهور بالمملكة العربية السعودية نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان لاسيما من فئة الشباب، وهي الفئة العمرية التي يرتكز عليها

---

(١) محمد بن ناصر البيشي وآخرون، توظيف السعوديين (المشكلات والحلول)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص٨٤.

(٢) أحمد بن حمد اليحي، العمل والعمال وتنمية الموارد البشرية خلال قرن في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض: مطبعة سفير، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص١٧١؛ إبراهيم حمد العبود وآخرون، تخطيط القوى العاملة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية «الأسس، المشكلات، والحلول»، الرياض، معهد الإدارة العامة، مطابع معهد الإدارة العامة، ١٤١٣هـ، ص٣٦.

(٣) عبدالله محمد المالكي، «السكان والقوى العاملة في المملكة العربية السعودية (العقد الأخير من القرن العشرين)»، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م، ص٢٤.

سوق العمل، وعلى الرغم من نقص المعلومات وتفاوتها لتقدير حجم ومعدلات البطالة بالمملكة بصفة مستمرة، إلاّ أنّ أغلب الإحصاءات الرسمية أو غير الرسمية تشير إلى ارتفاعها المستمر[1].

إلاّ أنّه ومع ظهور البطالة في المملكة العربية السعودية، فإنّ سوق العمل السعودي مازال سائراً في استقدامه للأيدي العاملة الأجنبية رغم الأضرار والآثار السلبية المترتبة على استقدمها وفي مقدمة ذلك الأثر الاقتصادي، حيث بلغت تحويلاتها لبلدانها في عام ١٩٩٥م (٣٨٫٢٥) مليار ريال، وفي عام ٢٠٠٢م (٥٩٫٨) مليار ريال، وبلغت تلك التحويلات من عام ١٩٧٥م إلى عام ٢٠٠٢م ما يقارب (٩٧٥) مليار ريال سعودي، لتصبح المملكة العربية السعودية بذلك ثاني دولة في العالم عقب الولايات المتحدة الأمريكية في حجم التحويلات المالية التي تضخها العمالة الوافدة من الاقتصاد السعودي لبلدانها[2].

وتشير التقديرات لسوق العمل السعودي في عام ١٤٣٠هـ إلى بلوغ التعداد السكاني السعودي (٢٢) مليون نسمة، وعدد السكان في سن العمل إلى (١٤) مليون نسمة، وحجم المعروض من القوى العاملة (٥) ملايين عامل، وحجم الطلب عليها (٨٫٥) مليون عامل، في حين من المتوقع أن تبلغ تلك المعدلات في عام ١٤٥٠هـ إلى (٢٢) مليون نسمة للتعداد السكاني، و(١٤) مليون نسمة لعدد

---

(١) محمد عبدالله البكر، «أثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٤م، ص١٠.

(٢) سليمان القدسي، سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨م، ص٥٦؛ عبدالعزيز بن علي الغريب، الشباب والعمل: دراسة لإشكالية السعودة والبطالة وتحدياتها وآثارها الاجتماعية والأمنية، مجلة البحوث الأمنية، المجلد١٥، العدد ٣٣، الرياض: مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ربيع الآخر١٤٢٧هـ/مايو٢٠٠٦م، ص١٨٢.

السكان في سن العمل، و(٥) ملايين عامل لحجم المفروض من القوى العاملة، و(٥ر٨) مليون عامل لحجم الطلب عليها[١].

ولسوق العمل السعودي ثوابت عدة، فمنها اعتبار العمل حق لكل مواطن راغب فيه وقادر عليه، وأنه أحد المقومات الأساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة، وتوجه الدولة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية و تركيزها على القطاع الإنتاجي لما له من أثر في زيادة فرص العمل الجديدة، والعمل على تنمية القوى البشرية كهدف استراتيجي للدولة[٢].

كما نجد أنَّ من أهم الخصائص لسوق العمل السعودي الآتي:

١ـ انخفاض نسبة السكان السعوديين المساهمين في قوة العمل.

٢ـ انخفاض نسبة مساهمة العنصر النسائي في سوق العمل.

٣ـ تشكل سوق العمل السعودي من فئتين، عمالة وطنية تمثل النسبة الأقل، وعمالة وافدة تمثل النسبة الأعلى.

٤ـ مواجهة سوق العمل السعودي لصعوبة استيعاب خريجي المؤسسات التعليمية وخصوصاً مؤسسات التعليم العالي، نظراً للعولمة الاقتصادية والتطور التقني والمعلوماتي التي يحكم العمالة فيها ارتفاع مستوى المهارة والقدرة على التكيف مع متطلباتها، فضلاً عن انخفاض فرص التوظيف الحكومي بما ينتج عنه تضرر المتخرجين

---

(١) أحمد بن عبدالرحمن الزامل، (الملامح الرئيسية لسوق العمل)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص٦-٨.

(٢) عبدالواحد بن خالد الحميد، «سياسات العمل والسعودة وتحديات القرن الواحد والعشرين»، من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ/١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص١٧.

من المؤسسات التعليمية التي لا تتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات سوق العمل الخاص[1].

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (١) لتوزيع العمالة في القطاع العام حسب الجنس والجنسية لعامي ١٤٢٤ـ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٣ـ٢٠٠٤م نلحظ زيادة النمو في حجم التوظيف في القطاع العام للسعوديين (ذكوراً وإناثاً) ولكن بنسبة نمو أقل من العام الذي سبقه، في حين ينخفض حجم التوظيف لغير السعوديين (ذكوراً وإناثاً) في القطاع العام مع انخفاض نسبة النمو في حجم التوظيف فيه، وهذا ما يؤكد سياسة الدولة في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية ولكن بنسب بسيطة، في حين نجد إجمالاً زيادة حجم التوظيف في القطاع العام للسعوديين وغير السعوديين من الجنسين وزيادة نسبته عن العام الذي قبله .

(١) خالد بن رشيد النويصر، «بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين: واقعها وأسبابها وحلولها»، دراسة تكميلية لنيل درجة الدكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٤٥-٤٧.

جدول رقم (١)
توزيع العمالة في القطاع العام حسب الجنس والجنسية
١٤٢٤- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م(١)

العام	سعودي				غير سعودي				الإجمالي	
	ذكور	إناث	إجمالي	نسبة النمو٪	ذكور	إناث	إجمالي	نسبة النمو٪	سعودي وغير سعودي	نسبة النمو٪
1424هـ/2003م	452555	224965	677520	3.77	41698	27748	69446	7.47-	746966	2.61
1425هـ/2004م	463487	231007	694494	2.51	41342	27429	68771	0.97-	763265	2.18

كما نلحظ من خلال الجدول رقم (٢) لتوزيع العمالة في القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية لعامي ١٤٢٤-١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٣-٢٠٠٤م زيادة النمو في حجم التوظيف في القطاع الخاص للسعوديين ذكوراً بنسبة قليلة قياساً لإجمالي حجم التوظيف في القطاع الخاص، وبنسب كبيرة جداً مقارنة بالإناث السعوديات اللاتي لم يتغير حجم التوظيف لهن، في حين ارتفع حجم التوظيف لغير السعوديين ذكوراً وارتفاع نسبة التوظيف فيهم من إجمالي التوظيف بالقطاع الخاص، مع ثبات حجم التوظيف لغير السعوديات وكبر حجم التوظيف لهن بما تفوق نسبته الثلاثة أضعاف عن حجم التوظيف للسعوديات، مع زيادة حجم التوظيف في القطاع الخاص من السعوديين وغير السعوديين إجمالاً نظراً لتوجه الدولة إلى خصخصة القطاع العام

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، «التقرير السنوي ٤١»، الرياض: ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مطابع بيت الحياة، ص٣٥٢.

والزيادة في حجم التوظيف في القطاع الخاص بسبب التوسع في حجم المشروعات الاستثمارية بالمملكة.

جدول رقم (٢)

توزيع العمالة في القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية

١٤٢٤- ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م[1]

العام	سعودي						غير سعودي						الإجمالي				
	ذكور	إناث	إجمالي	التوزيع النسبي			ذكور	إناث	إجمالي	التوزيع النسبي			سعودي وغير سعودي	التوزيع النسبي			معدل النمو السنوي %
				ذكور	إناث	مجموع				ذكور	إناث	مجموع		ذكور	إناث	مجموع	
1424هـ/2003م	570000	30000	600000	11	0.5	11.5	4400000	100000	4500000	86.8	1.7	88.5	5100000	97.8	2.2	100	16.8
1425هـ/2004م	660000	30000	700000	11.1	0.5	11.6	5200000	100000	5300000	86.7	1.7	88.4	5900000	97.7	2.3	100	16.8

مع ملاحظة الزيادة في نسبة التوظيف للذكور إجمالاً من السعوديين وغيرهم في القطاعين العام والخاص بنسب عالية تفوق نسب التوظيف للإناث، ذلك أنَّ فرص العمل المتاحة للذكور أكثر من تلك المتاحة للنساء في المجتمعات عموماً والمجتمع السعودي على وجه الخصوص[2].

(١) المرجع سابق، ص٣٥٥.

(٢) خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي «المشكلة...والحل»، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤م، ص٢٢.

١/٢/١ سوق العمل السعودي حسب المنطقة الإدارية :

ولو نظرنا للجدول رقم (٣) لقوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر والجدول رقم (٤) للسكان السعوديين خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب المنطقة الإدارية لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، لوجدنا كبر حجم قوة العمل من السعوديين وغيرهم من الجنسين وكذا ارتكاز البطالة من السعوديين بجنسيهم في المناطق الإدارية الكبيرة وهذا أمر طبيعي نظراً لكبر عدد السكان بها .

جدول رقم (٣)
قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر حسب المنطقة الإدارية
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م[1]

المنطقة الإدارية	سعودي			غير سعودي			الجملة		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الرياض	622806	127906	750712	815096	161843	976939	1437902	289749	1727651
مكة المكرمة	608481	99144	707625	875120	110001	985121	1483601	209145	1692746
جازان	150139	24678	174817	54790	4431	59221	204929	29109	234038
الشرقية	462916	64074	526990	306442	75997	382439	769358	140071	909429
عسير	190489	25404	215893	147483	14487	161970	337972	39891	377863
القصيم	127922	31483	159405	93223	18153	111376	221145	49636	270781
حائل	61441	14949	76390	46960	10456	57416	108401	25405	133806
المدينة المنورة	171812	25383	197195	148310	14891	163201	320122	40274	360396
الباحة	49991	13099	63090	24667	5167	29834	74658	18266	92924
الحدود الشمالية	36931	7238	44169	16748	3412	20160	53679	10650	64329
تبوك	95649	9851	105500	60280	6371	66651	155929	16222	172151
نجران	58113	7151	65264	33789	3750	37539	91902	10901	102803
الجوف	46693	14979	61672	34520	6547	41067	81213	21526	102739
مجموع	2683383	465339	3148722	2657428	435506	3092934	5340811	900845	6241656

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، «إحصاءات عن السكان»،
الموقع متاح على الإنترنت: www.planning.gov.sa

جدول رقم (٤)

السكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب المنطقة الإدارية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م[1]

المنطقة الإدارية	السكان السعوديون (ذكور)	السكان السعوديون (إناث)	المجموع
الرياض	27551	12374	39925
مكة المكرمة	36913	20051	56964
جازان	7802	3303	11105
الشرقية	20919	6567	27486
عسير	29310	25716	55026
القصيم	8360	3448	11808
حائل	7176	4913	12089
المدينة المنورة	15156	7684	22840
الباحة	2511	2947	5458
الحدود الشمالية	1055	1035	2090
تبوك	8148	1009	9157
نجران	2089	1240	3329
الجوف	2227	800	3027
مجموع	169217	91087	260304

١/٢/٢ سوق العمل السعودي حسب الحالة التعليمية :

ومن خلال النظر للجدولين رقم (٥-٦) اللذان يمثلان قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر والسكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، نجد أنَّ العدد الأكبر من قوة العمل يرتكز في حملة مؤهل التعليم العام وما قبلهم من الأميين وما بعدهم من الجامعيين نظراً لانخفاض مستوى التعليم العالي بالمملكة لحملة الماجستير أو الدكتوراه من الذكور أو الإناث، مع تركز البطالة في الأميين وحملة المؤهلات مادون التعليم العالي للماجستير والدكتوراه، نظراً لانخفاض أعداد حملة المؤهلات العليا - من الإناث بالذات سواء كُنَّ سعوديات أو غير سعوديات - وتزايد الطلب عليهم لمواجهة متطلبات التنمية من القوى العاملة عالية التأهيل.

(١) المرجع السابق .

جدول رقم (٥)

قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م[1]

الحالة	سعودي			غير سعودي			الجملة		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التعليمية	248512	18065	266577	356630	30298	386928	605142	48363	653505
يقرأ ويكتب	187648	3055	190703	681292	223490	904782	868940	226545	1095485
ابتدائي	568836	8697	577533	344024	36732	380756	912860	45429	958289
متوسط	565616	12850	578466	400215	52873	453088	965831	65723	1031554
ثانوي	540493	81888	622381	350025	36941	386966	890518	118829	1009347
دبلوم دون الجامعي	139676	102976	242652	126052	13353	139405	265728	116329	382057
بكالوريوس أو ليسانس	387338	230480	617818	350588	34409	384997	737926	264889	1002815
دبلوم عالي أو ماجستير	29820	3770	33590	34322	5475	39797	64142	9245	73387
دكتوراه	15442	3557	18999	14279	1936	16215	29721	5493	35214
مجموع	2683381	465338	3148719	2657427	435507	3092934	5340808	900845	6241653

(١) المرجع السابق .

جدول رقم (٦)

السكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م[1]

الحالة التعليمية	السكان السعوديون (ذكور)	السكان السعوديون (إناث)	المجموع
أمي	25495	24827	50322
يقرأ ويكتب	9155	517	9672
ابتدائي	36668	1245	37913
متوسط	35582	1382	36964
ثانوي	41541	13979	55520
دبلوم دون الجامعي	4659	13226	17885
بكالوريوس أو ليسانس	16118	35913	52031
دبلوم عالي أو ماجستير	0	0	0
دكتوراه	0	0	0
المجموع	169218	91089	260307

١/٢/٣ سوق العمل السعودي حسب فئات العمر :

وبالإطلاع على الجدولين رقم (٧ ـ ٨) لقوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر والسكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب فئات العمر لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، نجد أنَّ قوة العمل للسعوديين وغيرهم من الجنسين ترتكز في الفئة العمرية مابين (٢٠ ـ ٤٩) وهي الفترة العمرية المناسبة للعطاء، والتي يكون لديها في الغالب القدر الكافي من التعليم والتدريب والخبرة والنشاط، في حين نجد أنَّ السكان السعوديين من الجنسين خارج قوة العمل يرتكزون في الفئات العمرية الدنيا والعليا لانخفاض مقوماتها ـ مجتمعة أو منفردة ـ من التعليم، أو التدريب، أو الخبرة، أو النشاط نظراً لكبر السن.

(١) المرجع السابق

جدول رقم (٧)
قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر حسب فئات العمر
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م[1]

فئات العمر	سعودي			غير سعودي			الجملة		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
19-15	65211	5356	70567	25819	3408	29227	91030	8764	99794
24-20	318126	97494	415620	131220	38812	170032	449346	136306	585652
29-25	527096	149405	676501	232511	55015	287526	759607	204420	964027
34-30	465498	94010	559508	424157	104171	528328	889655	198181	1087836
39-35	393246	57803	451049	526804	95040	621844	920050	152843	1072893
44-40	321611	27161	348772	512771	75454	588225	834382	102615	936997
49-45	225325	21037	246362	386415	40891	427306	611740	61928	673668
54-50	143135	6565	149700	216663	14655	231318	359798	21220	381018
59-55	100112	1955	102067	110071	4405	114476	210183	6360	216543
64-60	52085	2929	55014	56218	1497	57715	108303	4426	112729
65+	71936	1623	73559	34780	2157	36937	106716	3780	110496
مجموع	2683381	465338	3148719	2657429	435505	3092934	5340810	900843	6241653

جدول رقم (٨)
السكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب فئات العمر
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م[2]

فئات العمر	السكان السعوديون (ذكور)	السكان السعوديون (إناث)	المجموع
19-15	26188	2145	28333
24-20	60059	33865	93924
29-25	38987	24671	63658
34-30	10754	4741	15495
39-35	3917	1128	5045
44-40	1979	891	2870
49-45	2075	87	2162
54-50	2627	1096	3723
59-55	3398	1827	5225
64-6-0	2230	1506	3736
65+	16999	19135	36134
مجموع	169213	91092	260305

(٢،١) المرجع السابق.

ثانياً : عقبات سوق العمل السعودي

٢/١ القصور في النظام التعليمي:

يمثل النظام التعليمي الركيزة الأساس التي ينبني عليها إعداد العامل الجديد وتهيئته، أو إعادة تأهيل وتدريب من سبق بالشكل المطلوب الذي ينبغي أن يكون عليه ليواكب احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة وليؤهله للدخول بثقة واقتدار لسوق العمل، ولذا كان من الضروري التعرف على أهم أوجه القصور في النظام التعليمي التي تمثل عقبة في مسيرة التوظيف لمخرجات التعليم بالمملكة وفق الآتي :

٢/١/١ عدم ملاءمة المناهج أو جودتها لمتطلبات العصر العملية:

وتعد عدم ملاءمة المناهج التعليمية أو جودتها لمتطلبات العصر العملية أولى تلك العقبات وأوجه القصور في العملية التعليمية، حيث تفتقر سياسة التعليم والتدريب لإجراءات واضحة لتطوير المناهج والبرامج التعليمية بصفة دورية ومستمرة بهدف تحسينها وتحديثها بما يتلاءم والتطور المستمر في كافة العلوم والمعارف واحتياجات القطاع العام والخاص من مخرجات التعليم[1].

٢/١/٢ نقص الكفاءة لدى الخريج:

مما يلحظ في مخرجات التعليم والتدريب نقص الكفاءة لدى الخريج، ولعل مرد ذلك في اقتصار العملية التعليمية والتدريبية في غالب الأمر على التلقين النظري لاسيما في العلوم والمعارف النظرية، والاكتفاء باستخدام أساليب تدريس وتدريب تقليدية لا تنمي مهارات الإبداع والتحليل لدى الخريج والمتدرب على حد سواء،

---

(١) المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، مرجع سابق، ص١٦٠؛ النويصر، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين، مرجع سابق، ص٧٢.

فضلاً عن نقص الجرعات التدريبية للخريجين مما ينتج عنه الضعف في مستوى الخريج[١].

٣/١/٢ الفجوة في التنسيق بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة:

إنَّ لوجود فجوة في التنسيق بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة أثر سلبي في الطلب على مخرجاتهم في سوق العمل بشقيه العام والخاص وذلك لأمرين اثنين، أولهما تكرار التخصص الواحد في مؤسسات التعليم والتدريب العام أو الخاص أو في كليهما معاً مما يترتب عليه ازدياد مخرجاته بما يفيض عن حاجة السوق، وثانيهما اختلاف المحتوى العلمي والتدريبي فيما بينها اختلافاً كبيراً ومميزاً لأحدها مما يجعله مفضلاً لدى سوق العمل عن الآخر بل وقد يلغي الطلب نهائياً على مخرجاته.

٤/١/٢ عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل:

يلحظ أنَّ لعدم عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتنفيذ الفعلي لسياسات القبول وربطها بحاجات سوق العمل أثر ظاهر لإحداث خلل بارز في العرض والطلب على العمالة، بالإضافة لما يحدثه عدم المواءمة والتنسيق بين الجهات التعليمية والتدريبية المعنية بإعداد العمالة المؤهلة والمدربة والجهات المعنية بالطلب عليها من إيجاد فائض في مخرجات بعض التخصصات يفوق حجم الطلب عليها، أو لوجود عجز في بعضها وبالذات في التخصصات العملية والتطبيقية التي يزداد الطلب عليها في عملية التوظيف[٢].

---

(١) المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، مرجع سابق، ص"٧٢".

(٢) الغريب، "الشباب والعمل:دراسة لإشكالية السعودة والبطالة، مرجع سابق، ص"١٨٨"؛إبراهيم يحي الزهراني، "المناهج التعليمية.. تفاقم أزمة البطالة بين الخريجين"، جريدة المدينة السعودية، السنة٧١، ع١٥٥٢٢، السبت ١٤٢٦/٩/١٩هـ الموافق٢٢/١٠/٢٠٠٥م، ص"٧، ٦"؛غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص"٥٣-٥٤".

٢/٢ انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني:

لعل من أحد الأسباب الجوهرية لعقبات التوظيف في العديد من الدول العربية ومنها بطبيعة الحال المملكة العربية السعودية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات أقل من معدلات النمو السكاني مما يؤثر في مقدرتها على إحداث فرص وظيفية جديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من السكان، حيث بلغ معدل النمو السكاني بالمملكة للفترة من (١٩٧٥-٢٠٠٢م) نحو (٤ر٤٪) وهو معدل يفوق معدلات النمو السكاني العالمية لتلك الفترة، في حين بدأ العجز في موازنات الدولة منذ عام ١٩٨٣م بالظهور حتى بلغ الدين العام في عام ٢٠٠٢م أكثر من (٦٠٠) مليون ريال وهو ما يشكل (٩٣٪) من الناتج المحلي لذلك العام[١].

٣/٢ نقص معلومات سوق العمل:

يمثل غياب القاعدة المتكاملة للمعلومات الدقيقة للقوى العاملة من بيانات عن فرص العمل المتاحة وعدد الراغبين في الدخول لسوق العمل ومؤهلاتهم وخبراتهم وتوزيعها على مختلف الجهات ذات العلاقة بالتوظيف في القطاعين العام والخاص وغيرها، عقبة في سبيل تهيئة السبل المناسبة لتوظيف العمالة، وفجوة كبيرة في مجال التقريب بين المعروض من العمالة والطلب عليها[٢].

٤/٢ انخفاض فرص توظيف المرأة:

شهدت الفترات الأخيرة لأغلب الدول العربية وعلى الأخص منها المملكة العربية السعودية تزايداً ملحوظاً من قبل النساء للمشاركة في قوة العمل، وعلى رغم النقص الواضح أساساً في حجم التوظيف للرجال، فإنَّ لعدم توجه النساء لتخصصات علمية تطبيقية مطلوبة في المجتمع وملائمة لسوق العمل وتكدسهن في تخصصات

(١) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٥٣، ٥١-١٠٨، ١٠٦؛ تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٢) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٥٥.

نظرية بأعداد تفوق الحاجة، بالإضافة إلى محدودية التوظيف لهن في مجالات عدة نظراً لخصوصية ذلك في المجتمع السعودي المحافظ وعدم البحث عن بدائل للتوظيف ملائمة لهن تحقق كافة الأهداف، أدى ذلك كله إلى انخفاض مستوى وفرص التوظيف للمرأة[1].

٢/٥ منافسة العمالة الوافدة:

مثل الانفتاح الاقتصادي للمملكة وسياسة الباب المفتوح لاستقدام العمالة الوافدة بها رغم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية والثقافية والسياسية السلبية العديدة التي يمثلها استقدام الكثير منهم، منافساً ونداً قوياً للعمالة الوطنية، وعقبة وعائقاً في سبيل استيعاب السوق للعمالة الوطنية، وذلك لما تتمتع به العمالة الوافدة المتعلمة والمدربة في الغالب من ميزة تفتقدها العمالة الوطنية الجديدة على سوق العمل، وتتمثل في انخفاض الخبرة في العديد من المجالات، مع انخفاض أجرها قياساً بالعمالة الوطنية[2].

---

(١) العليان، أمل حمد، «واقع سوق العمل للمرأة السعودية ودور الاستثمار الأجنبي في تحسينه»، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م، ص١٦؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) عبدالله بن محمد الشدادي، دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية (الواقع والمتطلبات)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣-١٦أكتوبر٢٠٠٢م، ص٦٠٣؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٥٤، ٥٥؛ خالد بن عبدالعزيز الشريده، العولمة والسعودة، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣-١٦أكتوبر٢٠٠٢م، ص١٩٧-٢٠١.

٦/٢ انخفاض مستويات الأجور:

لاشك أنّ الباعث في إقدام العامل على العمل هو الأجر، وكلما كان أجر العمل مرتفعاً كلما كان ذلك مدعاة للطلب عليه، مع انخفاضه في حال تدنى مستوى الأجر.

ولأهمية تحديد مقدار الأجر للعامل كطرف رئيس في معادلة العرض والطلب بسوق العمل، فقد حدده الإسلام على أساس أن يسع الأجر المطالب العادلة للعامل التي تفي بمتطلبات الحياة - مع مراعاة فروق الزمان والمكان بين جيل وجيل وبلد وآخر تتفاوت فيها مطالب الحياة وفقاً لطبيعة كل منها - مع الأخذ في الاعتبار المميزات التي ينفرد بها كل عامل عن الأخر في درجة مهارته ومؤهله وخبرته وطبيعة عمله[1].

وقد ذكر الشيخ ابن سعدي في معرض تفسيره لقول المولى ﷻ في محكم التنزيل ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۞ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۞ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۞ أَلاَ يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۞ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۞ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] أنّ الآيات تدل على أنّه ينبغي للإنسان كما يأخذ من الناس أن يعطيهم كل مالهم من الأموال والمعاملات، فإذا أخذ صاحب العمل من العامل جهده، فينبغي أن يوفي إليه أجره الملائم غير منقوص[3].

٧/٢ توجهات العاملين لقطاعات التوظيف:

ما تزال الوظائف الحكومية هدفاً لطالبي العمل دون القطاع الخاص، للميزة التي تتمتع بها تلك الوظائف - وفقاً لرؤيتهم الخاصة - في الأمان الوظيفي لفرص عمل دائمة للملتحقين بها من ناحية، ومن ناحية أخرى التباين الشاسع في مستويات

(١) عبدالباقي، العمل والعمال والمهن في الإسلام، مرجع سابق، ص١٠٢، ١٠٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة المطففين، آية رقم (١-٦).

(٣) عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٩١٥.

الأجور وظروف العمل في القطاع العام بالمملكة عنه بالقطاع الخاص في أغلب الوظائف، مع تفضيل أرباب العمل في القطاع الخاص العمالة الوافدة على العمالة المحلية لانخفاض تكلفتها وارتفاع إنتاجيتها مع إمكانية الاستغناء عنها بيسر في أي وقت مقارنة بالعمالة المحلية[1].

٨/٢ قصور الأنظمة المتعلقة بسوق العمل:

يمثل القصور في وضع الأنظمة المتعلقة بالعمل، وتوضيح العلاقة المحددة فيما بين العامل ورب العمل وشمولها، أحد العوائق المهمة في مسيرة التوظيف، بل أنَّ ذلك القصور أو الخلل في الأنظمة قد يمتد ليصبح خلوه من التقنين مثار خلاف بين الطرفين، أومدعاة لاستغلال أرباب العمل للثغرات الواردة فيه بما يؤثر سلباً على توظيف العمالة، ومن أوجه القصور في تلك الأنظمة :

١/٨/٢ القصور في الأنظمة المتعلقة بالتستر التجاري :

من أوجه الخلل في توظيف العمالة المحلية، انتشار ظاهرة التستر التجاري وما تحمله في طياتها من تبعات سيئة على توطين الوظائف، فمع عدم إتاحتها الفرصة للمواطن بممارسة التجارة بنفسه أو مع غيره من المواطنين، فإنها تتيح للتاجر الأجنبي المتستر عليه أن يزاول العمل بنفسه مستعيناً بأبناء جلدته ومستغنياً عن توظيف المواطنين، اعتماداً منه على إعطاء المواطن السعودي الذي تمارس التجارة باسمه الشيء القليل.

---

(١) سليمان القدسي، سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨م، ص٢٠؛ عبدالعزيز جميل مخيمر وآخرون، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٢٥، ٢٦، الحسيني، دستور المهن في الإسلام، مرجع سابق، ص٢٩٢.

ومع أنَّ المملكة قد سعت إلى سن الأنظمة والتعليمات الخاصة بمكافحة التستر التجاري، إلاّ أنَّ هذه الأنظمة كانت بحاجة إلى التحديث والتجديد باستمرار، مع افتقارها نوعاً ما إلى الآليات العملية لتنفيذها في ضوء انخفاض الوعي لدى بعض المواطنين بالأضرار الكبيرة المترتبة على ظاهرة التستر التجاري، وفي مقدمتها إسهامها في زيادة البطالة بين المواطنين[1].

٢/٨/٢ القصور في بعض أنظمة التأمينات الاجتماعية:

إنَّ لعدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية أو القصور في بعض أنظمته لبعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة رغم الاستيعاب في مجموعها لعدد كبير من العمالة، عائق في سبيل إقدام العمالة الوطنية على الالتحاق في الوظائف التابعة لتلك المنشآت، نظراً لما يعانيه الملتحق بها من فقده للأمان الوظيفي .

٩/٢ عوائق اجتماعية:

يعاني المجتمع السعودي من بعض العادات والتقاليد التي تحتقر العمل ببعض المهن والحرف اليدوية وتفضيل كثير من مواطنيه للبطالة على الالتحاق بها كالحلاقة والسباكة والحدادة والسمكرة مما فوت العديد من فرص العمل الشريفة للمواطنين، هذا مع عزوف بعض الخريجين عن العمل في المناطق النائية مما شكل صعوبة في توطين الوظائف بتلك المناطق[2].

---

(١) محمد بن عبدالعزيز الصالح، السعودة بين مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣-١٦أكتوبر٢٠٠٢م، ص٥٤٢؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص١٦٧-١٧٠.

(٢) عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر، «السعودة في الخدمة المدنية»، من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ(٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣-١٧شعبان١٤٢٣هـ/١٩-٢٣أكتوبر٢٠٠٢م، ص٢٧؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٥٥.

ثالثاً : الحلول لعقبات سوق العمل السعودي

١/٣ تطوير العملية التعليمية:

نظراً لما يمثله النظام التعليمي في كافة الدول - كما ذكرنا سابقاً - من دور رئيس في إعداد العمالة وتهيئتها لسوق العمل ابتداءً، وإعادة تأهيلها وتدريبها بعد التحاقها بسوق العمل تطويراً لقدراتها الإبداعية لتتماشى مع احتياجات التنمية ومتطلباتها، كان لزاماً من هذا المنطلق القيام بتوضيح لبعضٍ من أهم الأساليب والطرق التي يمكن أنْ تؤدي لتطوير النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية ليسهم أثره في عملية التوظيف بصورة ملائمة، والتخفيف من وطأة البطالة وحدتها، وذلك فيما يلي :

١/١/٣ تطوير المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات سوق العمل :

فينبغي العمل على إحداث تغيير شامل في سياسات ونمط التعليم والتدريب لجميع أنواع ومراحل التعليم، وتطوير الخطط والمناهج الدراسية للتعليم العام والمهني والعالي بما يتلاءم و التطور العلمي والتقني في مجال التعليم والتدريب ليكون مواكباً لمتطلبات سوق العمل، وتحقيق التوازن فيما بين البرامج التعليمية النظرية والتطبيقية، مع العمل على تشجيع ودعوة القطاع الخاص وإشراكه للإسهام في مجال التدريب المتخصص، ومراجعة البرامج التخصصية[١] .

---

(١) محمد بن إبراهيم الحسن، «إعادة الهيكلة وتطوير المنظومة التعليمية في جامعة الملك سعود»، من بحوث وأوراق العمل المقدمة في ندوة هيكلة التخصصات في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية في دول المجلس، البحرين: جامعة الخليج العربي، ١٧ذوالقعدة١٤٢٥هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤م، ص٨؛ الزواوي، البطالة في الوطن العربي «المشكلة... والحل»، مرجع سابق، ص١٦٦؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص١٣٣، ٢١١، ٢١٢.

٢/١/٣ رفع كفاءة الخريج:

ولعلاج مشكلة النقص في كفاءة الخريج، فإنَّه من الضروري الاهتمام بالجانب التطبيقي في التعليم مع القيام بعمليات التدريب وتكثيفه قبل التخرج ومزاولة العمل الفعلي، ومن ثمَّ العمل على زيادة الجرعات التدريبية لهم عقب التخرج من فترة لأخرى تطويراً لقدراتهم الذاتية في مجال العمل[١].

٣/١/٣ التنسيق بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة:

لتلافي حدوث فائض من عرض الخريجين في تخصص ما يفوق حاجة الطلب عليه، فإنَّ على الجهات القائمة على التعليم والتدريب بالمملكة والمشرفة عليه، تحديد التخصصات الملائمة لكل جهة تعليمية أو تدريبية عامة أو خاصة وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها كل جهة، وبما يلاءم بيئتها وحاجة المجتمع وسوق العمل من هذه التخصصات المختلفة، مع التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة نحو إيقاف بعض التخصصات لبعض الجهات نهائياً أو مؤقتاً حال التوقع بوجود فائض منها يزيد عن حاجة السوق مستقبلاً[٢].

٤/١/٣ المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل:

رغم الجهود التي تبذلها الدولة ولا زالت من أجل العمل على تطوير التعليم والتدريب للرفع من درجة مواءمته لمتطلبات سوق العمل، إلاَّ أنَّ التعليم النظري والبرامج التدريبية الضعيفة المستوى مازالت مسيطراً على أداء النظام التعليمي ككل رغم الحاجة الماسة في سوق العمل لخريجي التخصصات العلمية التطبيقية والفنية والتقنية المؤهلة وذات المهارة العالية، ويؤكد هذا الأمر التكدس الواضح في عدد الخريجين من التخصصات النظرية، وعدم حصول بعض خريجي التخصصات العلمية

(١) احمد ماهر، تقليل العمالة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، شركة الجلال والطباعة، ٢٠٠٠م، ص٣٥٦.

(٢) الحسن، «إعادة الهيكلة وتطوير المنظومة التعليمية في جامعة الملك سعود»، مرجع سابق، ص٨.

والفنية والتقنية - رغم قلة عددهم - على وظائف في القطاع الخاص نظراً للضعف في المستوى والقدرات والمهارات التدريبية، ومن هنا ينبغي العمل على مراجعة سياسات القبول للتخصصات المختلفة التي تحتاجها متطلبات التنمية الشاملة، وزيادة الجرعات التدريبية في مؤسسات القطاعين العام والخاص عن طريق التعليم التعاوني وتكثيف تلك الجرعات، مع التقويم المستمر لأداء مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة من قبل مؤسسات القطاع العام والخاص لمعالجة أوجه القصور الحاصلة فيها والارتقاء بمستويات الخريجين منها مستقبلاً[1].

٢/٣ التنسيق فيما بين قطاعات التوظيف:

لعل مما ينبغي الإشارة إليه فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين قطاعات التوظيف، العمل على توحيد الجهات التي تعنى بالعمل والعمال والتوظيف ومكافحة البطالة في جهة واحدة مستقلة تكون مسئولة عن رسم سياسات القوى العاملة والتدريب والتوظيف بالمملكة، مع ضرورة تحقيق التوافق والمرونة في الأنظمة المختلفة المرتبطة بسوق العمل كأنظمة الخدمة المدنية ومن ضمنها نظام التقاعد مع غيرها من الأنظمة الأخرى كنظام العمل والعمال وأنظمة التأمينات الاجتماعية[2].

٣/٣ توفير المعلومات عن سوق العمل:

يعد إنشاء مركز للمعلومات في إطار الجهة الموحدة والمشرفة على التوظيف كما ذكر سابقاً، أمر على قدر كبير من الأهمية، إذ لابد من توفر قاعدة للبيانات دقيقة ومتكاملة ومحدثة باستمرار حول القوى العاملة تشمل معلومات عن فرص العمل المتاحة وأماكنها ومزاياها، وعن الراغبين في العمل ومؤهلاتهم وقدراتهم وخبراتهم وغير ذلك من البيانات لطالبي خدمة العمل والعارضين لها .

---

(١) الشدادي، دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية (الواقع والمتطلبات)، مرجع سابق، ص٢٠٢؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٢) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص٢٢٧، ٢٦٨.

وتعاني المملكة كغيرها من الدول العربية والنامية من عدم وجود مقياس محدد ومعلن لحجم البطالة بمعدل شهري أو فصلي نظراً لغياب قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن سوق العمل، مما يؤثر في قصور السياسات والخطط المرسومة لمعالجة البطالة أو الحد منها[1].

٣/٤ تحسين مستويات الأجور:

الأجر وتحسين مستوياته مطلب فعّال للحد من البطالة بنسبة كبيرة، فرغم وجود من يرى أن الحل في علاج اختلال أجر السوق يتمثل في قيام الدولة بإعادة الأجر السائد وهو أجر المثل حتى يتم تصحيح الاختلال والانحراف في أجور سوق العمل، إلاّ أنّ هناك من يرى أنّ الحل يكمن في وضع الدولة حد أدنى للأجور لا ينقص عنه، يراعى في تحديده ظروف المجتمع وبيئته[2].

ورغم أنهّ من الأولى أن تكون الأجور المقدمة للعاملين مجزية حرصاً على عدم انحراف العاملين بالاختلاس أو الرشوة أو غيرها لتأمين متطلبات الحياة المتزايدة لهم ومن يعولون، فإنّ الحد الأدنى من الأجر الذي تحدده الدولة ينبغي أن يكفي

---

(١) محمد بن حميد الثقفي، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية:٧-١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣-١٦أكتوبر٢٠٠٢م، ص١١٠.

(٢) نبيل إسماعيل طمليه، «العمل والعمال في الإسلام»، مجلة هدى الإسلام، المجلد٢٨، العدد٣، عمّان: مجلة تصدرها وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، ربيع الأول١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٤٩؛ محمد بن عبدالله النفيسه، «الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)»، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص٢٨٨؛ عبدالسميع المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، مصر: دار التوفيق للطباعة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢٨، ٢٩.

احتياجات الفرد من المعيشة والغذاء والمسكن والصحة والتعليم والأمور الضرورية الأخرى التي لا غنى لأي مواطن عنها(١).

ويمكن للدولة القيام بدعم الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص إلى حين ثبات الموظف السعودي الجديد بالجهة التي يعمل بها، وذلك من خلال حلول عملية مقترحة في هذا الجانب، كدعمه من خلال برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم التوظيف في القطاع الخاص، أو من خلال إنشاء صندوق يغذّى من رسوم التأشيرات ورسوم الجوازات – وقد تم فرضها ومن ثمَّ زيادتها بالمملكة – التي تهدف للحد من استقدام العمالة، ويتم دفع الدولة لنسبة من راتب الموظف الجديد لكل شركة أو مؤسسة خاصة تعمل على سعودة الوظائف لديها من هذا الصندوق(٢).

وقد عمدت الدولة إلى تحديد الأجور في القطاع العام وفق تقسيمات عدة يحتوى كل منها على درجات أو مراتب روعي في تحديدها المؤهل الحاصل عليه كل متقدم وسنوات خبرته، ومراعى في ذلك ظروف المعيشة – وقد تم زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥٪ من الراتب لجميع موظفي الدولة بأمر ملكي عام ١٤٢٦هـ لتحسين ظروف المعيشة للعاملين – وهذه التقسيات تشمل سلم رواتب الموظفين العام، وسلم رواتب المستخدمين، وسلم رواتب الوظائف التعليمية، وسلم رواتب القضاة،

(١) محمد عبدالمنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مطابع جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ، ص١٢٦، ٣٠٥.

(٢) الثقفي، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل، مرجع سابق، ص٤٨٩؛ نجود محمد الجميل، «البطالة مرض مستعصي صنعناه بأنفسنا فهل من علاج؟»، مجلة الاقتصاد، العدد٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس٢٠٠١م، ص٢٢.

وسلم رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وسلم رواتب أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، وسلم رواتب الوظائف الصحية[١].

جدول رقم (٩)

متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال» للمشتغلين (سعوديون وغير سعوديين) حسب أقسام المهنة الرئيسة لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)[٢]

المهنة الرئيسة	متوسط الأجر		متوسط الكسب	
	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي
أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم	7343	3814	9394	4758
المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	11751	10201	14858	13160
القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم	4671	2912	6212	3816
القائمون بأعمال البيع	3724	1758	4537	2127
العاملون بالخدمات	3054	985	3975	1261
العاملون بالزراعة والغابات وتربية الحيوانات والدواجن	2053	774	3191	1000
عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والعمال العاديون	4147	1225	5420	1519
غير مبين	3435	1902	3963	2512
المتوسط العام	5446	1880	7043	2354

أمّا القطاع الخاص – والذي لم يوضع له حد أدنى للأجور – فقد بلغ المتوسط الشهري لأجور العاملين به في عام ٢٠٠٤م نحو ١٣٩٧ ريال سعودي[٣]، وهذا المبلغ غير كافٍ لتغطية أعباء الحياة ومتطلبات المعيشة المتزايدة.

ونرى في الجداول رقم (٩، ١٠، ١١) متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال

(١) مؤسسة النقد السعودي، مرجع سابق، ص٣٥١، ٣٥٤.

(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط، «إحصاءات عن السكان»، مرجع سابق، الموقع متاح على الإنترنت: www.planning.gov.sa

(٣) مؤسسة النقد السعودي، مرجع سابق، ص٣٥٨.

السعودي» لمجموع العاملين من سعوديين وغير سعوديين لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) حسب تقسيمات ثلاث، أحدها وفق أقسام المهنة، والآخر حسب المستوى التعليمي، والأخير حسب النشاط الاقتصادي،حيث تتبين من خلال هذه الجداول تفاوت الأجور والكسب للعمالة بالمملكة حسب نوع مهنة العامل والمؤهل الذي يحمله والنشاط الذي يمارس عمله فيه، فنجد ارتفاع الأجور والكسب للعامل السعودي قياساً بغيره من العمالة غير السعودية، وهذا أمر طبيعي لاختلاف تكاليف المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن السعودي عن غيره بالمملكة، كما نرى في تلك الجداول الارتفاع في متوسط الكسب عن متوسط الأجر المتحقق للسعوديين و غيرهم .

جدول رقم (١٠)
متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال» للمشتغلين (سعوديون وغير سعوديين) حسب المستوى التعليمي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)[1]

المستوى التعليمي	متوسط الأجر		متوسط الكسب	
	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي
أمي	2568	916	3155	1136
يقرأ ويكتب	2747	1033	3450	1260
ابتدائي	3553	1131	4600	1378
متوسط	4308	1260	5437	1587
ثانوي	5447	2022	7200	2580
دبلوم دون الجامعة	5155	2334	6810	2880
جامعي	8555	4380	10893	5581
دراسات عليا	16418	8918	21112	10856
غير مبين	9000	6294	12414	9880
المتوسط العام	5446	1880	7043	2354

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، «إحصاءات عن السكان»، مرجع سابق، الموقع متاح على الإنترنت: www.planning.gov.sa

جدول رقم (١١)

متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال» للمشتغلين (سعوديون وغير سعوديين) حسب النشاط الاقتصادي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)[1]

النشاط الاقتصادي	متوسط الأجر		متوسط الكسب	
	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي
البترول والمعادن	9207	4231	11375	5098
الصناعات التحويلية	5369	1806	7120	2382
الكهرباء والماء والغاز	6929	3320	8497	3979
التشييد	3435	1570	4237	1905
تجارة الجملة و التجزئة	3682	1798	4517	2183
الفنادق و المطاعم	2980	1258	3870	1619
النقل والتخزين والاتصالات	7294	1865	9699	2395
البنوك والتأمين	8432	9596	12233	13119
العقارات والأعمال التجارية	3940	1973	4660	2463
التعليم	2469	2755	2682	3321
الصحة والخدمات الاجتماعية	4530	3129	5379	3663
الخدمات الجماعية والشخصية	6669	1409	7505	1704
المنظمات والهيئات الدولية	0	0	0	0
المتوسط العام	5446	1880	7043	2354

٣/٥ تطوير الأنظمة المتعلقة بالعمالة الوطنية:

من الأمور التي ينبغي للجهات المعنية بالدولة النظر فيها باهتمام بالغ للإسهام في علاج مشكلة التوظيف، القيام بإعادة دراسة الأنظمة المتعلقة بالعمالة الوطنية وتطويرها والتي تحوي العديد من النقاط التي ينبغي النظر فيها بجدية، وفيما يلي ذكر لبعض منها:

(١) المرجع السابق .

٣/٥/١ وضع الضوابط التي تفي بحقوق الموظف وتطويرها:

فهناك مجموعة من الضوابط ينبغي تحقيقها وتطوير ما هو قائم منها والتي تفي بحقوق الموظف في القطاع الخاص، ومنها العمل على تحقيق الأمن الوظيفي في حال التقاعد بمستوى تقاعدي مناسب يراعي متطلبات الحياة له ومن يعول، مع مراعاة زيادة المرتبات التقاعدية بصفة دورية لتتلاءم مع التغير المتزايد في مستوى الأسعار للسلع والخدمات(١).

كما يجب تحديد ساعات العمل والإجازات بالشكل المتلائم والظروف الاجتماعية والأسرية للموظف السعودي، والعمل على تقديم المكافآت المادية والحوافز المعنوية والتشجيعية للمنتجين منهم والمتميزين في أداء أعمالهم، وتوفير الرعاية الصحية لهم في حال الإصابة بالمرض أو العجز، وإيجاد آلية تحقق العدالة فيما بين ما يدفع للموظف الأجنبي ولا يتقاضاه نظيره السعودي – رغم كبر حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الموظف السعودي – كبدل السكن والنقل وغيرها من المزايا، على أنَّ تشمل هذه الأنظمة والضوابط الموظفين بالقطاعين العام والخاص(٢).

---

(١) عابدين احمد سلامة، "الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد(١)، العدد(٢)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة نصف سنوية يصدرها المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص"٥٩".

(٢) سيد شوريجي عبدالمولى، "الأجور والحوافز في الإسلام(دراسة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة)"، مجلة الحقوق، السنة(١٠)، العدد(١)، الكويت: جامعة الكويت، مجلة فصلية تعنى بالدراسات القانونية والشرعية، جماد الثاني ١٤٠٦هـ/مارس ١٩٨٦م، ص"١٢٠"؛فوزان بن عبدالعزيز الفوزان، نحو نمذجة أكثر فاعلية لآليات السعودة في سوق العمل، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض:=

٣/٥/٢ تقديم الحوافز لمن يزاول العمل المهني أو العمل في مناطق نائية:

إنَّ من الأولى لتحفيز المواطن السعودي للالتحاق بالأعمال المهنية والحرفية، أو في مناطق نائية لا يُقبل عليها، من تقديم الحوافز المادية والمعنوية له، كالزيادة في الأجر، أو إعطاء بدلات معينة كطبيعة عمل، أو بدل اغتراب، أو تخفيض لساعات العمل وما شابه ذلك[١].

٣/٥/٣ حق المرأة في العمل:

العمل حق للرجل والمرأة على حدٍ سواء، ولكنه للمرأة حق مقيد بضوابط معينة من أبرزها حاجة المرأة للعمل، على أن يكون التحاقها فيه بعمل مشروع بإذن وليها ومتفق مع طبيعتها الأنثوية لا تقصير فيه بواجباتها المنزلية ولا اختلاط فيه بالرجال، مع تأديتها له في وقار وحشمة وبالحجاب الشرعي[٢].

ومع الاتفاق الكامل لتلك الضوابط مع ما ورد في قرار مجلس القوى العاملة السعودي بشأن تنظيم عمل المرأة السعودية، وأنَّ نظام العمل السعودي لم يفرق بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات وشروط الخدمة، حيث عمد إلى إصدار عدد من القرارات والأنظمة التي من شأنها إقرار حق المرأة السعودية في العمل وزيادة فرص ومجالات عملها، ومن تلك القرارات التأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات تعنى بالمرأة من إنشاء وحدات وأقسام نسائية بإداراتها بما تقتضيه الحاجة، وتشجيع منشآت القطاع الخاص على إيجاد أنشطة

=إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص"٧٣٨".

(١) النويصر، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٢) محمد حسن أبو يحي، أهم قضايا المرأة المسلمة، الطبعة الثالثة، عمَّان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص"١٨١-١٨٣".

ومجالات عمل للمرأة السعودية وتطبيق ضوابط تشغيلهن، والتهيئة لإقامة مشروعات صناعية تعمل بها المرأة، وأن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب وتأهيل المرأة السعودية وتوظيفها ضمن برامجه وخططه المستقبلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن للمرأة السعودية أن تعمل بها ،وقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية وغيرها من القرارات، مع اختصاص المرأة بنصوصٍ لقواعد تشغيلها مراعاة لخصوصيتها وظروفها، ومن تلك النصوص حظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو ليلاً، ومنحها إجازة للوضع، وتقديم الرعاية الطبية لها أثناء الحمل، ومنحها فترات استراحة لإرضاع الطفل، وتأمين الرعاية لأطفالهن في أماكن العمل، مع منحها إجازة عند وفاة زوجها، ومع وضع تلك الأنظمة إلاّ أنّه ينبغي تفعيلها على أرض الواقع والعمل على تطويرها باستمرار[1].

٦/٣ اتخاذ سياسات تنظيمية و اقتصادية لتطوير سوق العمل:

لابد من اتخاذ الدولة لسياسات وتدابير عملية عدة في المجالين التنظيمي والاقتصادي بهدف تطوير سوق العمل وإيجاد قاعدة عريضة من الفرص الوظيفية يمكن في ضوئها استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية، ولعلنا نذكر هنا بعضاً من هذه السياسات العلاجية كما يلي :

١/٦/٣ تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذبها:

لا شك في أنّ عمليات الاستثمار عموماً تؤدي إلى توفير وظائف للعاملين، وأنّ الاستثمار الجديد يؤدي إلى إيجاد طلب جديد على عنصر العمل، وبالتالي فإنّ أي

---

(١) وزارة العمل، القواعد المنظمة لعمل المرأة في القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة لشئون التخطيط والتطوير، شوال ١٤٢٦هـ، ص"٩-١١، ٢٦-٣٠".

زيادة في عمليات الاستثمار سيصاحبها زيادة مقابلة في الطلب على عنصر العمل[1].

ولهذا فجذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها مطلب وطني لإسهامه في تنمية فرص العمل للمواطنين مما يترتب عليه خفض مستوى البطالة، ولذا كان لابد من تقديم بعض الامتيازات لجذب هذه الاستثمارات الخارجية كالإعفاء الضريبي والجمركي[2].

٢/٦/٣ التوسع بإقامة مشاريع ومناطق صناعية ودعم للمشروعات المتوسطة والصغيرة:

إنَّ في رفع الدولة لمعدل الاستثمار الوطني وتوسعها في إقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى التي قد لا يتمكن القطاع الخاص من إقامتها بمفرده، وإنشاء مناطق ومجمعات صناعية عديدة ـ كإنشاء الدولة لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين والاتجاه لإقامة مدن صناعية أخرى كمدينة الملك عبدالله الصناعية ـ أثر في استحداث وتوفير فرص وظيفية كثيرة[3].

كما ينبغي للدولة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية، حيث تعد رافداً هاماً من روافد التوظيف نظراً لكثرة عددها ومحدودية رأس مالها وقلة التدريب الذي تتطلبه إدارتها وكبر عدد المجموع الكلي من العمالة الذي توفره، فقد استوعبت على سبيل المثال لعام ١٩٩٢ـ١٩٩٨م ما يمثل (٧٠٪)

---

(١) الطجاوي، اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص"١٠٣".

(٢) ماهر، تقليل العمالة، مرجع سابق، ص"٣٥٧".

(٣) عبدالواحد بن خالد الحميد، توطين فرص العمل(الأبعاد والسياسات)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣-١٦أكتوبر٢٠٠٢م، ص"٤٩".

من قوة العمل الأمريكية، كما وفرت عام ١٩٩٨م بدول الاتحاد الأوربي ما نسبته (٧٠٪) من فرص العمل بالاتحاد، واستقطبت بدول شرق آسيا والباسيفيك مابين (٣٥-٨٥٪) من إجمالي قوة العمل بها[١] .

٣/٦/٣ التأثير في حجم العمالة الأجنبية:

ينبغي للإسهام في زيادة فرص العمل المتاحة المواطنين، الحد من استقدام العمالة الأجنبية والتأثير في حجمها بشكل متوازن يحقق التوظيف للمواطنين ولا يؤثر على مستويات الأداء المطلوبة، وذلك بمنع توظيف الأجانب أو استقدام العمالة الأجنبيّة في الوظائف والمهن التي يمكن شغلها بمواطنين، واقتصار الاستقدام على أصحاب الخبرة في التخصصات والمهن النادرة التي يتطلبها المجتمع ولا يتوفر من يشغلها، مع القيام بحصر شامل للوظائف التي يشغلها غير السعوديين لمعرفة مدى إمكانية تأهيل وتدريب المواطنين لشغلها، والربط في إعطاء التصاريح للمشروعات الاستثمارية الجديدة من الشركات والمؤسسات العاملة بالمملكة بنسبة توظيف معينة من العمالة الوطنية[٢] .

(١) ماهر، تقليل العمالة، مرجع سابق، ص"٣٥٦"؛مخيمر، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة مرجع سابق، ص"٣١"؛سعد بن عبد الرحمن العمار، "مستقبل سوق العمل في المملكة العربية السعودية"، من أوراق العمل المقدمة في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣-١٧شعبان١٤٢٣هـ/١٩-٢٣أكتوبر٢٠٠٢م، ص"٢١١".

(٢) الحميد، سياسات العمل والسعودة، مرجع سابق، ص"٤٣"؛حسين بن عمر الحازمي، حتى لا تكون السعودة مجرد شعار، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣-١٦أكتوبر٢٠٠٢م، ص"٧٠٣".

وقد صدرت العديد من الأنظمة والتعليمات السعودية المتتابعة في مجال السعودة وتوطين الوظائف من جهات مختلفة بالدولة كالمقام السامي ووزارة الداخلية ومجلس القوى العاملة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وتقضي في مجمل نصوصها وقراراتها بالعمل على سعودة الوظائف وإحلال المواطن في الوظائف الحكومية أو الخاصة(1).

٧/٣ دور الزكاة في التوظيف:

إضافة لدور الزكاة في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة الفقر، فإنَّ للزكاة أيضاً دور في علاج مشكلة البطالة من خلال جانبين اثنين، أحدهما في توفيرها فرصة العمل للقادرين عليه من خلال إعطاء العاطلين عن العمل ما يمكن تسميته برأس المال ليبدأ به كل منهم مزاولة نشاطٍ ما، أو أن يُشترى لهم بالزكاة ما يمكن أن يزاولوا به عملاً يتقنوه، أو في الإنفاق على تعليمهم وتدريبهم ليحترفوا عملاً ما يزاولونه،أو أن يقام من مال الزكاة مشاريع جماعية صناعية أو تجارية أو زراعية ليشتغل بها العاطلون عن العمل(2).

أمَّا الأمر الثاني فهو تقديم الزكاة لمن يتعطل عن العمل أو يبحث عنه ويسعى إليه سعياً حثيثاً فلا يجده، فيتم إعطاؤه منها إن كان محتاجاً، إلى أن يجد العمل الذي يحقق له الأجر العادل(3).

---

(١) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص"١٣٦".

(٢) القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص"١٤٧، ١٤٦"؛ زكريا محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية"دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة"، القاهرة: الناشر دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٧٩م، ص"٤٢٧".

(٣) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء(٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص"٨٩٧"؛محمد فاروق النبهان، "مشروعية الإنفاق من مال الزكاة على المصالح العامة"، من بحوث الندوة الثالثة من سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين عن =

وهذه الفئة ممن كان تعطلها عن العمل وحاجتها مؤقتة، فإنّ الصرف عليها يتم من الزكاة على هيئة رواتب مؤقتة إلى أن يزول المسبب الذي ذكر سابقاً لأحقية إعطائهم من الزكاة[1] .

أمّا من كان تعطله عن العمل باختياره، أو كان قادر على العمل ويتهيأ له ولكن يتكاسل عن القيام به، فلا يعطى من الزكاة شيئاً، إذ في مساعدة هؤلاء من مال الزكاة اتكال عليها ومن ثمّ زيادة في حجم البطالة وتعطيل لقدرات المجتمع[2].

وسياسة إعطاء المتعطل عن العمل بغير إرادته مع طلبه له، من السياسات التي تنتهجها العديد من دول العالم لمواجهة البطالة المؤقتة لهم، وهي ما يعرف بتطبيق نظام تأمين العاطلين عن العمل، حيث يتم معاملتهم كالفئات المستحقة للضمان

="الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام"، عمّان، ٣-٥ صفر ١٤١٥هـ/١٢-١٤تموز ١٩٩٤م، ص"٣٠٧"؛ عبدالعزيز الخياط، "الضمان والتكافل الاجتماعي ووسائل تمويلهما من وجهة نظر إسلامية"، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي، الجزء الأول، عمّان: نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المنعقدة خلال الفترة من ٢٧-٣٠/١٢/١٤١١هـ ـ ٩-١٢/٧/١٩٩١م، ص"٣٨".

(١) فؤاد عبدالله العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، الكويت: دار لسلاسل لطباعة والنشر والتوزيع، ص"١٠٠"؛ يوسف إبراهيم يوسف، النفقات العامة في الإسلام " دراسة مقارنة"، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م، ص"٢٣٧".

(٢) عبدالله طاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، من بحوث ندوة"موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية"، القاهرة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي بجدة وجامعة الأزهر وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة، ٣-١٠شعبان١٤٠٦هـ/١٢-١٩ابريل١٩٨٦م، ص"٢٦٦"؛سعيد سعد مرطان.مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص"١٨٥".

الاجتماعي، وينفق عليهم بما يسد حاجاتهم الضرورية حتى يتمكنون من الحصول على عمل، درءاً للأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها بفقدهم وظائفهم[1].

(١)الثقفي، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل، مرجع سابق، ص"٤٨٩".

الخاتِمَة

من خلال القراءة في هذا الموضوع والكتابة فيه ظهرت لي مجموعة من النتائج وتبينت بعض التوصيات يمكن إجمال أهمها بما يلي :

النتائج:

❖ معاناة المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة من وجود ظاهرة البطالة بين أفراد مجتمعها كغيرها من كثير من الدول التي تعاني من هذه المشكلة، حيث بلغت نسبة البطالة فيها بنهاية عام ٢٠٠٢م ما نسبته (٦٦ر٩٪) مقارنة بما نسبته (٣٤ر٨٪) بنهاية عام ٢٠٠١م.

❖ تعتري سوق العمل السعودي العديد من العقبات في سبيل توفير الفرص الوظيفية للمواطنين أو في توطين الوظائف وسعودتها، فمن هذه العقبات ما هو متعلق بالأنظمة كالقصور في النظام التعليمي وأدائه، أو مرتبط بأمور اقتصادية كانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض مستويات الأجور، أو ماله علاقة بالأمور الاجتماعية كامتهان الكثير من أفراد المجتمع واحتقارهم للعمل بالمهن والحرف اليدوية، أو ذو علاقة بإجراءات فنية كنقص معلومات سوق العمل وقدمها وغير ذلك مما سبق ذكره في البحث .

❖ هنالك مجموعة من الإجراءات ينبغي للدولة القيام بتنفيذها للحد من مشكلة البطالة بالمملكة، منها تطوير العملية التعليمية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة، واتخاذ السياسات التنظيمية و الاقتصادية والفنية الكفيلة بتطوير سوق العمل، كالتأثير في حجم استقدام العمالة الأجنبية وتقليصها ، ووضع الأنظمة والضوابط التي تفي بحقوق الموظف وتطويرها ، والعمل على تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذبها ، وتحسين مستويات الأجور للعاملين، مع التوسع

في إقامة مشاريع ومناطق صناعية، ودعم للمشروعات المتوسطة والصغيرة، والعمل على توفير المعلومات عن سوق العمل وتحديثها بصورة مستمرة .

التوصيات :

- ينبغي الإفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة في علاج هذه المشكلة، ووضع التصورات والخطط القادمة لسوق العمل السعودي في ضوء الخبرات المتراكمة من التجارب السابقة والواقع الحالي للسوق المحلي والرؤى المستقبلية له.
- توحيد الجهات التي تعنى بالتوظيف والتدريب ورسم سياسات القوى العاملة بالمملكة والإشراف عليها في جهة واحدة مستقلة تكون مسئولة عن كافة الأمور المتعلقة بسوق العمل وتنظيماته .
- أن المملكة العربية السعودية تعيش الآن طفرة اقتصادية ثانية ينبغي الإفادة من معطياتها في توفير فرص العمل للمواطنين للحد من تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع .

ثَبْت المَصَادِر

١- القرآن الكريم .

٢- الإبراهيم ،محمد عقلة ،حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية ،الطبعة الأولى ،عمّان ،مكتبة الرسالة الحديثة ،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٣- أبو يحي ،محمد حسن ،أهم قضايا المرأة المسلمة ،الطبعة الثالثة ،عمّان ،مكتبة الرسالة الحديثة ،١٤١١هـ/١٩٩١م .

٤- إيرنبرج ،رونالد وآخرون ،اقتصاديات العمل ، الطبعة العربية ،الرياض ،دار المريخ ،مطابع المكتب المصري الحديث ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

٥- البقري ،احمد ماهر ،العمل والقيم الخلقية في الإسلام ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .

٦- البكر ،محمد عبدالله ."أثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد(٣٢) ، العدد(٢) ، الكويت : جامعة الكويت ، ٢٠٠٤ ،ص"٤" .

٧- البيشي ، محمد بن ناصر وآخرون . توظيف السعوديين(المشكلات والحلول) ، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية : سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات ،الرياض ،إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية ،٧- ١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣- ١٦أكتوبر٢٠٠٢م .

٨- بيومي ،زكريا محمد ،المالية العامة الإسلامية"دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة" ،القاهرة ،الناشر دار النهضة العربية ،مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ،١٩٧٩م .

٩- التميمي ،عز الدين الخطيب ،العمل في الإسلام "أخلاقه - مفاهيمه - قيمه - أحكامه" ،عمّان "دار عمار ،دار الفيحاء .

١٠- الثقفي ،محمد بن حميد ،الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم ،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية ،سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات ،الرياض : إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية ،٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م .

١١- ثنيان ،سليمان بن إبراهيم ،العمل وأحكامه "بحث علمي" ،الطبعة الأولى ،الرياض ،دار العصيمي للنشر والتوزيع ،مطبعة النرجس ،١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

١٢- الجميل ،نجود محمد ."البطالة مرض مستعصي صنعناه بأنفسنا فهل من علاج؟" ،مجلة الاقتصاد ،العدد ٨، الرياض ،نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م ،ص "٢٢ ،٢١" .

١٣- الحازمي ،حسين بن عمر ،حتى لا تكون السعودة مجرد شعار ،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية ،سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات ،الرياض :إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية ،٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م .

١٤- الحسن ،محمد بن إبراهيم ."إعادة الهيكلة وتطوير المنظومة التعليمية في جامعة الملك سعود ،من بحوث وأوراق العمل المقدمة في ندوة هيكلة التخصصات في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية في دول المجلس ،البحرين ،جامعة الخليج العربي ،١٧ ذو القعدة ١٤٢٥هـ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤م .

١٥- الحسيني ،عباس حسن .دستور المهن في الإسلام ،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٠م.

١٦- الحصري ،احمد .السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي ،القاهرة :مكتبة الكليات الأزهرية للنشر ،مطبعة دار التأليف.

١٧- الحقيل ،سليمان بن عبدالله .متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا ،الطبعة الأولى ،مطبعة التقنية للأوفست ،١٤١٨هـ/١٠٠٧م.

١٨- الحموري ،قاسم ."التضخم والبطالة في إطار التكييف الاقتصادي من منظور إسلامي" ،من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي ،عمّان :نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) ،المنعقدة خلال الفترة من ٢٧- ٣٠/١٢/١٤١١هـ ٩- ١٢/٧/١٩١م.

١٩- الحميد ،عبدالواحد بن خالد .توطين فرص العمل(الأبعاد والسياسات) ،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية :سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات ،الرياض :إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية :٧- ١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣- ١٦أكتوبر٢٠٠٢م.

٢٠- الحميد ،عبدالواحد بن خالد ."سياسات العمل والسعودة وتحديات القرن الواحد والعشرين" ،من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ(٢٠٢٠م) ،الرياض :١٣- ١٧شعبان١٤٢٣هـ/١٩- ٢٣أكتوبر٢٠٠٢م.

٢١- الخياط ،عبدالعزيز ."الضمان والتكافل الاجتماعي ووسائل تمويلهما من وجهة نظر إسلامية" ، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي ،الجزء

الأول ،عمّان تنظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(ايسيسكو) ،المنعقدة خلال الفترة من ٢٧- ٣٠/١٢/١٤١١هـ ٩- ١٢/٧/١٩٩١م.

٢٢- التزامل ،احمد بن عبدالرحمن :(الملامح الرئيسية لسوق العمل) ،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية ،سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات ،الرياض :إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية :٧- ١٠شعبان١٤٢٣هـ/١٣- ١٦أكتوبر٢٠٠٢م.

٢٣- الزهراني ،إبراهيم يحي ."المناهج التعليمية .. تفاقم أزمة البطالة بين الخريجين" ،جريدة المدينة السعودية ،السنة٧١ ،ع١٥٥٢٢ ،السبت ١٩/٩/١٤٢٦هـ الموافق٢٢/١٠/٢٠٠٥م ،ص"٦، ٧".

٢٤- الزواوي ،خالد محمد .البطالة في الوطن العربي"المشكلة...والحل" ،الطبعة الأولى ، القاهرة : مجموعة النيل العربية،٢٠٠٤م.

٢٥- السعدي ،عبدالرحمن بن ناصر .تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ،الطبعة الأولى ،بيروت :مؤسسة الرسالةللطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٦- سلامة ،عابدين احمد ."الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية" ،مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،المجلد(١) ،العدد(٢) ،جدة :جامعة الملك عبدالعزيز ،مجلة نصف سنوية يصدرها المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ،ص"٥٩".

٢٧- الشدادي ،عبدالله بن محمد .دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية(الواقع والمتطلبات) ،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية

الثانية :سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات،الرياض :إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ٧- ١٠شعبان١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦أكتوبر٢٠٠٢م.

٢٨- الشريده ،خالد بن عبدالعزيز .العولمة والسعودة،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية :سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات،الرياض :إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ٧- ١٠شعبان١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦أكتوبر٢٠٠٢م.

٢٩- الصالح ،محمد بن عبدالعزيز .السعودة بين مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة،من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية :سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات،الرياض :إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ٧- ١٠شعبان١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦أكتوبر٢٠٠٢م.

٣٠- طاهر ،عبدالله ."حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع" ،من بحوث ندوة "موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية" ،القاهرة :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي بجدة وجامعة الأزهر وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة، ٣- ١٠شعبان١٤٠٦هـ/ ١٢- ١٩ابريل١٩٨٦م.

٣١- الطحاوي ،منى .اقتصاديات العمل ،القاهرة :مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م.

٣٢- طمليه ،نبيل إسماعيل ."العمل والعمال في الإسلام" ،مجلة هدى الإسلام ،المجلد ٢٨ ،العدد ٣ ،عمَّان :مجلة تصدرها وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية ،ربيع الأول١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ،ص"٤٩".

٣٣- عبدالباقي ،زيدان .العمل والعمال والمهن في الإسلام ،القاهرة :مكتبة وهبه، ١٩٧٨م.

٣٤- العبد القادر ،عبد الرحمن بن عبد المحسن ."السعودة في الخدمة المدنية" ،من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ(٢٠٢٠م)، الرياض:١٣- ١٧شعبان١٤٢٣هـ/١٩- ٢٣أكتوبر٢٠٠٢م.

٣٥- عبد المولى سيد شوربجي ."الأجور والحوافز في الإسلام(دراسة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة)" ،مجلة الحقوق، السنة(١٠)، العدد(١)، الكويت :جامعة الكويت ،مجلة فصلية تعنى بالدراسات القانونية والشرعية، جماد الثاني ١٤٠٦هـ/مارس ١٩٨٦م ،ص"١٢٠".

٣٦- العبود ،إبراهيم حمد وآخرون .تخطيط القوى العاملة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية"الأسس ،المشكلات ،والحلول" ،الرياض ،معهد الإدارة العامة ،مطابع معهد الإدارة العامة،١٤١٣هـ .

٣٧- عرب ،عاصم بن طاهر .اقتصاديات العمل"نظرية عامة" ،الطبعة الأولى ،الرياض :جامعة الملك سعود ،عمادة شؤون المكتبات ،مطابع جامعة الملك سعود ،١٤١٥هـ.

٣٨- عفر ،محمد عبد المنعم .السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية ،مكة المكرمة :جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي ،مركز بحوث الدراسات الإسلامية ،مطابع جامعة أم القرى،١٤١٥هـ.

٣٩- علقم ،موسى محمد الطيب ."توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي" ،رسالة دكتوراه ،مكة المكرمة :جامعة أم القرى،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،شعبة الاقتصاد الإسلامي ،١٤٠٨هـ.

٤٠- العليان ،أمل حمد ."واقع سوق العمل للمرأة السعودية ودور الاستثمار الأجنبي في تحسينه"، مجلة الاقتصاد ،العدد ٨ ،الرياض :نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية ،ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس٢٠٠١م ،ص"١٦".

٤١- العمار، سعد بن عبدالرحمن. "مستقبل سوق العمل في المملكة العربية السعودية" من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣- ١٧ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٩- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٤٢- العمر، فؤاد عبدالله. نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، الكويت: دار لسلاسل لطباعة والنشر والتوزيع.

٤٣- غبان، محروس بن احمد وآخرون. البطالة الأسباب وطرق المعالجة، بحث من إعداد إمارة منطقة المدينة المنورة، الطبعة الثانية، جدة: مطابع السروات، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٤- الغريب، عبدالعزيز بن علي. "الشباب والعمل: دراسة لإشكالية السعودة والبطالة وتحدياتها وآثارها الاجتماعية والأمنية"، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٥، العدد ٣٣، الرياض: مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ/ مايو ٢٠٠٦م، ص"١٨٢، ١٨٨".

٤٥- الفوزان، فوزان بن عبدالعزيز. نحو نمذجة أكثر فاعلية لآليات السعودة في سوق العمل، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٤٦- القدسي، سليمان. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨م.

٤٧- القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة، الجزء (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٨- القرضاوي ،يوسف ."دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية" ،من بحوث مجلة قراءات في الاقتصاد الإسلامي ،جدة ،جامعة الملك عبدالعزيز ،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،ص"١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧" .

٤٩- المالكي ،عبدالله محمد ."السكان والقوى العاملة في المملكة العربية السعوذية(العقد الأخير من القرن العشرين)" ،مجلة الاقتصاد ،العدد ٨ ،الرياض ،نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/ مارس ٢٠٠١م ،ص"٢٤" .

٥٠- ماهر ،احمد .تقليل العمالة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،شركة الجلال والطباعة، ٢٠٠٠م .

٥١- مخيمر ،عبدالعزيز جميل وآخرون .دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ،القاهرة ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،دار الأمين للطباعة ولنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م .

٥٢- المرسي ،كمال الدين عبدالغني .الحل الإسلامي لمشكلة البطالة "دراسة مقارنة" ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤م .

٥٣- المرصفي ،سعد .العمل والعمال بين الإسلام والنظم الوضعية المعاصرة ،الطبعة الأولى ،الكويت ،دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

٥٤- مرطان ،سعيد سعد .مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ،الطبعة الأولى ،بيروت ،مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٥٥- المصري ،عبدالسميع .مقومات الاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الثالثة ،مصر ،دار التوفيق للطباعة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٥٦- منظمة العمل العربية"مكتب العمل العربي" .العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية"تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي" ،القاهرة ،مؤتمر العمل العربي"الدورة ٢٤" ،مارس/ آذار١٩٩٧ .

٥٧- مؤسسة النقد العربي السعودي ،الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء .التقرير السنوي٤١ ،الرياض ،١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م ،مطابع بيت الحياة.

٥٨- النبهان ،محمد فاروق."مشروعية الإنفاق من مال الزكاة على المصالح العامة" ،من بحوث الندوة الثالثة من سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين عن "الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام" ،عمّان ،٣- ٥ صفر ١٤١٥هـ/ ١٢-١٤تموز١٩٩٤م.

٥٩- النفيسه ،محمد بن عبدالله."الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي(دراسة مقارنة)" ،رسالة ماجستير، مكة المكرمة ،جامعة أم القرى،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،شعبة الاقتصاد الإسلامي،١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٦٠- النويصر ،خالد بن رشيد."بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين ،واقعها وأسبابها وحلولها" ،دراسة تكميلية لنيل درجة الدكتوراه ،مكة المكرمة ،جامعة أم القرى،كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط،١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦١- اليحي ،احمد بن حمد .العمل والعمال وتنمية الموارد البشرية خلال قرن في المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى ،الرياض ،مطبعة سفير، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦٢- يوسف ،يوسف إبراهيم .النفقات العامة في الإسلام " دراسة مقارنة" ،القاهرة ،دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م.

٦٣- وزارة العمل ،القواعد المنظمة لعمل المرأة في القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية ،وكالة الوزارة لشئون التخطيط والتطوير ،شوال ١٤٢٦هـ.

٦٤- وكالة الأنباء السعودية ."مجلس الوزراء برئاسة المليك يوافق على نظام العمل الجديد" ،جريدة عكاظ السعودية ،السنة٤٧ ،ع١٤٢٧٦ ،الثلاثاء ٢٣/٨/١٤٢٦هـ الموافق٢٧/٩/٢٠٠٥م ،ص"٢".

مصادر من الإنترنت :

٦٥- وزارة الاقتصاد والتخطيط . مصلحة الإحصاءات العامة . "إحصاءات عن السكان" ،الموقع متاح على الإنترنت :

www.planning.gov.sa

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى

(نموذج مقترح)

Evaluation of Cost Efficiency & Effectiveness of Investment In E-Learning (Suggested Model)

دكتورة/ نشوى أحمد الجندى(*)

١ مقدمة

يشهد العالم حقبة جديدة من التقدم نتيجة للتطورات المتلاحقة فى تقنية الاتصالات والمعلومات. وقد إنتقل المجتمع المعاصر من مرحلة وصفه بالمجتمع الصناعى إلى المجتمع المعرفى الذى لا يكتفى بجمع المعلومات ونشرها فحسب، بل يتخطى ذلك إلى الاستخدام الكفء والفعال لتلك المعلومات من أجل خلق معرفة تسهم فى تقدم الحضارة الإنسانية بصفة عامة. ولا يوجد شك فى أن أحد المتطلبات الأساسية لمجتمع المعرفة هو توفير نظام تعليمى متقدم ومواكب للعصر. وقد برز خلال السنوات الأخيرة نمط من أنماط التعليم هو التعليم الإلكترونى E-Learning. هذا النمط ما فتئ أن استقطب اهتمام أعداد كبيرة من القطاعات سواء العامة أو الخاصة، واحتل مكانة متميزة فى المنظومات التعليمية لمختلف الدول.

(*) مدرس بقسم محاسبة - كلية التجارة - جامعة الأزهر (فرع البنات - القاهرة).

١/١ طبيعة المشكلة

يعتبر التعليم الإلكترونى شكل من أشكال التعليم عن بعد(*) Distance Learning، وهو أحد الوسائل التعليمية التى تعتمد على الوسائط الإلكترونية لإتاحة المعرفة خارج القاعات الدراسية. وقد جاء التعليم الإلكترونى ليبسر لمختلف الدول – وخاصة النامية – بناء بنيتها المعلوماتية. هذه البنية التى تعتبر أساسية وضرورية لتحقيق التنمية المتواصلة ورفع المستوى التنافسى للمجتمع.

وبالرغم من ضرورة تزامن تفعيل هذا التوجه بالجهود المستمرة لتحسين جودة هذه المنظومة التعليمية، مع محاولات الاستغلال الكفء للإمكانيات المحدودة لدى كثير من الدول، إلا أن هناك عدم اتفاق وجدل واضح حول نموذج شامل ومحدد يمكن من خلاله قياس كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى هذه المنظومة، مما يزيد من صعوبة التحقق من جودة مخرجاتها وضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، فى حدود الموارد المتاحة. ومما لاشك فيه أن وجود هذا الجدل، وبالتالى ضعف القدرة على قياس كفاءة وفعالية الاستثمار فى تلك المنظومة، يجعل من محاولات التحسين عملية واهية، تفتقد الركيزة الأساسية التى تُبنى عليها عمليات التغذية المرتدة، والتى تمكِّن من التطوير والتحسين المستمر بما يتماشى مع الاحتياجات والاتجاهات المحلية والعالمية. وبعبارة أخرى، كيف يمكن تفعيل الاتجاه إلى الاهتمام بالتعليم الإلكترونى – فى ظل الظروف الاقتصادية والموارد المحدودة - والاستفادة من مزاياه العديدة، بدون وجود نموذج متفق عليه، يمكن بمقتضاه الوصول إلى مدى كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى هذه المنظومة، بحيث يمكن التأكد من أن مخرجاتها ومنافعها تفوق تكاليفها، وذلك تحت مظلة مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها.

(*) يتضمن نظام التعليم عن بعد: التعليم الإلكترونى، بالإضافة إلى التعليم عن طريق المراسلة correspondence، والذى يعتمد أساساً على نقل المناهج والمواد المطبوعة إلى المتعلمين عبر مراسلات مكتوبة.

١/٢ الهدف من البحث

يرتكز الهدف الرئيسى لهذا البحث فى محاولة إرساء نموذج متكامل يسعى لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى.

١/٣ أهمية البحث

تفرض المتغيرات التكنولوجية والمستجدات العالمية الحديثة على النظم التعليمية الاتجاه إلى التعليم الإلكترونى، واستخدام جميع وسائله، من أجل اكتساب المتعلمين المهارات اللازمة للمستقبل. وبذلك تكمن أهمية هذا البحث من أهمية ما يستهدفه من الوصول إلى نموذج لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى، مما يدعم ويعزز الاتجاه إلى ضمان جودة العملية التعليمية والتحسين المستمر لها وتحقيق كفاءة أدائها.

كما يعكس هذا البحث إدراكاً عميقاً للأهمية التى تحتلها التقنيات الشبكية فى حياتنا المعاصرة. وأنه قد أصبح جلياً أن تكامل الأدوات التعليمية مع هذه التقنيات هو السبيل للحاق بركب الثورة المعلوماتية، والاعتماد على كوادر بشرية متميزة، تلبى احتياجات سوق العمل، وتنافس على المستوى المحلى والعالمى.

١/٤ منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائى التحليلى، وذلك من خلال استقراء ما ورد فى الكتب والدوريات والمؤتمرات ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فى مجال التعليم الإلكترونى، وعرض وتحليل الجهود والمحاولات المختلفة لتقييم كفاءته وفعاليته، وذلك من أجل الوصول إلى نموذج متكامل لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى هذه المنظومة التعليمية.

١/٥ حدود البحث

يحد هذا البحث الحدود التالية :

- تتحقق فعالية التكلفة فى منظومة التعليم الإلكترونى فى صورة أهداف ومردودات ـ معظمها – تعليمية . ولذلك يقتصر البحث على التعرض لهذه الأهداف الفنية فى حدود ما يفيد فى تحقيق هدف الدراسة.
- يقتصر البحث على محاولة اقتراح نموذج يمكن من خلاله تقييم كفاءة وفعالية تكلفة التعليم الإلكترونى، دون التطرق إلى تطبيق هذا النموذج على المستوى العملى.

١/٦ خطة البحث

فى ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً للهدف الذى يسعى إليه، ترى الباحثة أنه يمكن تقسيم الأجزاء الباقية منه إلى أربعة أجزاء أساسية، كما يلى :

- الإطار العام لمنظومة التعليم الإلكترونى.
- المجهودات السابقة.
- النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى.
- ملخص ونتائج وتوصيات البحث.

٢ الإطار العام لمنظومة التعليم الإلكترونى

تعرض هذه الجزئية الإطار العام للتعليم الإلكترونى، حيث تتناول كل من تعريف هذه المنظومة، ومكوناتها الأساسية، ثم مزايا تطبيقها وعناصر التكاليف المرتبطة بهذا التطبيق.

١/٢ التعريف بالتعليم الإلكترونى

وردت عدة تعريفات للتعليم الإلكترونى، فقد عرفه البعض بأنه مصطلح عالمى حديث للتعليم والتدريب الذى يتم تقديمه من خلال الحاسب المعتمد على الشبكات (Fallon, N. & Brown, W., 2003, p.4) . بينما وصفه أحد الباحثين

بأنه نظام لاستخدام جميع الوسائط المتعددة بما فيها شبكة المعلومات الدولية لتسهيل استيعاب الطالب وفهمه للمادة العلمية وفق قدراته وفى أى وقت يشاء (ريما الجرف، ٢٠٠١ ، ص ص ١٩٣- ١٩٤). كما عرفه باحث آخر بأنه التعليم المخطط الذى يحدث فى مكان بعيد عن قاعات المحاضرات والذى يتطلب طرقاً خاصة فى تصميم المقررات وتدريسها والوصول إليها ، ويكون التفاعل بين الأساتذة والطلاب باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة (محمد الحارثى، ٢٠٠٦ ، ص٥٩).

وفى رأى الباحثة، أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين التعريفات السابقة للتعليم الإلكترونى ، إلا أنه يوجد من اقتصر على المفهوم العام له، بينما قدم البعض الآخر تعريفاً أكثر تفصيلاً. وبذلك، يمكن القول بصفة عامة أن التعليم الإلكترونى هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت، من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الكتابات التى أطلقت مصطلح التعليم الإلكترونى كمرادف للمصطلحين الأجنبيين E-Learning ، Online Learning. ولكن فى حقيقة الأمر يجب التفرقة بين هذين المصطلحين، حيث يعبر الـ E-Learning عن التعليم الذى يعتمد على استخدام التكنولوجيا Technology Based Learning بصفة عامة، وذلك من خلال جميع الوسائط الإلكترونية Electronic Media. أما الـ Online Learning فيعبر عن نظام التعليم الذى يرتكز أساساً على الويب Web-Based Learning، وهو التعليم عبر الإنترنت Internet ، والإنترانت Intranet ، والإكسترانت Extranet. وبذلك يعتبر مفهوم الـ E-Learning أوسع وأشمل، حيث يتضمن مجموعة كبيرة من التقنيات الحديثة مثل التلفاز التفاعلى Interactive TV، والشرائط الخاصة بالصوت والصورة audio/video tape، والأقراص المدمجة CD-ROM، والفصول

الإفتراضية(*) Virtual classrooms، بالإضافة إلى التعليم المعتمد على الويب. وبعبارة أدق، فإن التعليم الـ Online أى المعتمد على الويب يعتبر نوعاً واحداً فقط من الوسائل التى يتضمنها الـ E-Learning أو التعليم الإلكترونى (Learn Frame, 2000, p.7).

وقد قامت إحدى الدراسات بتعريف حرف الـ "E" فى مصطلح الـ E-Learning، وذلك من وجهة نظر المستخدم (Jaffray, P., 1999, p.13). حيث ذكرت الدراسة أنه يمكن تجميع خمسة توجهات مستهدفة من مستخدمى التعليم الإلكترونى، تبدأ كلها بحرف الـ "e" كما يلى :

أ- الاستكشاف Exploration، أى اتخاذ التقنيات المختلفة كأداة استكشافية للوصول إلى المعلومات المرجوة.

ب- الخبرة Experience المكتسبة فى مجالات متعددة، والتفاعل بين المتعلم والأساتذة الخبراء فى هذه المجالات.

جـ- الارتباط Engagement، وقدرة المتعلم على الإبداع والابتكار وتشجيعه على التعاون مع المجتمع.

د- سهولة الاستخدام Ease of use لمختلف الوسائل التكنولوجية، بالإضافة إلى إمكانية الإبحار فى المواقع التعليمية على الإنترنت.

هـ- التمكين Empowerment وتفويض السلطة للمتعلم، للتحكم فى مجموعة الأدوات التى تسمح له باختيار طريقة التعليم الملائمة.

وبصفة عامة، يوجد نمطان من التعليم الإلكترونى (سالم بن عبد الله، محمد حسين، ٢٠٠٣، ص٦)، (محمد الجمنى، ٢٠٠٥، ص٢)، (د. بدر بن عبد الله، ٢٠٠٦، ص٧)، (مصطلحات التعليم الإلكترونى، ٢٠٠٦، ص ص ١ ، ١٠):

(*) الفصل الإفتراضى هو بيئة تعليمية عبر الشبكة، يتواصل فيها الطلاب مع بعضهم ومع المعلم بطريقة أشبه ما تكون بالواقع، مع ملاحظة البعد الجغرافى.

١- التعليم المتزامن Synchronous Learning

يقتضى ارتباط المعلم بالطلبة فى بيئة تعليمية افتراضية وفى الوقت الحقيقى real time، بحيث يتم التواصل بينهما على الرغم من الانفصال الجغرافى. ويكون المعلم مشرفاً على الطلبة مع إمكانية التحدث والتحاور معهم، بالإضافة إلى إمكانية رؤيتهم للسبورة الإلكترونية(*) Whiteboard داخل القاعة وقت الشرح. ومن أمثلة التقنيات التزامنية المؤتمرات المرئية والمسموعة والمحادثة عبر الإنترنت Chat.

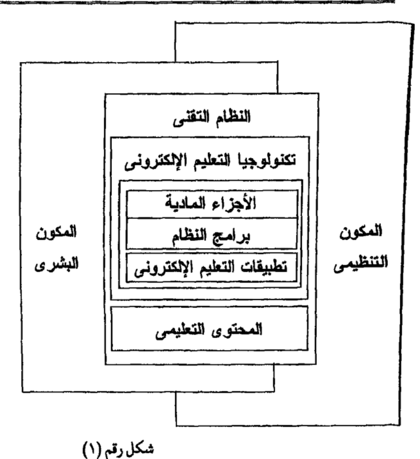
٢- التعليم غير المتزامن Asynchronous Learning

لا يستوجب اتصال المعلم بالطلبة فى نفس الوقت، ولكن ينقل المعلم المحتوى الدراسى للطلبة، ثم يتلقى استجاباتهم فى وقت لاحق. ومن أمثلة التقنيات غير المتزامنة أشرطة الفيديو والأقراص المدمجة والتعليم الذاتى عن طريق الإنترنت والبريد الإلكترونى.

٢/٢ مكونات منظومة التعليم الإلكترونى

اتفق بعض الباحثين على أن منظومة التعليم الإلكترونى تتكون من ثلاثة مكونات أساسية (Hoppe, G. & Breitner, M.H., 2003, pp. 2-4), (Mircea, G., 2006, pp. 3-4)، وذلك كما يتضح من شكل رقم (١).

(*) السبورة الإلكترونية هى تقنية تمكّن الطلبة من رؤية ما يكتبه المعلم على السبورة، ويطلق عليها كذلك السبورة الذكية. (آن ويلوبى، ٢٠٠٥، ص١)



شكل رقم (١)

المكونات الأساسية لمنظومة التعليم الإلكترونى

Source : (Hoppe, G. & Breitner, M.H., 2003, p.3)

وبالنظر إلى شكل رقم (١)، فإن هذه المكونات الثلاثة هي :

١ـ المحتوى التعليمى E-Learning Content وهو ما يُقدَّم من خلال منظومة التعليم الإلكترونى من معلومات ومقررات دراسية على هيئة نص ورسم وصورة.... إلخ.

٢ـ تكنولوجيا التعليم الإلكترونى E-Learning Technology وتعبر عن مجموعة الوسائل التكنولوجية المدعمة لهذه المنظومة. وتتضمن كل من الأجزاء المادية Hardware وبرامج النظام System Software وتطبيقات التعليم الإلكترونى E-Learning Application .

٣ـ النظام التقنى Technical System ، ويجمع كل المكونات الأساسية التى تكون هامة للقيام بالوظائف المختلفة للعملية التعليمية.

وتعمل هذه المنظومة فى إطار مكونين مدعمين لها ، أولهما : المكون البشرى Manware ، ويعبر عن الأفراد الذين يقومون باستخدام وإدارة وصيانة وتطوير مكوناتها . وثانيهما : المكون التنظيمى Orgware ، ويتضمن جميع القوانين التنظيمية والمفاهيم الخاصة بالتعليم الإلكترونى وإدارته.

وقد عرضت بعض الدراسات تصنيفاً أكثر تبسيطاً لمكونات منظومة التعليم الإلكترونى . حيث ذكرت أن هذه المنظومة يمكن أن تتكون مما يلى (مشهور عليش، ٢٠٠٦ ، ص ص ٦٨– ٦٩)، (عبد الرحمن أبو عمة، ٢٠٠٦ ، ص٢):

١ـ نظام إدارة التعلم LMS (Learning Management System)، وهو برنامج يقوم بتنظيم ومنح رخص الخدمات الإلكترونية للطلاب والمعلمين والمشرفين لتتم من خلاله العملية التعليمية . ويتم بواسطة هذا البرنامج إنشاء أو استيراد وتصدير المحتوى التعليمى ، وكذلك متابعة أداء الطلاب، وطرح مواضيع فى ساحة الحوار ووجود خاصية المحادثة الحية (مصطلحات التعليم الإلكترونى، ٢٠٠٦ ، ص٨).

٢ـ الطالب Student، وهو محور العملية التعليمية وهدف منظومة التعليم الإلكترونى.

٣ـ المعلم Teacher ، حيث لا يلغى التعليم الإلكترونى دور المعلم، بل يعتبره مُيسراً للعملية التعليمية ومحدداً لأهدافها ومحتواها ، وأحياناً مديراً أو مسيطراً عليها كما فى حالة الفصول الافتراضية.

٤ـ المحتوى التعليمى Learning Content ، حيث يوفر التعليم الإلكترونى محتويات التعلم الذاتى (مواد تعليمية – مواد إثرائية – اختبارات تقويمية دورية – ألعاب ترفيهية تعليمية)، ويستطيع الطالب الوصول إليها والتفاعل معها فى أى وقت ومن أى مكان.

وترى الباحثة أنه لا يوجد خلاف جوهرى على المكونات الأساسية للتعليم الإلكترونى، حيث يمثل منظومة متكاملة العناصر متبادلة التأثير والتأثر، تؤلف فيما بينها نظاماً آلياً لإنشاء المحتوى التعليمى وعرضه وإدارته ومتابعة المستخدمين له وتطوير مكوناته.

٣/٢ مزايا التعليم الإلكترونى

تناولت العديد من الدراسات مزايا التعليم الإلكترونى، ويمكن إيجاز هذه المزايا فى النقاط التالية: (د. عبد العزيز سنبل، ٢٠٠٠، ص ص ١- ٢)، (- - - ، نشرة تعريفية، ٢٠٠٥، ص ص١- ٢)، (- - - ، ضمان الجودة والاعتماد، ٢٠٠٥، ص٢) (—, Vision Quest, 2005, p.1), (—, Multimedia Training, 2006, p.2)

- تجاوز قيود المكان والزمان فى العملية التعليمية، وسهولة نقل التكنولوجيا والاستفادة من خبرات الأساتذة فى مختلف المجالات دون الانتقال إليهم.
- إتاحة الفرصة للمتعلمين للتفاعل الفورى إلكترونياً فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى، وذلك من خلال البريد الإلكترونى والمشاركة فى مجالس التحاور أو النقاش ونحوها.
- رفع شعور الطلاب بالمساواة فى توزيع الفرص فى العملية التعليمية، وتمكينهم من البحث عن المعلومات بوسائل أكثر وأجدى مما هو متبع فى قاعات التدريس التقليدية.
- توفير رصيد ضخم ومتجدد من المحتوى العلمى والتاريخ التدريسى لكل مقرر، مما يمكّن من تطويره وتحديث معلوماته وتحسين وزيادة فعالية طرق تدريسه.
- تنمية مهارات البحث والاستقصاء والتعلم الذاتى لدى المتعلمين.

وقد أشاد بعض الباحثين بالمزايا المتعددة للتعليم الإلكترونى، حيث قاموا بتصنيف هذه المزايا إلى خمسة جوانب كما يلى: (سالم بن عبد الله، محمد

حسين، ٢٠٠٣، ص٤)، (– – – ، التعليم الإلكترونى: بدعة أم ضرورة؟، ٢٠٠٤، ص٢)، (Barran, A., 1999, p.3), (---, E-Learning and E-Testing, 2006, p.1), (---, Interim Tertiary E-Learning..., 2004, pp. 7-8)

١ـ الملائمة Convenience، حيث أن معظم وسائل التكنولوجيا المرتبطة بالتعليم الإلكترونى مثل أشرطة الفيديو والإنترنت، يمكن استخدامها من داخل المنازل.

٢ـ المرونة Flexibility، وتعنى حرية المتعلم فى استخدام الوسائط التعليمية فى أى مكان وفى أى وقت.

٣ـ الفعالية Effectiveness، حيث تتحقق فعالية التعليم الإلكترونى عندما تُستخدَم التكنولوجيا المناسبة للأغراض التعليمية، ويحقق كل برنامج تعليمى الأهداف المرجوة منه.

٤ـ استخدام حواس متعددة Multi-Sensory، وتعنى إمكانية استخدام الوسائل المختلفة: السمعية والبصرية والتفاعلية، بحيث يجد كل متعلم ما يناسبه.

٥ـ التفاعلية Interactivity، حيث يقدم التعليم الإلكترونى فرصة كبيرة للتفاعل بين المعلم والمتعلم.

وقد أدركت معظم الدول المزايا السابقة للتعليم الإلكترونى، مما جعله يخطو خطوات واسعة وينتشر استخدامه فى مختلف أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال:

– فى كندا، توجد ١٢ جامعة تقدم ٢٠٠٠ مقرر عن طريق التعليم الإلكترونى (Canadian Virtual University, 2003, p.9).

– هناك ٨٠ منطقة تعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية طرحت أكثر من ١٧٠٠ مقرر على الإنترنت. وقد بلغ عدد الملتحقين بشبكة Online

Learning نحو ٢٠٠٠٠ طالب فى خمسين ولاية أمريكية (د. حلمى أبو الفتوح، ٢٠٠٦، ص١٦١).

- حقق مشروع "Kid Net" فى كوريا نجاحاً ملحوظاً، حيث استهدف إدخال شبكة الإنترنت فى جميع المدارس الكورية. كما تُقدم ٢٠٠٠ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى برنامجاً واحداً على الأقل من برامجها من خلال الإنترنت (عبد القادر الفنتوخ، عبد العزيز السلطان، ٢٠٠٥، ص٢).
- بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون بنظام التعليم الإلكترونى فى جامعة New England أكثر من ١٢٠٠٠ طالب (The University of New England, 2003, p.3).
- تبنت وزارة التعليم فى سنغافورة خطة إستراتيجية لتحسين مهارات التعليم باستخدام تقنية المعلومات على مستوى المدارس وبعض الكليات، وذلك بهدف جعل دولتهم "جزيرة الذكاء" فى القرن القادم (عبد القادر الفنتوخ، عبد العزيز السلطان، ٢٠٠٥، ص٣).
- بدأت وزارة التربية والتعليم المصرية عام ٢٠٠٤ مرحلة التنفيذ الفعلى لمشروع التعليم الإلكترونى، وذلك بهدف تكوين مجتمع تعليمى متكامل على شبكة الإنترنت، بحيث ييسر لجميع الطلاب المصريين داخل وخارج الدولة الوصول إلى مصادر المعرفة ومطالعة المواد الدراسية فى أى مكان وفى أى وقت (مشهور عليش، ٢٠٠٦، ص٦٩). وتجدر الإشارة إلى أن شركة "باينرى ووركس" "Binary Works" لأنظمة التعليم عن بعد، قد صرحت بطرحها لأحدث تقنيات التعليم الإلكترونى "Start 2 learn"، والذى يعد بمثابة أول منظومة متكاملة للتعليم عبر الإنترنت يتم إنتاجها فى العالم العربى وبخبرات مصرية ١٠٠٪ ومستويات جودة وكفاءة عالية قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية (باينرى ووركس، ٢٠٠٦، ص١).

وبناء على ما سبق، ترى الباحثة أن التقنيات الشبكية بدأت تحتل العالم بأكمله. وأنه يوجد إدراكاً عميقاً لأهمية التعليم الإلكترونى، واعترافاً بأنه هو السبيل للتقدم واللحاق بركب الثورة المعلوماتية، والانخراط فى مجتمع عالمى متشابك فى أطرافه.

٤/٢ عناصر تكاليف منظومة التعليم الإلكترونى

من أهم الانعكاسات التى أحدثتها ثورة المعلومات ودخول التكنولوجيا عالية التقنية فى المنظومة التعليمية، التأثير على هيكل تكاليف هذه المنظومة. فقد ركز هذا الهيكل بصفة أساسية فى التعليم التقليدى على العمالة المكثفة، حيث تعتمد التكاليف على حجم قاعات التدريس وعدد ساعات اتصال المعلم بالطلبة. وتعتبر معظم التكاليف هى تكاليف تشغيلية، تكون نتاجاً لقرارات خاصة بتعليم مناهج محددة لعدد معين من الطلبة، هذا بالإضافة إلى تكاليف الأنشطة المركزية الدائمة التى تحتاج إلى تمويل (Pillai, C.R. and Naidu, C.G., 2004, pp. 6-7). وقد جاء التعليم الإلكترونى ليغير هذا الوضع، حيث صنفت بعض الدراسات عناصر تكاليف هذه المنظومة وفقاً لوظيفتها، كما يلى: (Kruse, K., Measuring The Total Cost..., 2004, pp. 3-7), (JM Consulting, The Costs of Altenrative..., 2003, pp. 10-22)

أولاً : تكاليف التصميم والتطوير Design and Development Costs

وتتضمن هذه التكاليف جانبين : يختص الجانب الأول بتكاليف تخطيط وتصميم برامج التعليم الإلكترونى، والتى يجب أن تكون مزيجاً من التقنية العالية والإدارة الرشيدة والمحتوى التعليمى الجيد. أما الجانب الثانى، فيتعلق بتكاليف تطوير هذا المحتوى، والذى يعتبر المنتج النهائى الذى يصل إلى المستفيدين. وتعتمد تكاليف التطوير على بعض العوامل، من أهمها : (بدر بن عبد الله، ٢٠٠٦، ص ص ٥- ٦).

أ- مصدر تطوير المحتوى: حيث يمكن أن يكون هذا المصدر داخلياً In-house resource، ويعنى أن يقوم خبراء المحتوى التعليمى أو أعضاء هيئة التدريس التابعين للهيئة التعليمية نفسها بعملية التطوير، وذلك من خلال وحدة خاصة أو قسم خاص بالتطوير فى هذه الهيئة. كما يمكن أن تتم عملية التطوير عن طريق مصادر خارجية Outsourcing. وفي هذه الحالة، تتعاقد الهيئة التعليمية مع أعضاء هيئة تدريس من خارج الهيئة أو مع مؤسسة خاصة أو مستشارين سواء من داخل الدولة أو خارجها، وذلك بهدف عملية التطوير.

ب- أسلوب تطوير المحتوى: ومن أكثر أساليب التطوير شيوعاً هو أسلوب الفريق Course-Team، والذى يُطبَق من خلال تكليف عدد من الخبراء فى المحتوى التعليمى ومصممى ومنتجى التقنيات، وذلك من أجل تطوير محتوى واحد أو أكثر.

ثانياً : تكاليف التوصيل Delivery Costs

ويقصد بها التكاليف المتعلقة بتوصيل المحتوى التعليمى إلى المستفيدين. وتتضمن تكاليف الاستشارات والتقييم والاختبارات، بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بشراء الأجهزة والبرامج، إذا تم بناء مركز تعليم وسائط إلكترونية خاصة من أجل تعزيز العملية التعليمية. أو إذا كان هناك حاجة لخادم حاسب آلى Server-Computer، لدعم التعليم المعتمد على شبكة إنترانت.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع تكاليف التصميم والتطوير فى منظومة التعليم الإلكترونى عن التعليم التقليدى، إلا أن مرحلة توصيل المحتوى التعليمى تجعل الوضع معكوساً. حيث ينخفض متوسط تكلفة الطالب فى التعليم الإلكترونى عبر الزمن، وذلك نتيجة لتوصيل هذا المحتوى إلى أعداد كبيرة من المستفيدين (Woodley, A. and Kirkwood, A., 2004, p.3).

ثالثاً: تكاليف الإدارة والصيانة Administration and Maintenance Costs

وتتضمن جميع التكاليف الخاصة بإدارة المحتوى التعليمى، وصيانته وتحديثه

والحفاظ على بقائه فى العمل بنفس الكفاءة مع مرور الوقت، بحيث يقدم للمستفيدين أكبر قيمة متوقعة منه. ومن أهم هذه التكاليف ما يُنفق على دعم التقنيات وحل المشاكل الفنية البسيطة. أيضاً تكاليف تحديث المحتوى، والتى غالباً ما يتطلب إنفاقها على فترات متفاوتة تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات، وذلك بناء على عوامل مختلفة مثل استمرار الطلب على نفس المحتوى ومعدل التغير فى قاعدة المعرفة. كذلك تعتبر تكاليف تحديث التكنولوجيا المستخدمة من أهم ما تتضمنه تكاليف الإدارة والصيانة، حيث أن التطورات السريعة فى ابتكار التكنولوجيا، تتطلب مراجعة مستمرة لطرق عرض المحتوى التعليمى، مثل تقديم نظام تشغيل حديث، أو درجة أفضل من وضوح شاشة العرض، أو متصفح للويب جديد، أو تحسين قدرة بعض الوسائط الإلكترونية. وجدير بالذكر أن بعض الدراسات (Kruse, K., Measuring the Total cost..., 2004, p.6), (Rumble, G. and Litto, F.M., 2006, p.41) قد أثبتت وجود فروقاً ذات معنوية إحصائية قوية بين التكاليف المتعلقة بالتعليم الإلكترونى المتزامن وغير المتزامن. حيث يتضمن النوع الأول (المتزامن) وسائط إلكترونية أقل، كما يخفض من الطبيعة مفتوحة النهاية open-ended nature للتعليم غير المتزامن. وبذلك تنخفض كل من تكاليف التصميم والتطوير والصيانة.

على الجانب الآخر، رأت بعض الكتابات تصنيف التكاليف المتعلقة بمنظومة التعليم الإلكترونى وفقاً لمدى إمكانية تحميل هذه التكاليف للمنتجات، كما يلى : (Pillai, C.R. and Naidu, C.G., 2004, pp. 1-4), (Rumble, G., 2004, pp. 5-6), (Rumble, G. and Litto, F.M., 2006, pp. 36-37)

أولاً : تكاليف تشغيلية Operating Costs

وتنشأ هذه التكاليف من حيازة واستخدام موارد الهيئة التعليمية. وتتكون معظمها نتيجة اتخاذ قرارات بتحديث المنهج التعليمى وتقديمه بحجم مختلف، أو بتعزيز البنية التحتية Infrastructure من أجل إدارة ودعم المستفيدين. ويمكن

تقسيم التكاليف التشغيلية وفقاً لدرجة تبعية التكلفة للمنتج إلى :

١- تكاليف غير مباشرة . وهى التى لا يمكن تخصيصها بسهولة لمنتج أو خدمة معينة . وتتكون هذه التكاليف فى منظومة التعليم الإلكترونى من شقين :

أ - تكاليف غير مباشرة مُلزِمة Indirect Committed Costs . ويقصد بها أى تكاليف تُنفق بهدف تدعيم البنية التحتية . أو بعبارة أخرى ، التكاليف المنفقة على تعزيز مجموعة من الوسائط الإلكترونية والبرامج والتكنولوجيا المساندة التى تُمكّن من توفير المحتوى التعليمى وتوصيله للمستخدم بسرعة وكفاءة (- - ، البنية التحتية ....، ٢٠٠٥ ، ص١) .

ب - تكاليف غير مباشرة عامة Indirect Common Costs . وهى التكاليف التى تُنفق بصفة دورية ودائمة ، وتكون غير متعلقة بالقرارات الخاصة بتدعيم البنية التحتية أو زيادة الطاقة الاستيعابية للهيئة التعليمية ، مثل التكاليف الخاصة بالإدارة العليا .

وعادةً ما يعتمد سلوك التكاليف الغير مباشرة على المرحلة العمرية التى تمر بها الهيئة التعليمية . فإذا كانت هذه الهيئة مازالت فى مرحلة الإنشاء ، فمن المتوقع أن تستمر هذه التكاليف فى الارتفاع أثناء السنوات المبدئية للتخطيط والتصميم . أما إذا تجاوزت هذه المرحلة إلى مرحلة الاستقرار ، فغالباً ما تظل التكاليف الغير مباشرة ثابتة ، ولكن عند مستويات معينة من النشاط . فمثلاً : قد لا يكون هناك تغير فى هذه التكاليف طالما عدد المستفيدين من المحتوى الذى تقدمه الهيئة التعليمية فى المدى المخطط له من ٦٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠ متعلم . أما إذا زاد هذا العدد ، فمن المتوقع أن تحقق هذه التكاليف مستويات أكثر ارتفاعاً (Rumble, G., 2004, p.6) .

٢- تكاليف مباشرة أو ما يطلق عليها بالتكاليف المرنة Flexible Costs . وهى التى يمكن تخصيصها لمنتج أو خدمة معينة . ومن أمثلة هذه التكاليف فى منظومة التعليم الإلكترونى : المبالغ المدفوعة لمؤلفى المحتوى التعليم – وخاصة ما يتم

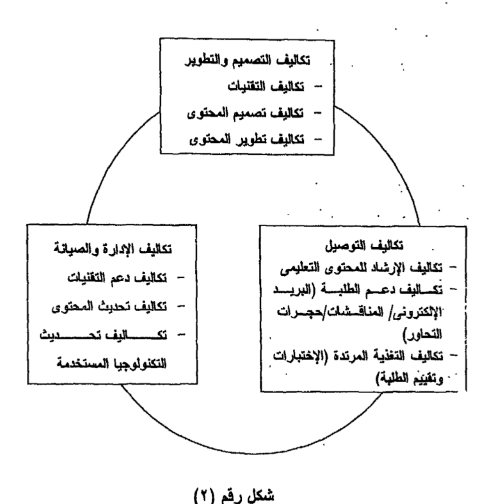
التعاقد معهم لتأليف محتوى معين أو أداء خدمة محددة. وأيضاً المبالغ المدفوعة لأعضاء هيئة التدريس لإعطاء درجات تقييم الطلبة فى اختبارات متعلقة بمحتوى معين. وبصفة عامة، لا يكون للمصادر الخاصة بالتكاليف المرنة طاقة محددة، حيث أن هذه الطاقة يتم تعديلها سواء بالنقص أو الزيادة لمواجهة الطلب الفعلى عليها.

ثانياً : تكاليف رأسمالية Capital Costs

بالرغم من أن هذه التكاليف تتعلق بصفة أساسية بالمبانى والتجهيزات، وتزيد - فقط - عند إضافة عنصر رأسمالى، إلا أن بعض الكتابات فى مجال التعليم الإلكترونى، قد أوصت باعتبار جميع السلع والخدمات التى تمتد منفعتها لأكثر من عام، هى تكاليف رأسمالية يجب أن يُحسَب لها إهلاك وفقاً لطبيعتها وعدد سنوات المنافع المتوقعة منها. ومن أمثلة هذه التكاليف: الاستثمارات فى الأنظمة والتقنيات وتحديث التكنولوجيا المستخدمة. أيضاً الإنفاق على تدريبات أعضاء هيئة التدريس يعتبر ضمن التكاليف الرأسمالية، حيث إن منافع التدريب تمتد لعدة سنوات.

هذا، وتميل الباحثة إلى الأخذ بالتصنيف الأول لهيكل التكاليف الخاص بمنظومة التعليم الإلكترونى، حيث أن هذا التصنيف يوضح الطبيعة الوظيفية الخاصة لهذه المنظومة، بالإضافة إلى صعوبة وضع حدود معينة تفصل بين كل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة لجميع الهيئات التعليمية. فطبيعة عنصر التكلفة قد تتغير وفقاً للظروف الخاصة بكل هيئة، وطريقة التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس، ومعدل تحديث المحتوى التعليمى، واختيار التكنولوجيا المستخدمة، ومستوى الخدمة المقدمة، وطريقة تنظيم العمل، ومرات تكرار استخدام المحتوى بعد تطويره، وكثير من العوامل الأخرى التى قد تتباين بين هيئة تعليمية وأخرى. وعلى ذلك — وكما يتضح من الشكل رقم (٢)، يمكن تقسيم هيكل تكاليف هذه المنظومة إلى ثلاثة عناصر هى: تكاليف التصميم والتطوير، وتكاليف التوصيل، وتكاليف الإدارة

والصيانة. وتتفاعل هذه العناصر الثلاثة فيما بينها لتكوين منظومة متكاملة للتعليم الإلكترونى.



شكل رقم (٢)

العناصر الأساسية لهيكل تكاليف منظومة التعليم الإلكترونى

ومن أجل التحقق من نجاح منظومة التعليم الإلكترونى، واستمرار تقديم خدماتها بجودة عالية قادرة على المنافسة، فى ظل بيئة عمل معتمدة على المعرفة والمهارة، وباستخدام الإمكانيات التكنولوجية سريعة التطور، فالأمر يستلزم البحث حول كيفية تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى هذه المنظومة، كما يتضح من الأجزاء القادمة من البحث.

٣- المجهودات السابقة

أشارت بعض الدراسات (- - ، أسئلة متكررة، ٢٠٠٦، ص٢) ، (---, Benefits & Costs, 2004, p.1), (---, Why Choose, 2005, p.2) إلى أن تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى يمكن أن تحقق كفاءة وفعالية أكبر من التعليم التقليدى. كما أن التقييم السليم لهذه الكفاءة والفعالية هو المحك الرئيسى لاستمرار العملية التعليمية بجودة مرتفعة. (- - ، ضبط الجودة فى التعليم الإلكترونى، ٢٠٠٦، ص٢) (Kruse, K., Calculating..., 2004, p.2). وبالرغم من ذلك، فقد وجدت الباحثة ندرة ملحوظة فى الجهود البحثية التى تناولت النماذج المقترحة لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى. ولذلك رأت أنه يمكن تناول المجهودات السابقة فى هذا المجال من خلال تقسيمها إلى قسمين: يعرض القسم الأول أهم نماذج التقييم التى اقتُرحت لتكون ملائمة للتطبيق على الأعمال الإلكترونية e-business بصفة عامة. حيث أن هذه النماذج يمكن أن تناسب – كما ذكرت الدراسات التى قدمتها – التعليم الإلكترونى. ويتناول القسم الثانى نماذج التقييم التى اقتُرحت خصيصاً للتعليم الإلكترونى.

وعلى ذلك، تهدف هذه الجزئية إلى إجراء دراسة انتقادية لهذه المجهودات، من أجل تشخيص نقاط القوة والضعف بها، لتعزيز الأولى ومحاولة معالجة الثانية عند تقديم النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى.

٣/١ نماذج تقييم الاستثمار فى الأعمال الإلكترونية

تعتمد نماذج تقييم الاستثمار فى الأعمال الإلكترونية على وجود مجموعة من الأطراف التى يتم التعامل فيما بينها - عن طريق الإنترنت - بهدف بيع أو شراء أو استخدام السلع والخدمات. وتعتبر هذه النماذج محاولة لتصنيف الأعمال

الإلكترونية وفقاً للطريقة التى تتبعها ، وذلك بغض النظر عن وظيفة الأطراف المتعاملين (تجار – طلبة – ربات بيوت...) أو طبيعة السلع والخدمات (صحية – تعليمية – بنكية ...). وسوف تعرض الباحثة – بإيجاز – أهم هذه النماذج، كما يتضح مما يلي :

- نموذج المنفعة Utility Model : (---, My SAP Helps..., 2005, pp. 7-8) ويطلق عليه أيضاً نموذج "عند الطلب" "On-Demand"، والذى يعتمد على معدل الاستخدام الفعلى للمستفيد . ويتجه هذا النموذج نحو مفهوم «ادفع أينما تذهب» "pay as you go" ، حيث يتوقف على قياس زمن استخدام العميل للمعلومات المتاحة إليه فى أى وقت وفى أى مكان . وبذلك، تقاس كفاءة التكلفة – وفقاً لهذا النموذج – بالاعتماد على وقت الاستخدام، حيث يتم تحميل العميل برسوم وفقاً لمعدل معين مثل زمن الاتصال أو عدد الصفحات التى يتم فتحها ، ومن ثم تنتج إيرادات منتجى هذه الخدمات.
- نموذج المجتمع Community Model : (JM Consulting, The Costs of Widening..., 2004, p. 16) ويتجه بصفة أساسية إلى المحاولات المستمرة لاكتساب ولاء المستخدمين. حيث تعتمد الإيرادات على المساهمات والتبرعات الاختيارية والاشتراك فى خدمات مخفضة الأسعار، بالإضافة إلى إيرادات الإعلانات المصاحبة لفتح المواقع. ويعتبر الإنترنت وسيلة مصاحبة وملازمة لهذا النوع من نماذج الأعمال، والذى يكون مجالاً خصباً لتدعيم التواصل الاجتماعى، عن طريق تقديم الشبكات الاجتماعية. حيث توفر هذه الشبكات فرصة اتصال الأفراد الذين لديهم عوامل مشتركة فيما بينهم (مثل : الهوايات – طبيعة العمل– ...). وفى نفس الوقت، يعتبر زمن اتصال هؤلاء الأفراد فرصة سانحة لجذب الإيرادات نتيجة اشتراكهم فى بعض الخدمات أو من خلال الإعلان عن منتجات شركات أخرى.

- نموذج المُصنِّع Manufacturer Model : (---, Guidelines For..., 2003, p.18), (Rappa, M., 2006, p.4) ويطلق عليه أيضاً النموذج المباشر Direct Model . ويستند على قدرة الويب فى السماح للمُصنِّع (أى الوحدة المنتجة للسلع أو الخدمات) أن يصل إلى المشترين مباشرةً دون الحاجة إلى وجود قنوات توزيع لهذه السلع والخدمات. ومن وجهة نظر هذا النموذج يمكن تقييم كفاءة التكلفة بالتركيز على الوفر فى التكاليف الخاصة بقنوات التوزيع. كما يؤدى التواصل المباشر مع عملاء المصنع، والفهم الأعمق لتفضيلاتهم، وتحسين المنتجات المقدمة لهم، إلى تحقيق الفعالية.

- نموذج الإشتراك Subscription Model : (McNamara, B., 2006, p.2) ويعتمد على تحميل المستخدمين برسوم قد تكون دورية (يومية – شهرية – سنوية) أو محددة بطلب خدمات معينة. وتتضمن هذه الخدمات كل من النص والصوت والصورة. ولا ترتبط رسوم الاشتراك بمعدل الاستخدام الفعلى للمشترك، ولكن يُشترط دفع هذه الرسوم من أجل إمكانية الاستفادة بتلك الخدمات. ومن وجهة نظر منتجى هذه الخدمات، يمكن تقييم كفاءة التكلفة بمقدار الزيادة فى الرسوم المجمعة والتى تُعبر عن ارتفاع عدد المشتركين.

- نموذج العضوية Membership Model (Merrill, S.E. & Wiggenhorn, A.W., 2001, pp.10-11) ويشبه هذا النموذج نموذج الاشتراك، إلا أنه يتم تحميل المستخدم بالرسوم على فترات دورية منتظمة، وذلك باعتباره عضواً له الحق فى الاستفادة بخدمات معينة طالما أنه ملتزم بدفع هذه الرسوم. وينتشر هذا النوع من نماذج الأعمال فى الهيئات التعليمية، حيث يدفع المستخدم رسوم محددة لكى يصبح عضواً فى خدمات التعليم الإلكترونى، مثل إرسال الأعداد الدورية لجريدة تعليمية على البريد الإلكترونى للمستخدم، أو السماح له بالدخول على محاضرات تُعقَد كل فترة محددة.

- نموذج المؤسسة الفرعية Affiliate Model : (Rappa, M., 2006, pp. 4-5) (---, Long Term..., 2005, p.10) ، ويعتبر من أكثر نماذج الأعمال ملاءمة للعمل من خلال الويب. حيث يعطى فرصة للأفراد – أينما وجدوا – لشراء السلع والخدمات من المؤسسات الفرعية. وتقوم الشركة الأصلية بتقديم حوافز مالية – فى شكل نسبة من الإيرادات – لهذه المؤسسات . وبذلك ترتبط هذه الحوافز – التى تتحملها الشركة الأصلية – بأداء المؤسسات التابعة لها ، فإذا لم تنجح هذه المؤسسات فى عقد صفقات مبيعات، لا يكون هناك تكاليف خاصة بها تتحملها الشركة.

- نموذج السمسرة Brokerage Model : (---, The Effectiveness..., 2000, p.2), (Doughty, P.L., Spector, J.M. and Yonai, B.A., 2006, p.3) ويعتبر السمسار الإلكترونى هو صانع السوق market-maker ، حيث يجمع بين المشترى والبائع، ويقدم مدى واسع من الخدمات التى تسهل الصفقة التجارية(*)، بداية من تقييم السوق الخاص بالسلع محل البيع، والتفاوض بين الأطراف المختلفة، وإنجاز العملية بكل تفاصيلها (السعر– مكان التسليم... إلخ). ويتحمل السمسار بتكاليف القيام بكل هذه الخدمات، مقابل رسوم أو عمولة معينة – سواء كانت نسبة من قيمة السلعة المباعة أو مبلغ محدد – عن كل صفقة ينجح فى إتمامها . وفى رأى نموذج السمسرة، يمكن تقييم كفاءة التكلفة بمقارنة الإيرادات بالتكاليف. ويطبق أحياناً هذا النموذج فى منظومة التعليم الإلكترونى، حيث تشترك جامعة – مثلاً – مع جامعة أو هيئة تعليمية أخرى فى منح درجات علمية معينة. وتكون الأخيرة هى الوسيط (السمسار) أو حلقة الوصل بين الطالب والجامعة الأولى.

- نموذج وسيط المعلومات Infomediary Model : (Solomon, G., 2005,

---

(*) يلعب السمسار دور الوسيط، سواء كانت العملية التجارية تتم بين شركتين business-to-business (B2B) ، أو شركة ومستهلك business-to-consumer (B2C)، أو مستهلك ومستهلك آخر consumer-to-consumer (C2C) .

(pp. 3-4 ويتجه فكر هذا النموذج إلى أن المعلومات المتعلقة بالمستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية تكون ذات فائدة كبيرة، وخاصةً عندما يتم تحليل هذه المعلومات بدقة لاستخدامها فى الحملات التسويقية. وبذلك تعمل بعض المنشآت كوسطاء للمعلومات لتساعد المشترين و/أو البائعين على فهم السوق، وذلك مقابل رسوم معينة للاستفادة بهذه المعلومات. حيث تقوم هذه المنشآت بإجراء بعض التسهيلات التجارية بين البائع والمشترى، عن طريق توفير معلومات شاملة وخدمات مساعدة بدون أن يتضمن ذلك تبادل فعلى للسلع أو الخدمات بين الطرفين.

- نموذج التاجر Merchant Model : (Rappa, M., 2006, p.4), (---, Guideline For..., 2003, p.17) ويشير إلى التاجر الافتراضى virtual merchant الذى يعمل فى بيع السلع أو الخدمات من خلال الإنترنت. وقد يكون هذا التاجر إما تاجر تجزئة يقوم بعملية الترويج والبيع، أو تاجر جملة – والذى يكون غالباً هو منتج هذه السلع أو الخدمات. ومن أهم بنود التكلفة فى هذا النموذج، تكاليف إعداد قائمة المنتجات المتاحة، ويطلق عليها كتالوج التاجر. وأيضاً تكاليف التجهيزات وأوامر البيع الإلكترونية.
- نموذج الإعلان Advertising Model : (Wentling, T.L. & Waight, C., 2000, pp. 30-32) ويعتبر امتداداً للإذاعة التقليدية، إلا أن المذيع فى الإعلان من خلال الويب يتمثل فى الموقع الإلكترونى. حيث يتم تقديم المحتوى مدمجاً مع رسائل إعلانية تحمل شعار أو أحرف من اسم الشركة صاحبة الإعلان. وغالباً ما يكون الإعلان هو المصدر الوحيد للإيرادات، حيث تُقدَم – فى معظم الأحيان – المنتجات والخدمات مجاناً. وينتشر هذا النوع من النماذج فى الهيئات التعليمية، فيكون مرسل الإعلان هو مورد منتجات التعليم الإلكترونى. حيث يسعى هذا المورد إلى الترويج للمحتوى التعليمى والخدمات المرتبطة به من ناحية، وإلى الإيرادات من خلال الرسائل الإعلانية من ناحية أخرى.

٢/٣ نماذج تقييم الاستثمار فى التعليم الإلكترونى

تناول الأدب المحاسبى بعض النماذج الخاصة بتقييم الاستثمار فى التعليم الإلكترونى . ويمكن عرض أهم هذه النماذج كما يلى :

- **نموذج الأفعال Actions Model** : إتجه هذا النموذج (---, Funding Learning ...., 2000, p.2), (---, Development of....., 2005, pp. 20-21) إلى تقييم نقاط القوة والضعف فى الاستثمار فى تقنيات التعليم الإلكترونى بجوانبه المختلفة، حيث يمكن دراسة الجوانب التالية :

أ- وسائل المرور أو الوصول access إلى التكنولوجيات المختلفة التى تستهدف مجموعات معينة .

ب- هيكل تكلفة هذه التكنولوجيات، بهدف الوصول إلى تكلفة كل متعلم .

ج- أنواع التعليم والتدريس المقدمة وأفضل التقنيات المدعمة لها .

د- إمكانية التفاعل بين المعلم والطلبة، مع الأخذ فى الاعتبار سهولة الاستخدام .

هـ- القضايا التنظيمية، وكيفية التغلب على عقبات استخدام طرق توصيل جديدة .

و- سرعة تحديث المحتوى التعليمى .

وقد قسّم النموذج تكاليف التعليم الإلكترونى إلى تكاليف إنتاج وتطوير، وتكاليف توصيل . وصنّف هذين النوعين إلى تكاليف رأسمالية خاصة بالتجهيزات، وتكاليف جارية من أجل تشغيل البرامج . أما المنافع، فقد تم تصنيفها إلى ثلاثة أجزاء ، يختص الجزء الأول بالمنافع الناتجة عن الأداء ، وتتضمن الإيرادات الخاصة بالعملية التعليمية بالإضافة إلى رضاء كل من الطالب والمعلم . أما الجزء الثانى ، فيتجه إلى المنافع التى تُزيد من قيمة التعليم الإلكترونى مثل المرونة وسهولة الاستخدام . وينصب الجزء الثالث على المنافع الاجتماعية، والتى من أهمها تخفيض البطالة، واحتمال فتح أسواق جديدة .

ويرى النموذج إمكانية حساب نقطة التعادل بقسمة متوسط التكاليف فى العام على متوسط الإيرادات لكل طالب.

- **نموذج التكاليف المستترة Hidden Costs Model** : استهدف هذا النموذج (- Taking Next The Step ..., 2004, p.9 --) محاولة تدعيم عمليات تقييم كفاءة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى من خلال التركيز على التكاليف المستترة المتعلقة بهذا النوع من التعليم. وتعتبر التكاليف الخاصة بوقت هيئة التدريس الداعمة للعملية التعليمية، من أبرز الأمثلة على التكاليف المستترة. وحيث أن هذه التكاليف تعتبر خفية عن أعين الإدارة، وذلك لصعوبة تقديرها والتقرير عنها، فقد أوصى هذا النموذج بالاتجاه إلى محاولة تحديدها، وخاصة تلك المتعلقة بالدخول إلى شبكة الإنترنت.

- **نموذج السوق Market Model** : يركز هذا النموذج (Massy, J., 2003, pp. 15-16) على هيكل السوق، وذلك من خلال تقسيم هذا الهيكل إلى جانبين: يمثل الجانب الأول جانب العرض، ويختص بمنتجي أو مقدمي التعليم الإلكترونى e-learning provider. ويمكن تجزئة هؤلاء المنتجين إلى أربعة أجزاء هى : منتجى المحتوى، ومنتجى الأجزاء الصلبة، ومنتجى البرامج والتطبيقات، ومنتجى الخدمات المدعمة للأجزاء الثلاثة السابقة. أما الجانب الثانى، وهو جانب الطلب، ويمثله مستخدمى منتجات التعليم الإلكترونى. وقد صنفه النموذج إلى أفراد ذوى أهداف تعليمية خاصة، وشركات تهدف إلى تعليم وتدريب موظفيها على محتويات تعليمية معينة لزيادة مهارات العمل، والهيئات التعليمية. ويرى النموذج أن كفاءة التعليم الإلكترونى تعتمد على طبيعة السوق المطبق له، كما تتوقف الإيرادات على الحالة الاجتماعية والثقافية للمستخدمين.

- **نموذج دعم القرار Decision Support Model** : يهتم هذا النموذج (Evans, C., 2000, pp. 15-16), (Hezel, R.T., 2004, p.3) بتقييم الاستثمار فى التعليم الإلكترونى من خلال التوازن بين فعالية الوسائل

التكنولوجية لتوصيل المحتوى التعليمي. وبذلك، اتجه النموذج إلى تقسيم العملية التعليمية إلى خمسة أجزاء، يحتاج كل جزء منها إلى اتخاذ قرار خاص بشأنه. هذه الأجزاء هي: المحتوى، والمتعلمين، وأشكال توصيل المحتوى (متزامن – غير متزامن)، التكاليف، الموارد. وقد اقترح النموذج استخدام التكاليف الإضافية incremental costs، وذلك للتعبير عن طاقة الاتصالات الإضافية التي تتمثل في زيادة عدد المواقع sites التي يمكن عن طريقها توصيل المحتوى التعليمي. ويمكن حساب نقطة التعادل – وفقاً لهذا النموذج، بقسمة التكاليف الثابتة الإضافية للوسائل التكنولوجية المختارة على متوسط الوفر في تكاليف توصيل المحتوى لكل طالب.

أما على مستوى المنظمات والجمعيات المهنية(*)، فبالرغم من اهتمامها بإصدار وتطوير معايير لضمان الجودة في جوانب مختلفة من منظومة التعليم الإلكتروني، إلا أن هذه المعايير ركزت إما على النواحي التقنية أو التعليمية، ولم

(*) من أبرز الجهات التي أصدرت معايير في هذا الشأن، مايلي :

- **Institute for Electric and Electronic Engineering Learning Technology Standards Committee (IEEE)**

وقامت بإصدار معايير تقنية للنظم الكهربائية والإلكترونية والحاسب ونظم الاتصال، وهذه اللجنة منبثقة من منظمة دولية تحمل نفس الاسم.

- **Aviation Industry Computer Based Training Committee (AICC)**

وقامت بإصدار معايير مطورة من قبل منظمة دولية في التدريب الجوي المعتمد على الحاسب.

- **Advanced Distributed Learning Network (ADL)**

وقامت بإصدار معايير لتبادل البيانات في التعليم الإلكتروني، وهي من إصدار إحدى المنظمات الحكومية الأمريكية.

- **Instructional Management System Project (IMS)**

وقام بإصدار معايير مطورة لتحديد موقع المحتوى التعليمي واستخدامه.

لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى : (**—, E-Learning Standards, 2003**)، (عبد الله آل محيا، ٢٠٠٦، ص ص٤–٦)، (—–، ضبط الجودة في التعليم الإلكتروني، ص ص ١–٥).

تتطرق لكيفية تقييم مدى كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى هذه المنظومة.

هذا، ومن خلال استقراء وتحليل النماذج والمجهودات السابقة، يتضح للباحثة النقاط التالية:

- اقتصرت بعض النماذج على سرد عناصر التكاليف والإيرادات الخاصة بها، ثم اكتفت بمجرد التوصية بأهمية تقييم كفاءة التكلفة.
- افتقدت بعض النماذج عنصر الشمولية، حيث ركزت على جانب أو عنصر واحد فقط للتقييم، مثل جانب السوق، أو عنصر التكاليف المستترة.
- لم تحدد معظم النماذج المتغيرات الأساسية التى تؤثر على تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى.
- أشارت النماذج إلى ضرورة تقييم كفاءة التكلفة، وذلك دون وضع خطوات إجرائية للكيفية التى يتم بها هذا التقييم.
- بالرغم من أهمية تزامن تحقيق كفاءة وفعالية التكلفة، إلا أن معظم النماذج أغفلت عنصر الفعالية. ويشير هذا الإغفال إلى عدم ضمان جودة المخرجات، أو عدم التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة – حتى إذا تحققت الكفاءة.

وعلى ذلك، ترى الباحثة أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على مجموعة محددة من مقاييس أو مؤشرات التقييم. كما لا يوجد اتجاه محدد يفضل نموذج من النماذج السابقة عن الآخر، أو يثبت فعاليته. وبناء على ذلك، سوف تقوم الباحثة – فى الجزء القادم– بمحاولة اقتراح نموذج يمكن الاستناد إليه لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى.

٤- النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى

تتناول هذه الجزئية من البحث، النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى. وسوف تشير الباحثة أولاً إلى أهمية الحاجة لمثل هذا النموذج، ثم تتبعه بالنموذج المقترح.

٤/١ أهمية الحاجة إلى النموذج المقترح

تناولت بعض الكتابات أهمية توافر نموذج متكامل لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى. من أبرز هذه الكتابات ما توضحه النقاط الآتية :

- أشار كل من د. سالم بن عبد الله، د. محمد حسين إلى أن مجرد استخدام التكنولوجيا الحديثة لا يكفى لضمان تقديم مستوى تعليم جيد يتسم بالكفاءة ويحقق الأهداف المرجوة منه. فلابد من وجود نموذج شامل للقياس، حتى يمكن الوقوف على مدى تحقيق هذه الكفاءة والفعالية. (سالم ابن عبد الله، محمد حسين، ٢٠٠٣، ص٥).
- أوصى د. محمد الخوالدة بأن نجاح منظومة التعليم الإلكترونى، وتنامى الطلب عليه، يعتمد على كيفية تقييم كفاءة وفعالية تكلفة تطبيقه. كما أن هناك حاجة ماسة لنموذج تقييم موضوعى يضمن بقاء واستمرار هذا التطبيق، ويتوازن مع المستجدات العالمية (محمد محمود الخوالدة، ٢٠٠٦، ص٢).
- ذكر د. مسلم أبو حلو أن التحول إلى التعليم الإلكترونى يتطلب ضرورة التمسك بمفهوم توكيد الجودة، والذى يعتمد على التحقق من توجيه واستثمار الموارد المتاحة البشرية والمادية بكفاءة وفعالية. ويستند ذلك على إرساء نموذج ملائم لتفعيل هذا المفهوم، وضمان تحقيق مستويات

الجودة المأمولة (مسلم أبو حلو، ٢٠٠٦، ص ص ٩- ١٠).

- توصل Tucker إلى أن الاعتراف بأن التعليم الإلكترونى يحقق فعالية أكبر من التعليم التقليدى، يحتاج إلى نموذج لتقييم هذه الفعالية. حيث أن تبنى هذا النوع من التعليم لابد أن يصاحبه إطاراً يتضمن معدلات أداء قابلة للقياس، من أجل التواصل مع البيئة المعرفية (Tucker, S., 2001, p.8).
- أشار Rumble إلى ضرورة تزامن الاهتمام بكل من كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى، حيث أن تحقيق الفعالية لا يعنى بالضرورة كفاءة التكلفة. كما أن السعى وراء تحقيق الكفاءة وحدها، يمكن أن يقلل من فعالية التكلفة (Rumble, G., 2004, pp. 2-3).
- بالإضافة إلى ما سبق، زاد الإدراك بأهمية وجود نموذج لتقييم تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى على مستوى منشآت الأعمال، حيث تغير مفهوم التعليم بالمنشأة من مجرد أنه «مركز تكلفة» إلى اعتباره «استثمار منتج للإيرادات». فقد أشارت شركة موتورولا إلى أن كل دولار منفق على التدريب الإلكترونى للعاملين بالشركة، يتم ترجمته إلى ٣٠ دولار إيرادات خلال ثلاث سنوات (Learn Frame, 2000, p.49). كما استطاعت البحرية الأمريكية توفير حوالى ٧ ملايين دولار من تكاليف سفر العاملين بها، وذلك نتيجة لتضمينها دورات تدريب إلكترونى ضمن برنامج عملها (—, What Is Needed…, 2004, pp. 1-2).

وبناء على ذلك، يتضح أهمية توافر نموذج لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى، مما يكون بمثابة دفعة للمنظومة التعليمية لتحقيق أهدافها ورسالتها المنشودة، والوصول بها إلى معايير الجودة العالمية.

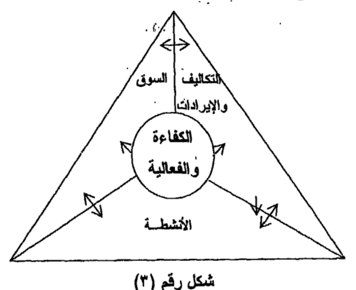
٢/٤ النموذج المقترح

يمكن تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية متداخلة هى: محور التكاليف والإيرادات، ومحور

السوق، ومحور الأنشطة، وذلك كما يتضح من شكل رقم (٣).

وبالنظر إلى شكل رقم (٣) يتضح مايلى :

- يعبر المحور الأول عن التكاليف والإيرادات. ويشتمل جانب التكاليف على تكاليف تصميم وتطوير وتوصيل وإدارة وصيانة التعليم الإلكترونى. ويتضمن الجانب الآخر الإيرادات سواء كانت مباشرة عن طريق ما يدفعه مستخدمى منتجات وخدمات التعليم الإلكترونى، أو غير مباشرة مثل رسوم العضوية والاشتراكات فى خدمات معينة، أو إيرادات الرسائل الإعلانية.



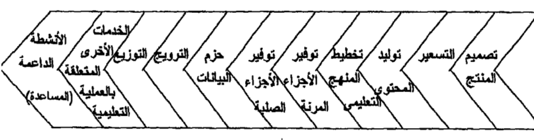
شكل رقم (٣)

محاور تقييم كفاءة وفعالية الاستثمار فى التعليم الإلكترونى

- يعتمد المحور الثانى على هيكل السوق، والذى يجمع بين جانب العرض لمنتجات أو محتويات التعليم الإلكترونى، وجانب الطلب من قبل المستخدمين المختلفين لهذه المنتجات أو المحتويات.

- يختص المحور الثالث بالأنشطة، حيث يمكن الاعتماد على مفهوم سلسلة القيمة Value chain ، وذلك لتقسيم منظومة التعليم الإلكترونى إلى مجموعة من الأنشطة المتتابعة بغرض فهم سلوك التكلفة ومصادرها الحالية أو المحتملة. وكما يتضح من شكل رقم (٤)، أشارت بعض الدراسات (Massy, J., 2003, p. 14), (Mayes, T. & Freitas, S.D., 2005, pp. 17-19) إلى أنه

يمكن أن تتكون سلسلة القيمة الخاصة بالتعليم الإلكترونى من عدة أنشطة، تبدأ بتصميم المنتج Product design، وتسعيره Pricing، ثم توليد (إنتاج) المحتوى content generation، وتخطيط المنهج التعليمى didactic planning، وتوفير الأجزاء المرنة software provision، والصلبة hardware provision، ثم حزم البيانات packaging، والترويج promotion، والتوزيع distribution، ثم الخدمات الأخرى المتعلقة بالعملية التعليمية learning process related services، وأخيراً الأنشطة الداعمة (المساعدة) support activities.



شكل رقم (٤)

سلسلة القيمة لمنظومة التعليم الإلكترونى

وبناء على المحاور الثلاثة السابقة، يوضح شكل رقم (٥) تصوراً عاماً للنموذج الذى تقترحه الباحثة لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى. حيث يتضمن هذا النموذج ثلاثة مكونات أساسية هى :

أولاً : مورد التعليم الإلكترونى. ويمكن أن يتمثل هذا المورد فى أعضاء هيئة التدريس والمؤلفين والهيئات التعليمية والمكتبات ومراكز الحاسب الآلى. حيث يقومون بتزويد المنتجين بالمواد الخام للتعليم الإلكترونى من محتويات ومنتجات تعليمية، بالإضافة إلى تقديم ما يخص البنية التحتية من تجهيزات وأسلاك وأجهزة تحويل وتوجيه واتصال.

ثانياً : منتج التعليم الإلكترونى. ويمكن تصنيف منتجى التعليم الإلكترونى وفقاً لنوعين من الأسس كمايلى :

– تصنيف على أساس المنتجات، حيث يتم تجزئة هؤلاء المنتجين إلى : منتجى

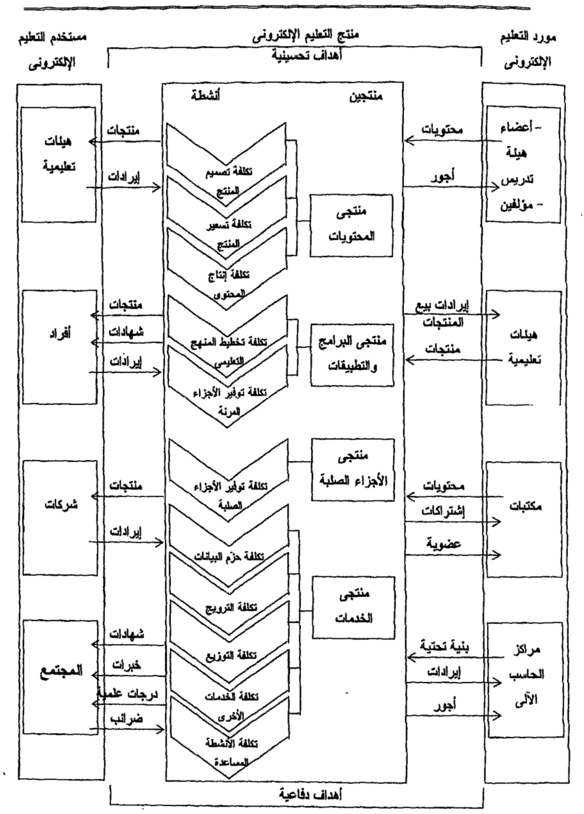
المحتوى التعليمى، ومنتجى البرامج والتطبيقات، ومنتجى الأجزاء الصلبة، ومنتجى الخدمات المساعدة المتعلقة بالاتصال بالشبكة وتشغيل البرامج ودعم الوظيفة التعليمية.

- تصنيف على أساس الأنشطة، حيث يتم تقسيم عملية إنتاج التعليم الإلكترونى إلى مجموعة من الأنشطة المتتالية – كما سبق القول – وفقاً لمفهوم سلسلة القيمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن دمج هذين التصنيفين، حيث يقوم منتج المحتوى التعليمى بتصميم هذا المحتوى وتسعيره وجعله جاهزاً للبرمجة. ويتعهد منتج البرامج والتطبيقات بعملية تخطيط المنهج التعليمى وتوفير الأجزاء المرنة. ويختص منتج الأجزاء الصلبة بإنتاج وتركيب هذه الأجزاء. ويقوم منتج الخدمات المساعدة بوظيفة حزم البيانات والترويج والتوزيع والقيام بالأنشطة الداعمة الأخرى.

ثالثاً: مستخدم التعليم الإلكترونى. ويتعدد مستخدمو هذا النوع من التعليم. فيمكن أن يتمثل المستخدم في الأفراد أو الهيئات التعليمية أو الشركات. كما يستفيد المجتمع بالمحتويات والمنتجات والخبرات والشهادات التعليمية المقدمة له من منتجي التعليم الإلكترونى، وذلك مقابل حصول هؤلاء المنتجين على الإيرادات – وأحياناً – المنح والتبرعات.

هذا، ويتضح من المكونات الثلاثة السابقة، أن العلاقات بينها هى علاقات متبادلة. فمن منظور هيكل السوق، يعتبر مورد التعليم الإلكترونى هو جانب العرض بالنسبة للمنتج (جانب الطلب). ويقوم الأخير بعرض ما ينتجه – حيث أصبح جانب عرض، ويقدمه إلى ما يطلبه من المستخدمين (جانب طلب). وبذلك يتم التعاون المستمر بين كل من المورد والمنتج والمستخدم ليتشكل سوق تعليمى متكامل.



شكل رقم (٥): النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الإستثمار فى التعليم الإلكترونى

وتتحدد كفاءة تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى فى ضوء العلاقة بين تكاليف وإيرادات عملية إنتاج وبيع هذا النوع من التعليم. ويمكن تصنيف عناصر التكاليف – بالاعتماد على محور النشاط ومفهوم سلسلة القيمة – إلى :

- تكاليف تصميم المنتج وتسعيره وإنتاج المحتوى التعليمى.
- تكاليف تخطيط المنهج التعليمى.
- تكاليف توفير الأجزاء المرنة.
- تكاليف توفير الأجزاء الصلبة.
- تكاليف حزم البيانات.
- تكاليف الترويج باستخدام الوسائط الإلكترونية المختارة.
- تكاليف توزيع منتجات التعليم الإلكترونى.
- التكاليف المنفقة على الخدمات الأخرى والأنشطة المساعدة المتعلقة بالعملية التعليمية.

كما تتمثل أهم عناصر الإيرادات فيما يلى :

- رسوم العضوية فى خدمات التعليم الإلكترونى.
- إيرادات منتجات التعليم الإلكترونى المباعة.
- عمولات السمسرة بين الهيئات التعليمية.
- الاشتراكات سواء كانت مقابل خدمات دورية، أو محددة بطلب خدمات معينة.
- إيرادات الرسائل الإعلانية.

وباستخدام أسلوب العائد على الاستثمار ROI، يمكن تقييم مدى كفاءة تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى كما يلى :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار فى التعليم الإلكترونى} = \frac{\text{إيرادات التعليم الإلكترونى}}{\text{المبلغ المستثمر فى التعليم الإلكترونى}}$$

واستكمالاً لعملية التقييم، تتحدد فعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى بمدى ما تنجزه هذه المنظومة من أهداف مرجوة منها. وقد أوردت بعض الدراسات (محمد الحارثى، ٢٠٠٦، ص٦٣)، (---, Evaluating Investment..., 2003, p.9) فى هذا المجال، أنه بصفة عامة، يوجه الاستثمار فى التعليم الإلكترونى من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التى يمكن تصنيفها تحت مجموعتين أساسيتين هما :

١- أهداف تحسينية Improvement Objectives. ومن أهم هذه الأهداف :

- سهولة وصول المستخدم إلى كل ما يحتاجه فى العملية التعليمية، مثل محتوى المقررات الدراسية والخدمات المساعدة كالإرشاد الأكاديمى ومصادر المعلومات والمكتبات، والاشتراك فى منتديات الحوار، ودخول الاختبارات وتصحيحها آلياً.
- تحسين تحصيل الطلبة.
- التواصل مع الأساتذة والزملاء، والتفاعل معهم.
- زيادة فرص المستخدم فى تعلم ما يرغبه، ومرونة البحث والاستكشاف عن الاتجاهات التعليمية المفضلة له.
- زيادة الخبرات والمهارات.
- التسويق لمنتجات التعليم الإلكترونى، وجذب أعداد أكبر من المستخدمين.

٢- أهداف دفاعية Defensive Objectives. ومن أهمها :

- مقابلة توقعات المستخدمين وإدراك احتياجاتهم وكسب رضائهم.
- رضاء أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتقديم مقرراتهم بطريقة إلكترونية.

- تحقيق النمو والشهرة والبقاء فى السوق التنافسى.
- مسايرة توجهات الحكومة.
- التوجه نحو متطلبات سوق العمل.

وبناء على الأهداف السابقة، تقترح الباحثة تقييم فعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى، بالاعتماد على المسوحات والاستقصاءات الدورية، ودراسات السوق، وإجراء الاختبارات التجريبية، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات التالية:

- درجة تغطية كل محتوى تعليمى للموضوعات الأساسية.
- نسبة الزيادة فى عدد الاشتراكات فى خدمات التعليم الإلكترونى.
- متوسط فترة انتهاء الطالب من دراسة المحتوى التعليمى (إذا كانت هذه الفترة غير محددة للطالب).
- عدد مرات تحميل **download** كل مستخدم لبرنامج التعليم الإلكترونى.
- مدى مواظبة الطلبة وانتظامهم فى حضور منتديات الحوار.
- متوسط الوقت الذى يقضيه المستخدم قبل الوصول إلى المعلومة، وذلك بغض النظر عن المكان الموجود به، أو الوقت الذى يرغب فى تحصيل هذه المعلومة فيه.
- معدل الشكاوى المرسلة من البريد الإلكترونى للمستخدمين.
- درجة فهم واستيعاب الطلبة، ونسبة النجاح فى الاختبارات التجريبية.
- مدى ملائمة مهارات طلبة التعليم الإلكترونى لاحتياجات سوق العمل، ومدى ارتباط المعلومات المحصلة بالواقع العملى.

وبصفة عامة، يجب أن يعمل النموذج المقترح فى ضوء مجموعة من الاعتبارات، مثل:

- شكل ونوعية وحجم المحتوى الإلكترونى.
- رسالة العملية التعليمية فى الدولة وأهدافها.
- هيكل الهيئات التعليمية والوسائط الإلكترونية التى تتوافق مع هذا الهيكل.
- الأنظمة والقوانين التى تدعم التعليم الإلكترونى.

وبناء على ما سبق، تعتقد الباحثة أن النموذج المقترح يقدم إطاراً متكاملاً للتقييم، يجمع بين كل من مورد ومنتج ومستخدم التعليم الإلكترونى، كما يجمع بين المحاور الثلاثة التى ترتكز عليها تكلفة الاستثمار فى المنظومة التعليمية، وهى التكاليف والإيرادات، والعرض والطلب، ومجموعة الأنشطة المتتابعة التى تتكون من خلالها سلسلة القيمة للمنتج التعليمى. كما يمكّن هذا النموذج من تحديد علاقة مدخلات هذه المنظومة بمخرجاتها، ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يكون له آثاره الفعالة فى قياس قدرتها على توظيف الموارد المتاحة، وضمان جودة المخرجات، ومدى التكيف مع ثورة الاتصالات والمستجدات التكنولوجية الحديثة. وعلى ذلك، ترى الباحثة أن تطبيق النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى، سوف يساهم فى تعظيم المنفعة من هذه المنظومة، وتحقيق الاستفادة المتوازنة من الموارد المتاحة، وتنمية مجتمع معرفى معاصر ومساير للتطورات العالمية المتلاحقة.

٥ ملخص ونتائج وتوصيات البحث

تركز الهدف الأساسى لهذا البحث فى محاولة إرساء نموذج مقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكترونى. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال تناول النقاط التالية :

- التعريف بالتعليم الإلكترونى عن طريق تناول مفهومه ومكوناته ومزاياه المختلفة. وقد توصلت الباحثة إلى أن التعليم الإلكترونى هو طريقة للتعليم

باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت، من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

- شرح لعناصر هيكل تكاليف منظومة التعليم الإلكتروني، حيث رجحت الباحثة تصنيف هذه التكاليف وفقاً لوظيفتها إلى ثلاثة أجزاء هي: تكاليف التصميم والتطوير، وتكاليف التوصيل، وتكاليف الإدارة والصيانة.
- عرض لأهم النماذج المقترحة والجهود البحثية في مجال الموضوع محل البحث. وقد قامت الباحثة بتقسيم هذه النماذج إلى قسمين: اختص القسم الأول بالنماذج التي اقترحت لتقييم الاستثمار في الأعمال الإلكترونية بصفة عامة. وتناول القسم الثاني النماذج الخاصة بتقييم الاستثمار في التعليم الإلكتروني. وقد توصلت الباحثة من دراسة وتحليل هذه النماذج إلى أن بعضها افتقد عنصر الشمولية، بينما اكتفى البعض الآخر بمجرد التوصية بأهمية تقييم كفاءة التكلفة، دون وضع خطوات إجرائية لكيفية إجراء هذا التقييم. كما أغفلت معظم النماذج عنصر الفعالية وضرورة تزامنه مع كفاءة التكلفة.
- تقديم نموذج مقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني. حيث ارتكز هذا النموذج على ثلاثة محاور أساسية هي: التكاليف والإيرادات، وهيكل السوق، ومفهوم سلسلة القيمة لتقسيم التعليم الإلكتروني إلى مجموعة من الأنشطة المتتابعة. وقد تكوّن النموذج من ثلاثة مكونات هي: المورد والمنتج والمستخدم، ويتم تقييم كفاءة التكلفة باستخدام أسلوب العائد من الاستثمار، كما يتم تقييم فعالية التكلفة بقياس مدى تحقيق كل من الأهداف التحسينية والدفاعية لهذه المنظومة.

٥/٢ توصيات البحث

استناداً إلى النتائج التى تم الوصول إليها، توصى الباحثة بما يلى :

- محاولة التطبيق العملى للنموذج المقترح من أجل تعزيز عملية تقييم مستدامة لكل من كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكترونى.
- العمل على دراسة وتحليل سلسلة القيمة الخاصة بالتعليم الإلكترونى، وتقييم كفاءة وفعالية تكلفة كل مرحلة من هذه السلسلة، مع ضرورة تحديث البنية الأساسية للاتصالات وإعداد نظم جيدة تتسم بالمرونة وتسمح بتدفق المعلومات بسرعة وسهولة ودقة، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من مدخلاتها وضمان جودة مخرجاتها.
- دعم التعاون والتواصل مع هيئات تعليمية عالمية، للاستفادة من خبراتها فى مجال التعليم الإلكترونى، وكيفية تهيئة البيئة المصرية لانتشاره، وتحديد الأعمال اللازمة من أجل القيام بعمليات التحسين المستمر، والتجاوب مع التطور فى التقنيات.
- توحيد الرؤى والأهداف والإستراتيجيات فى المجتمع التعليمى المصرى لخلق اتجاه ايجابى لدى طلبة التعليم التقليدى للتوجه نحو التعليم الإلكترونى، وذلك من خلال إدخال الحاسب الآلى – كوسيلة تعليم – فى العملية التعليمية، مع إعطائهم الفرصة للبحث الذاتى عن المراجع المتعلقة بالمناهج، مما يزودهم بمهارات وخبرات متعددة تضمن الارتفاع بجودة التعليم وتحقيق فعاليته.
- تضافر الجهود بالدولة لخلق مجتمع معلومات، وذلك من خلال ترقية الوعى وتغيير ثقافة الأفراد وموقفهم من الإنترنت، وتيسير الربط

بـشبكة الإنترنـت للمـستويات المختلفـة مـن الفئـات فـى المجتمـع مـع تقليـل تكـاليف الاتـصال الـسريع والفعـال، وذلـك مـن أجـل إتاحـة الفرصـة لجميـع مـن لهـم ارتبـاط بـالتعليم لرفـع مـستواهم المعرفـى ومخاطبة احتياجات سوق العمل.

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- دوريات

- د . حلمى أبو الفتوح عمار، التعليم الإلكترونى فى التعليم الثانوى الصناعى : واقعه – صعوباته – مقترحات تطويره، نحو مجتمع المعرفة، المجلة العلمية للتعليم بالإنترنت، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، العدد السادس، يوليو ٢٠٠٦ .
- د . محمد بن عطية الحارثى، إستخدام التقنيات الحديثة فى التعليم – خصائص التعليم الإلكترونى، نحو مجتمع المعرفة، المجلة العلمية للتعليم بالإنترنت، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، العدد السادس، يوليو ٢٠٠٦ .
- مشهور عليش حميده، التعليم الإلكترونى، نحو مجتمع المعرفة، المجلة العلمية للتعليم بالإنترنت، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، العدد السادس، يوليو ٢٠٠٦ .

٢- مؤتمرات

- ريما الجرف، المقرر الإلكترونى، المؤتمر العلمى الثالث عشر : مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة، الجمعية المصرية للمناهج، جامعة عين شمس، ٢٤– ٢٥ يوليو ٢٠٠١ .

٣- إنترنت

- – – – ، أسئلة متكررة، الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، ٢٠٠٦ . http://arabic.etqm.ae
- – – – ، البنية التحتية لأنظمة التعلم الإلكترونى، المؤتمر الوطنى للتعليم العالى والبحث العلمى : التعلم الإلكترونى والتعلم عن بعد والتعلم المفتوح،

كلية علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات – جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ٢٠٠٥ . http://nched.asu.edu.jo

- — — — ، التعليم الإلكتروني : بدعة أم ضرورة؟ ، الإمارات للإنترنت والوسائط المتعددة، العدد ٢٠ ، يناير ٢٠٠٤ . http://www.eim.ae

- — — — ، ضبط الجودة في التعليم الإلكتروني ، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني ، ٢٠٠٦ . http://www.elearning.edu.sa

- — — — ، ضمان الجودة والإعتماد ، المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي : التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد والتعلم المفتوح ، كلية علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات – جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، ٢٠٠٥ . http://nched.asu.edu.jo

- — — — ، نشرة تعريفية عن التعليم الإلكتروني ، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني ، جامعة الملك خالد ، ٢٠٠٥ . http://www.kku.edu.sa

- آن ويلوبي ، السبورة الإلكترونية تفتح آفاقاً جديدة ، أغسطس ٢٠٠٥ . http://www.columbusu.net

- باينري ووركس ، بخبرات مصرية ١٠٠٪ أحدث نظام للتعليم عن بعد ، ٢٠٠٦ . http://www.binary-works.com

- د . بدر بن عبد الله الصالح ، التعلم عن بعد : إشكالية النموذج ، المؤتمر الدولي للتعليم عن بعد ، مسقط – سلطنة عمان ، ٢٧– ٢٩ مارس ٢٠٠٦ . http://www.icode-oman.com

- د . سالم بن عبد الله الناعبي ، د .محمد حسين علي ، التعليم عن بعد ومتطلبات تطبيقه في التعليم الجامعي بسلطنة عمان ، ٢٠٠٣ . http://www.squ.edu.com

- د . عبد العزيز سنبل، الإنترنت جامعة المستقبل، الإقتصادية : مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العدد ١٠٠٤٩ ، أبريل ٢٠٠٠ . http://www.suhuf.net.sa
- د . محمد الجمني، التعليم عن بعد والحد من الفجوة الرقمية، وحدة البحث في تكنولوجيات الإعلام والإتصال، ٢٠٠٥ . http://www.esstt.rnu.tn
- عبد الرحمن بن محمد أبو عمة، التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، باب مقال، ٢٠٠٦ . http://www.bab.com
- عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ، عبد العزيز بن عبد الله السلطان، الإنترنت في التعليم – مشروع المدرسة الإلكترونية، مجلة الخيمة العربية، ٢٠٠٥ . http://www.khayma.com
- عبد الله يحيى آل محيا، الجودة في التعليم الإلكتروني : من التصميم إلى إستراتيجيات التعليم، المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد، مسقط – سلطنة عمان ، ٢٧ – ٢٩ مارس ٢٠٠٦ . http://www.icode-oman.com
- محمد محمود الخوالدة، مفهوم التعلم عن بعد والتعليم المفتوح ودور تكنولوجيا الإتصالات في تفعيلهما، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني، ٢٠٠٦ . http://www.elearning.edu.sa
- مسلم فايز أبو حلو، ضمان الجودة في التعليم عن بعد : المعايير والتقويم، المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد، مسقط – سلطنة عمان، ٢٧- ٢٩ مارس ٢٠٠٦ . http://www.icode-oman.com
- مصطلحات التعليم الإلكتروني، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني، ٢٠٠٦ .
http://www.elearning.edu.sa

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1. BOOKS

- Fallon, N. & Brown, W., E-Learning Standards: A Guide to Purchasing Developing and Deploying Standards Conformant E-Learning, CRC Press LLC, 2003.

2. PERIODICALS

- Tucker, S., Distance Education: Better, Worse, Or as Good as Traditional Education?, Journal of Distance Learning Administration, IV, Winter 2001.

3. INTERNET

- ---, Benefits & Costs, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. http://www1.worldbank.org.
- ---, Development of Lines of Business, Offsetkolmio Ltd., 2005. http://www.hameenliitto.fi.
- ---, E-Learning and E-Testing, IT Products & Services, Cito Corporate, 2006. http://www.cito.nl.
- ---, Evaluating Investment in ICT and E-Learning, Advisory White Paper for Further Education Colleges. Research Machines plc. 2003. http://www.rm.com.
- ---, Funding Learning: The Economics of E-Learning, May 2000. http://www.marchmont.ac.uk.
- ---, Guidelines for E-Learning Projects in The Public Sector, First Draft, CNIPA, 2003. http://www.cnipa.gov.it.
- ---, Interim Tertiary E-Learning Framework, Ministry of Education, New Zealand, March 2004. http://www.minedu.govt.nz.

- ---, Long Term of Education and Research, CZECH University of Agriculture Prague, 2005. http://www.czu.cz.
- ---, Multimedia Training for Financial Markets, Present Value Interactive Financial Training GMBH, 2006. http://www.fitforbanking.com.
- ---, My SAP Helps New China Life, SAP Case Study, 2005. http://www.sap.com.
- ---, Taking The Next Step, The Interim Tertiary E-Learning Framework, Fitzbeck Creative, 2004. http://www.steo.govt.nz.
- ---, The Effectiveness of Distance Education, 2000. http://artsci-ccwin.concordia.ca.
- ----, Vision Quest: E-Learning Essays, Technology in Education, PT3 Vision Quest Project, 2005. http://pt3.org.
- ---, What is Needed to Make Distance Education Cost-Effective?, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. http://www1.worldbank.org.
- ---, Why Choose E-Learning?, 2005. http://www.cbtdirect.co.uk.
- Barron, A., A Teacher's Guide to Distance Learning, The Florida Center for Instructional Technology, 1999. http://fcit.coedu.usf.edu.
- Canadian Virtual University, 2003. http://www.cvu-uvc.ca.
- Doughty, P.L., Spector, J.M. and Yonai, B.A., Time, Efficiency and Cost Considerations of E-Collaboration in Online University Courses, Brazilian Review of Open and Distance Learning, 2006. http://www.abed.org.br.
- Evans, C. Funding For Learning, Report of Marchont Workshop, 2000. http://www.marchont.ac.uk.

- Hezel, R.T., Cost Effectiveness for Interactive Distance Education and Telecommunicated Training, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. http://www1.worldbank.org.
- Hoppe, G. & Breitner, M.H., Business Models for E-Learning, Discussion Paper No. 287, Hannover University, October 2003. http://www.wiwi.uni.hannover.de
- Jaffray, P., Helping Investors Climb. The E-Learning Curve, Usbancorp, Nov. 1999. http://www.usbancorp.com.
- JM Consulting, The Costs of Alternative Modes of Delivery: Technical Appendices, JM Consulting Ltd., August 2003. http://www.hefce.ac.uk.
- JM Consulting, The Costs of Widening Participation in Higher Education, JM Consulting Ltd., 2004. http://www.hefce.ac.uk.
- Kruse, K., Calculating An E-Learning Cost Benefit Ratio, E-Learning Guru, 2004. http://www.e-learningguru.com.
- Kruse, K., Measuring The Total Cost of E-Learning, E-Learning Guru Newsletter, 2004. http://www.e-learningguru.com.
- Learn Frame, Facts, Figures and Forces Behind E-Learning, Learn Frame, August 2000. http://www.learnframe.com.
- Massy, J., Case Studies Summary, Workpackage 2, Danish Technological Institute, 2003. http://ec.europa.eu.
- Mayes, T. & Freitas, S.D., JISC. E-Learning Models Desk Study, 2005. http://www.jisc.ac.uk.
- McNamara, B., TIS Achieves Level 5 Capability Maturity Model, Tata Interactive Systems, 2006. http://www.tatainteractive.com.
- Merrill, S.E. & Wiggenhorn, A.W., A Vision of E-Learning for America's Workforce, Report of The Commission on Technology and Adult Learning, 2001. http://www.masie.com.

- Mircea, G., The Future of E-Learning: Designing Tomorrow's Education, 2006. http://papers.ssrn.com.
- Paulsen, M.F., E-Learning Standards, E-Learning - The State of the Art, NKI Distance Education, 2003. http://home.nettskolen.nki.no.
- Pillai, C.R. and Naidu, C.G., Costing Terms and The Methodological Framework, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. http://www1.worldbank.org.
- Rappa, M., Business Models on the Web, Managing The Digital Enterprise, 2006. http://digitalenterprise.org.
- Rumble, G. and Litto, F.M., Approaches to Funding, 2006. http://www.col.org.
- Rumble, G., The Costs and Costing of Distance/Open Education, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. http://www1.worldbank.org.
- Solomon, G., Shaping E-Learning Policy, Tech Learning, 2005. http://www.techlearning.com.
- The University of New England, 2003. http://www.une.edu.au.
- Wentling, T.L. & Waight, C., E-Learning - A Review of Literature, Knowledge and Learning Systems Group, 2000. http://learning.ncsa.uiuc.edu.
- Woodley, A. and Kirkwood, A., Evaluation in Distance Learning: Course Evaluation, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. http://www1.worldbank.org.

ثانياً: ملخص الرسالة

عرض رسالة ماجستير:

مسكن الزوجية
أثناء وبعد انتهاء العلاقة الزوجية
دراسة مقارنة
في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي
وشرائع غير المسلمين ((اليهود والنصارى))

د. محمد محمود حسين أحمد منصور (*)

عرض الباحث/ عادل عبد الفضيل(**)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن الله عز وجل اختار الشريعة الإسلامية لتكون خاتمة الشرائع السماوية ورضيها للناس كافة في مختلف العصور والأمصار لتكون دستور حياتهم ، وسبب صلاحهم، وطريق سعادتهم في الدنيا والآخرة .

وإن الشريعة الإسلامية قد زفّت إلى بني الإنسان السعادة والصلاح ؛ إذ هي نظام العدل ، وميزان الحق ، وتنزيل رب العالمين ، ولقد تولى الحق تبارك وتعالى تنظيم الكون فوضع الأحكام والقواعد التي تنظم العلاقة بين الأفراد والجماعات .

(*) قسم الفقه المقارن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق – جامعة الأزهر.

(**) باحث مساعد بالمركز.

ومن جملة ما نظمته الشريعة الإسلامية [مسكن الزوجية] ؛ وذلك أثناء الرابطة الزوجية وبعد انتهائها بالطلاق أو الموت ، فقال تعالى : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[1].

سبب الاختيار للموضوع:

كان دافع الباحث إلى الكتابة في هذا الموضوع، وإبرازه على مسرح الوجود، أنه انعكست ضائقة الإسكان على كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ؛ ولعل التفاعل بدا واضحاً في مجال الأسرة، فقد كان العمل جارياً - عند انفصال عرى الزوجية مع وجود أولاد في سن الحضانة - على أن يحكم القاضي بمبلغ من المال مقابل الرضاعة والحضانة متضمناً ذلك أجرة المسكن ، ولم يكن الأمر يشكل صعوبة في البداية حيث كانت الزوجة تعود إلى منزل أسرتها أو تستأجر مسكاناً خاصاً بها وبأولادها .

إلا أن الأمر زاد تعقيداً أمام تفاقم أزمة الإسكان وحدتها بحيث لم تعد شقة الأسرة تتحمل الابنة المطلقة وأولادها ، وأصبح من العسير عليها توفير مسكن خاص بها لتطلب ذلك مبالغ طائلة .

وقد تضاربت أحكام المحاكم في المنازعات التي تمثل صراعاً بين المطلقين على المسكن ؛ فمنها ما يمكن الزوج دون الزوجة والأولاد الذين يتحتم عليهم تدبير مأوى ، ومنها ما يمكن الزوجة والأولاد دون الزوج، وغالباً ما كان القضاء يجنح إلى تمكين الطرفين من الشقة رغم انفصالهما إذا كانت ظروف كل منهما لا تسمح بإيجاد مسكن آخر، ومع ما في ذلك من خطورة اجتماعية ومخالفة لأحكام الشرع ؛ إلا أنه قد يخلق فرصاً عديدة للتصالح بين الزوجين والتفكير أكثر من مرة قبل الإقدام على الطلاق مما يقلل كثيراً من حالاته.

---

(١) سورة الطلاق آية رقم ٦ .

فلم يكن هناك بد من تدخل المقنن؛ حيث فضل إعطاء الأولوية في الاستمرار بمسكن الزوجية للزوجة وأولادها في حالة عجز الزوج عن توفير مسكن لهم ؛ حيث يستطيع بمفرده أن يدبر أمره بطريقته الخاصة فهو أقدر على ذلك .

وكانت نقطة البداية في هذا التطور صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م الذي حكم بعدم دستوريته لصدوره من السلطة التنفيذية في غيبة مجلس الشعب [السلطة التشريعية] دون توافر الظروف الاستثنائية التي تبرر الحلول محل السلطة التشريعية ، وصدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م ليتضمن نفس أحكام القانون الملغي تقريباً ، وقد أدى صدور تلك القوانين إلى الكثير من ردود الفعل في الأواسط الاجتماعية خاصة لدى الرجل الذي أصبح قرار الطلاق مرتبطاً في ذهنه بمصير الشقة، ولدى الكثير من الفقهاء حول مدى دستورية القانون واتفاقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد انعكس كل ذلك على التطبيق أمام المحاكم ؛ حيث احتلت الحضانة مكانة بارزة لارتباط مصير مسكن الزوجية بها .

وأيضاً دفع الباحث للكتابة في هذا الموضوع ما أثير على ألسنة بعض الحاقدين من أنه الآن يوجد في الإسلام انفصال جثماني كما هو الحال عند المسيحيين الكاثوليك؛ حيث إن الزوج يريد في قرارة نفسه أن يطلق زوجته وذلك لاستحالة العشرة بينهما لأي سبب من الأسباب التي تؤدي لاستحالة العشرة بين الزوجين، إلا أنه لا يستطيع طلاق زوجته ؛ لأنه سوف يكون طريداً من مسكنه إذا طلق زوجته فيضطر للعيش معها دون معاشرة وذلك لكي يؤوي نفسه داخل المسكن.

ومن المعلوم أن عقد الزواج كغيره من العقود يرتب حقوقاً لكل من طرفيه ، ويلقى على عاتق كل من طرفيه التزامات ؛ فمن أبرز الحقوق التي يرتبها عقد الزواج للزوجة المهر والنفقة - الطعام والكسوة - والمسكن الشرعي الملائم ، ومن الحقوق التي يرتبها للزوج : الطاعة، والمساكنة ، والمخالطة الجسدية .

ولعل التوفيق بين تلك الأحكام والمصالح ودفع هذه الشبهات كان من الأسباب التي دفعت الباحث إلى تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة راجياً من المولى عز وجل التوفيق والسداد إنه حميد قريب مجيب الدعاء .

ولما كان موضوع هذا البحث يهتم فقط بتناول واحد من هذه الحقوق بالتفصيل والمعالجة الفقهية والقانونية وهو المسكن الشرعي فقد تناول الباحث مسائله في ثلاثة أجزاء على النحو التالي :

الباب الأول : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء قيام الرابطة الزوجية .

الفصل الأول : سكنى الزوجة أثناء قيام الرابطة الزوجية في الفقه الإسلامي .

المبحث الأول : توفير المسكن الشرعي

المبحث الثاني : متاع مسكن الزوجية

المبحث الثالث : السكنى في بيت خال من الأهل

المبحث الرابع :عدم مقدرة الزوج على إسكان الزوجة .

الفصل الثاني : سكنى الزوجة أثناء قيام الرابطة الزوجية في القانون الوضعي وشرائع غير المسلمين .

المبحث الأول : التزام الزوج باتخاذ مسكن للزوجة .

المبحث الثاني : أساس حق كل من الزوجين في شغل مسكن الزوجية ونظرية النيابة المفترضة .

المبحث الثالث : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء قيام الرابطة الزوجية لدى الشرائع الطائفية .

الباب الثاني : مدى حق الزوجة في المسكن بعد انتهاء الرابطة الزوجية .

الفصل الأول : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء العدة في الفقه الإسلامي .

المبحث الأول : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء العدة في الفقه الإسلامي .

خاتمـــة البحث.

بعد أن استعرض الباحث مسكن الزوجية سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية أم بعد انتهائها سواء بالطلاق أو ما يشبهه من خلع أو لعان وكذا الوفاة لأحد الزوجين أولهما معاً ، ثم تحدث بعد ذلك عن مسكن الحاضنة ، وكل ذلك سواء أكان المسكن مملوكاً أو غير مملوك توصل إلى ما يأتي:

أولاً : النتائج :

١- يجب أن يكون المسكن أثناء قيام الرابطة الزوجية شرعياً تتوافر فيه الشروط التي اشترطها الفقهاء ومن أهمها :

أ- أن يكون متناسباً مع حال الزوج المالية ؛ سواء كان بيتاً مستقلاً ، أو [شقة] ، أو غرفة في منزل ؛ وذلك بحسب العرف السائد في أمثالة .

ب- أن يكون المسكن خالياً من سكنى الغير ؛ حتى ولو كان الغير من أهل الزوج وأولاده من غيرها إلا أن يكون صغيراً غير مميز .

ج- أن يكون المسكن مستوفياً لكل ما يلزم للسكنى من فراش وآنية وجميع المرافق المنزلية ، أو أن يكون له مرافق ضرورية وهي التي تلزم للسكنى غير المشتركة مع أحد من أهل المساكن الأخرى إلا إذا كان الزوج فقيراً .

د- أن يكون المسكن بين جيران صالحين ما أمكن ؛ بحيث تأمن فيه المرأة على نفسها ومالها وعقلها ، وأن يكون في مكان غير منقطع وغير موحش ولا مخيف .

ويلاحظ أنه ليس للمرأة أن تسكن معها أحداً من أهلها إلا بإذن زوجها ، كما أنه ليس له أن يسكن أحداً من أهله معها إلا بإذنها .

وفي هذا يتفق القانون مع الشريعة الإسلامية تمام الاتفاق في كل ما سبق ؛ فأشار لذلك في المادة ١٦ ، ١٨ مكرر ثانياً من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م ، وكذا تتفق معهما الشرائع الطائفية في ذلك .

٢- رفض فكرة النيابة المفترضة على إطلاقها لسوء النتائج التي انتهى إليها العمل بها ، وهذه النتائج لا تقرها الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ؛ فما كان وسيلة إلى الحرام فهو حرام .

٣- سكنى المعتدة من طلاق رجعي في مسكن الزوجية أثناء مدة العدة واجب باتفاق الفقهاء .

- سكنى المعتدة من طلاق بائن وما يشبهه من خلع أو غيره ؛ فلها السكنى في مسكن الزوجية أثناء فترة العدة طبقاً للراجح فقهاً .
- وكذا المعتدة من وفاة لها السكنى في مسكن الزوجية أثناء فترة العدة من مال زوجها .
- أما الملاعنة فلا نفقة لها ولا سكنى لأنهما لا يجتمعان بعد ذلك أبداً ؛ والسكنى حق الله فلا يجوز التنازل عنها ، أو إسقاطها ، أو الخلع عليها ، أو المبارئة منها .

وفي هذا كله يتفق القانون مع الشريعة الإسلامية ؛ حيث أشار إلى ذلك في المواد ١٦ ، ١٨ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م .

ومعلوم أن ما يدخل في دائرة حق الله تعالى عند الفقهاء يدخل تحت طائلة النظام العام عند القانونيين ؛ وما يدخل في دائرة النظام العام والآداب لدى القانونيين لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه أو الاتفاق على إسقاطه .

٤- المطلقة غير الحاضنة بعد انقضاء العدة ليس لها سكنى بالاتفاق ، وكذا المتوفى عنها زوجها ليس لها السكنى من مال زوجها ؛ اللهم إلا أن تأخذ ميراثها فقط .

- أما المطلقة الحاضنة فلا سكنى لها عند جمهور الفقهاء وهو ما رجحه الباحث ومال للأخذ به خلافا لبعض الحنفية وبعض المالكية الذين قالوا بأن لها السكنى إن لم يكن لها مسكن .
- كذلك إذا كانت المطلقة الحاضنة لا عائل لها ولا مسكن تملك منفعته ، أو تملك مال تستطيع أن تسكن منه وزوجها موسراً فعليه سكناها ؛ أما إذا كانا معاً فقيرين غير موسرين فعلى بيت المال إسكانها ، وأما إذا كانت المطلقة لها مسكن تملكه ، أو تملك منفعة مسكن ، أو تملك مال تستطيع أن تسكن منه ، أولها عائل ، فليس لها السكنى بل لها أجرة حضانة فقط علاوة على نفقة المحضون .
- إلا أن القانون لم يتفق مع الراجح في الفقه الإسلامي في هذا الصدد ، بل أخذ بالرأي المرجوح ، وإن كان قد تجاوز شرطه ؛ لكنه أطلقه فجعل السكنى علي المطلق سواء كان للحاضنة مسكن تملكه أو تملك منفعته أم لا ، وسواء كانت موسرة وزوجها موسر ، أو مسرة وزوجها فقير ، أو فقيرة وزوجها موسراً إلى غير ذلك .
- كما أنه فرق بين المسكن المؤجر والمسكن المملوك ، كما فرق بين المطلقة الحاضنة فجعل لها السكنى وبين المتوفى عنها الحاضنة فلم يجعل لها السكنى في حين أنها أولى بالسكنى من المطلقة في غالب الحالات ، كذلك لم يتناول أثر زواج الحاضنة على أحقيتها في المسكن وترك الأمر بالتالي للقواعد العامة التي تحتمل الاجتهاد والاختلاف في الحكم .

فإن قيل : أنه من البديهي حرمان الحاضنة من الحضانة بزواجها وبالتالي حرمانها من المسكن .

كان الجواب : أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فهناك زواج لا يحرم الحاضنة من الحضانة وهو زواج ذي الرحم المحرم للصغير ، فهل تستحق معه الحاضنة أيضاً المسكن أم لا ؟

كذلك تزاحم الحقوق بعضها لبعض فيما إذا وجدت حاضنة ووالدان للمطلق أو أولاد له من غيرها في الاستمرار بمسكن الزوجية .

٥- عقد الإيجار محدد المدة وبالتالي ينتهي بانتهاء مدته التي حددت فيه، كما أن عقد الإيجار لا ينتهي بالوفاة ، بل يمتد طالما أن هناك مدة باقية للزوج وباقي الورثة .

وهذا ما يتفق فيه القانون المدني مع الشريعة الإسلامية؛ إلا أنه في القوانين الاستثنائية لإيجار الأماكن وُجد أن فكرة الامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد انتهاء مدته ودون رضاء من المالك [المؤجر] بل يمتد تلقائياً طالما أن المستأجر موفٍ لالتزاماته التي فرضها عليه القانون، وهذا أمر لا يتفق مع قواعد الرضا في الفقه الإسلامي لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾(١) .

وإن كان يستحب كما قال الحنابلة للمؤجر أن يمد أو يجدد عقد الإيجار لصالح المطلقة أو المتوفى عنها زوجها المعتدة أثناء فترة العدة ؛ وذلك لأن الاعتداد في مسكن الزوجية حق الله تعالى فيستحب أن ينفذ فيما أمر الله أن ينفذ ما لم تكن هناك ضرورة تحول دون ذلك ، قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾(٢) .

مع ملاحظة أنه لا يجوز إجبار المالك أو المؤجر على ذلك؛ لأنه إذا تعارض حق الله وحق العبد قدم حق العبد لأنه مبني على المشاحنة والمخاصمة، أما حق الله فمبني على المسامحة .

وقد خلص الباحث من كل ذلك إلى أن الفقه الإسلامي لا يؤيد فكرة الامتداد القانوني لعقد الإيجار بقوة القانون بعد انتهاء المدة الأصلية له .

---

(1) سورة النساء آية رقم ٢٩ .

(2) سورة الطلاق آية رقم ١ .

ثانياً : التوصيات :

وبناء على ما سبق استخلص الباحث التوصيات الآتية :

١ـ تعديل المادة ١٨ مكرر ثالثاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م إلى ما يأتي :

أ – تستمر المطلقة أو المتوفى عنها زوجها في شغل مسكن الزوجية مدة العدة فقط.

ب – العدة للحامل بوضع الحمل سواء للمتوفى عنها زوجها أم للمطلقة .

ج – العدة للحائل [غير الحامل] إذا كانت بالأشهر فبانقضائها تنقضي العدة ؛ وإذا كانت بالقروء فبانقضائها تنقضي العدة وذلك إما بالإخبار من جهة الزوجة أو اتخاذها موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على الانقضاء ؛ لأنها أمينة .

د – إذا هيأ المطلق مسكناً آخر فيجوز للمعتدة الخروج إليه للضرورة .

هـ – تخرج المطلقة أو المتوفى عنها زوجها من المسكن بعد انقضاء العدة مباشرة سواء حاضنة أم لا ما لم يتفق على خلاف ذلك .

و – على الزوج المطلق أو الورثة في المتوفى عنها زوجها توفير المسكن المناسب للحاضنة الأم إذا لم يكن لها مسكن تملكه أو تملك منفعته، أو ليس لها مال تستطيع أن تسكن منه ، أو ليس لها عائل يعولها ويلتزم بنفقتها .

ز – الأم الحاضنة إذا كانت تملك مسكناً أو منفعة مسكن أو لها مال تستطيع أن تسكن منه أو لها عائل يلزمه نفقتها ليس لها إلا أجرة حضانة بالإضافة إلى نفقات المحضون إذا كان الزوج معسراً .

ح – المسكن المناسب هو حجرة أو اثنتان لها غلق ومرافق غير مشترك بين أجانب وأن يكون بين جيران صالحين في مكان غير موحش ولا مخيف ما أمكن .

ط – بانتهاء مدة الحضانة الإجبارية يعود المسكن للذي قام بتهيئته إذا كان حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً وذلك في الحالة التي يلتزم فيها بتوفير مسكن للحاضنة .

ى - إذا كانت الأم الحاضنة فقيرة وليس لها عائل وكان أيضاً الزوج فقيراً لا يستطيع توفير المسكن لها ولمحضونها فتجب لها السكنى في بيت مال المسلمين لأن السلطان ولي من لا ولي له، وبيت المال مال من لا مال له .

ك - سن الحضانة الإجبارية سبع سنوات للصغير، واثنتا عشرة سنة للصغيرة.

والله ولي التوفيق

ثالثاً: النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمي للمركز

خلال الفترة من مايو - أغسطس ٢٠٠٦م

عرض الباحث على شيخون(*)

النشاط العلمي للمركز خلال الفترة من مايو - أغسطس ٢٠٠٦ يعقد المركز مجموعة من الأنشطة العلمية التي تحقق أهدافه وخلال الفترة المذكورة عقد المركز الأنشطة التالية:

أولاً: الندوات والمؤتمرات

١- دور المنظمات غير الحكومية في التضامن الاجتماعي وذلك يوم ٢٠٠٦/٥/٣١ وقد تم دعوة الخبراء المتخصصين في الموضوع وكانت موضوعاتها كما يلي:

- دور وزارة التضامن في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والتنسيق معها لتحقيق التضامن الاجتماعي.

- دور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في التضامن الاجتماعي وقد أعقبها مناقشة مفتوحة مع السادة الحضور ورجال الاعلام.

٢- ندوة السوق المالية الإسلامية: الواقع المأمول يوم ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٦ وأشتملت على عدة موضوعات:

- السوق المالية التقليدية من منظور إسلامي.

- السوق الملية الإسلامية الدولية: النشأة والواقع والمستقبل.

(*) باحث مساعد بالمركز.

- الصكوك المالية في مصر ومدى الاستفادة من السوق المالية الإسلامية.
- المؤشرات الدولية للتعامل في السوق المالية الإسلامية.
- تجارب دولية في التعامل في السوق المالية الإسلامية.
- كيف يمكن استعادة سوق المال المصري من السوق المالية الإسلامية.

وقد حضر الندوة جمع خفير من المهتمين بالأسواق المالية والاقتصاد الإسلامي

ثانياً: التدريب

وهو أحد أنشطة المركز التي تخدم عديد من التخصصات ويقوم بالتدريب فية خبراء متخصصين كل في مجاله وخلال هذه الفترة تم عقد الدورات التالية.

- المحاسبة المالية بالكمبيوتر عدد ٢ دورة حضرها ٢٨ متدرب
- اللغة السوريانية عدد ١ دورة حضرها ٣٥ متدرب
- اللغة العبرية عدد ١ دورة حضرها ٢٠ متدرب
- لغة C عدد ٢ دورة حضرها ٣٢ متدرب

وفي نهاية الدورة يعقد امتحان للمتدربين يمنح من يجتازه شهادة معتمدة من الجامعة.

ثالثاً: الحلقات الدراسة

وهي حلقة علم يدعى لها إحدى الفئات لدراسة موضوع يخصها على حلقات متتالية وخلال هذه الفترة تم عقد الحلقات التالية:

- الحلقة الدراسية لرجال الدعوة من دول العالم الإسلامي حول القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي وكانت موضوعاتها كما يلي:

- الاقتصاد الإسلامي – العولمة والعالم الإسلامي – التكامل الاقتصادي الإسلامي.
- الفقر والتكافل الاجتماعي في الإسلام – قضايا استثمار والإنتاج والتنمية وضوابط الاتفاق والاستهلاك من منظور إسلامي – الأسواق من منظور إسلامي
- الادخار والتمويل والاستثمار – الأخلاق وقضايا النساء وغسيل الأموال
- النظام النقدي والمؤسسات المالية

ويمنح الدارس في نهاية الحلقة شهادة معتمدة من الجامعة.

المحتويات

طبع بمطبعة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر

☎: ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ١٩٩٨/٦٧٨١

